75-96012

THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

Provided by the Library of Congress
Public Law 480 Program

75-96012-

محمد زكي عبد القادر

محنة الدستور

١٩٢٣ - ١٩٥٢

OT
107.82
.A6

JRH MAR 26 1971
PL 480

هذا الكتاب

هذا الكتاب وحي أمل في مستقبل مصر ، ونبع قلب وعى الحوادث . وقلم عاش معها بكيانه . وهو ليس دراسة تحليلية للسياسة المصرية وتياراتها الظاهرة والخفية ، ولكنه لمحات ، وان بدت سريعة ، الا أن لها ـ فيها أرجو ـ اصالة العمق ، وفيها الكثير مما يعين على الدراسة الشاملة والتحليل الوافى .

وقد ضللنا فى كثير من الأحيان معالم الطريق ، ولكن وحي الفطرة السليمة فى ضمير هذا الشعب هداه دائما ـ حتى وهو فى أشد عهوده ظلاما ـ الى حيث ينبغى أن يسير .

ولكم أرجو أن تتيح لى الظروف القيام بدراسة أوفى للسياسة المصرية خلال العشرين سنة الماضية ، فأن مثل هذه الدراسة أعظم ما تكون فائدة فى كشف معالم الطريق للمستقبل ، وحسبى الآن أن أقدم هذه اللمحات الموجزة . وقد حرصت على أن أحدد المسئوليات تحديدا

موضوعيا لادخل له بالاشخاص . ولئن كانت بعض الأسماء قد وردت محددة ومضافا اليها أخطاؤها ، فان البحث اقتضى هذا التحديد وهذه الاشارة . ولم يكن مستطاعا أن أفعل غير هذا ، على شدة حرصى أن أبتعد عنه .

على أننى لم أغمط أحدا حقه ، جهد ماهدانى اليه تفكيرى وتحليلى للمواقف المختلفة . وقد قست بموازين واحدة من أتيحت لى معرفتهم من رجال السياسة ، ومن لم تتح لى معرفتهم ، فلم أجعل للعواطف الشخصية أثرا فى تقدير التصرفات العامة .

وكل رجائى أن أفهم فى هذا الحدود، وان يتقبل الجميع ماورد فى هذا الكتاب على أنه محاولة لتحليل تيارات السياسة المصرية ، ان أخطأها التوفيق ، فان الاخلاص كان رائدها ، وهو حسبى وحسب أى انسان يحترم نفسه ورأيه .

« محمد زكى عبد القادر »

الحركة العرابية .. والاحتلال البريطاني

ان المتأمل فى السياسة المصرية خلال العشرين سنة الماضية ، بل منذ قامت ثورة سنة ١٩١٩ يشعر أنها دخلت مرحلة جديدة ليست منقطعة الصلة بما سبقها من مراحل ، ولكنها تمتاز عنها بسمات خاصة ونوع من الافكار والتصور للامور تبلور خيرا مما كان فى أوائل هذا القرن ..

ولا ريب أن خامات هذه الأفكار قد نمت على مر السنوات ، وتيقظت فى ضمير الشعب ، فكان هو صانعها وصاحبها ، فمن الخطأ الظن بأن السياسة المصرية ـ كمجرى متصل ـ قد توقفت أو انحرفت أو تغيرت تغيرا أصيلا بقيام ثورة ١٩١٩ ، ولكن الصحيح أنها دخلت مرحلة جديدة تبدت فيها القومية المصرية بكامل سماتها وظهر الروح المصرى الخالص بوراثاته الأصيلة التى كونت فضائله منذ كانت على ضفاف النيل حضارة مصر القديمة ..

احمد عرابى

وبعض من ينظرون نظرا سطحيا يحسبون أن الوطنية المصرية ظهرت على المسرح بقيام ثورة سنة ١٩١٩ .. والواقع أن مصر لم تفقد وطنيتها قط يوما من الأيام . . ظلت قائمة تحت غزو الفرس وتحت حكم الرومان والعرب والأتراك والمماليك وكل مامر أو استقر فى هذا الوطن من أنواع الحكم الأجنبى ..

واذا كانت مصر قد قاومت الفرس حتى أجلتهم ، ولم تخضع للرومان أو يسلس قيادها الا حينما امتصت حكامها منهم فاضحت دولة لها مجدها وكيانها بقدر ما أسعفتها ظروف العالم حينئذ ، وبقدر ماستطاعت فضائل الشعب التي أنهكها الاستبداد أن تستيقظ في وجه الغزاة الجدد .. اذا كانت مصر قد فعلت هذا مع الفرس والرومان ، فانها حينما دخلت تحت حكم العرب دخل معهم عامل جديد ، هو الدين ، اذ اعتنق المصريون الاسلام

ومن الحق أن نفرق في التاريخ المصري بين مرحلتين : احداهما السابقة على دخول الاسلام ، والاخرى اللاحقة لدخوله .. ففي المرحلة الأولى كانت القومية المصرية ظاهرة بوضوح .. أما في المرحلة الثانية فقد انطوت هذه القومية في الدين الجديد ومثله وأفكاره ، وما أدخل على الحياة المصرية من تقاليد ومن نظم للحكم جمعت بين الدين والدنيا ..

والاسلام كما هو معروف ليس دين عبادة فحسب ، ولكنه نظم شؤون الحكم أيضا .. وهو في جوهره يجعل دار الاسلام واحدة مهما تتباعد بين أطرافها المسافات وتختلف التقاليد والعادات ..

من الخطأ اذن ما يراه بعض الكتاب والمؤرخين من أن الشعب المصري ظل منذ سقطت دولة الفراعنة شعبا مستعبدا محكوما بالاجانب .. فالصحيح أنه منذ دخلت مصر في دين الاسلام ، تغير الوضع واضحت ترى أن خضوعها لحكام من المسلمين ليس الا شيئا طبيعيا بغض النظر عما اذا كان هذا الحاكم من أهل البلاد أو أجنبيا عنها ، وأن الاشتراك في الدين كاف بذاته لكي يغض من كل نزعة أخرى ، ويجعل انضمام بلد مسلم الى مجموعة البلاد الاسلامية شيئا يقضي به الدين ويتفق مع أحكام الشريعة الغراء ..

ولولا هذا العامل الديني الذي طرأ على الحياة المصرية منذ فتحها العرب ، لتبدت القومية المصرية في أقوى صورها منذ أمد طويل ، ولما كان هذا المظهر الخادع الذي حمل البعض على الظن بأن الاستقلال المصري والحكم المصري الخالص قد انتهيا من أرض وادي النيل بسقوط دولة الفراعنة ..

وليس من عمنا في هذا العرض السريع أن نقف طويلا عند

العهود المختلفة التى مرت بمصر وانما أردنا بهذا التمهيد الموجز أن نفسر التاريخ المصرى الحديث ، على أن يكون ثابتا فى ذهن القارىء أن بعض ما طبع هـذا التـاريخ ليس الا ميراثا من هذه العهود ..

ومصداق هذا الذى ذهبنا اليه أن الاتراك حينما فتحوا مصر ، وحينما استقام لهم أمر الخلافة وأضحى سلطانهم الجالس فى الآستانة اماما وخليفة للمسلمين ، شعر المصريون بولاء عميق له ، وهو ولاء لا يرتد الى معنى سياسى بقدر ما يرتد الى الايمان الدينى .. وقد عادى المصريون من عاداه الخليفة ، وصادقوا من صادقه ، وخضعوا لتوجيهه الروحى والزمنى ، منبعثين فى ذلك عن عقيدة دينية ، وليس عن ضعف سياسى أو شعور بأن قوميتهم قد زالت ، أو بأنهم أعجز من أن يحافظوا عليها ..

ولما احتل البريطانيون مصر ، كان هذا الحادث أول احتكاك صريح بين مستعمر أجنبى وبين المصريين ، فظهـرت قوميتهم ظهورا واضحا ، وبدا اعتزازهم بوطنهم وحريته على أروع ما يكون الاعتزاز بالوطن وبالحرية .. على أنه من قبيل التحليل الصحيح لشعور المصريين القول بأن عداءهم للبريطانيين امتزج بعنصر دينى لا شك فيه ، هو أن هؤلاء الغزاة من دين آخر ، وأنهم اعتدوا على بلد من بلاد المسلمين التى تنتمى روحيا للخليفة الجالس على عرشه فى الآستانة ..

بل ان هناك دليلا آخر لا يقبل الشك على وجود القـومية المصرية وحرص المصريين على استقلالهم واباء الضيم والظلم ، ذلك هو ما حدث حينما نزل نابليون بجيوشه غازيا مصر فى أواخر القرن الثامن عشر . وقد اعترف كل الكتاب الاجانب ، والفرنسيين منهم خاصة ، بما لقيته الحملة الفرنسية من مقاومة عنيفة وبما أظهره الشعب المصرى وزعمائه من روح الوطنية المضحية ، حتى استحال على الفرنسيين المقام فجلوا عن وادى النيل ..

واذا كان الاحتلال البريطانى قد نجح فيما أخفق فيه الاحتلال الفرنسى فان ذلك راجع الى ما عرف به الاستعمار البريطانى من حيلة واسعة ومن قدرة على الانتفاع بالظروف واسـتغلال أسباب الضعف والتفكك الموجودة فى الشعب .. وفضلا عن

ذلك فان الحكومة البريطانية أعلنت غداة احتلالها مصر أن هـذا الاحتلال مؤقت ، وأنها انما دخلت البلاد لحماية عرش الخديوى ، واعادة تنظيم الحالة المالية ضمانا لحقوق الدائنين ..

وهنالك حقيقة أخرى لا بد من الاشارة اليها حتى يستقيم النظر فى تاريخ السياسة المصرية وحتى تتضح المراحل التى مرت بها القوى الوطنية المناضلة من جيل الى جيل ومن فهم الى فهم ومن تصور للأمور الى تصور آخر جديد .. تلك الحقيقة هى أن الاحتلال البريطانى لم يقطع صلة المصريين بتركيا ولا بالخلافة الاسلامية فظلت عواطفهم وظل شعورهم ونجوى أفئدتهم يهوى الى الاستانة ، حيث يجلس السلطان خليفة المسلمين .. بل ان نظرة الشعب الى الوطنيين وغير الوطنيين كان أساسها الاتجاه الى تركيا أو الاتجاه الى المحتلين الطارئين ..

وواضح أن الجمهرة الغالبة من الشعب المصرى كانت تؤيد تركيا وتعد كل مصرى يتعاون مع البريطانيين أو يضعف فى مقاومتهم خائنا لوطنه ، ومستحقا اللعنة الوطنية ..

وانها لدراسة ممتعة حقا ، وداعية الى الكثير من الاهتمام أن يلاحظ الانسان تطور الوطنية المصرية وتطور النظر الشعبى وانتقاله من مرحلة الى مرحلة وتبلوره آخر الامر على الصورة التى نشاهدها اليوم ، فحينما دخل الاحتلال البريطانى مصر بدت فى الأفق المصرى ثلاث قوى : هى قوة الاحتلال وقـوة الشعب المندفعة أغلبيته الى دولة الخلافة ، ثم قوة ثالثة ضئيلة أول الامر أخذت تقوى شيئا فشيئا ، هى القوة الداعية الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ..

ومن تقرير الواقع ، القول بأنه حينما بدأ الاحتلال البريطانى لم تكن فى البلاد غير قوة المحتلين المستندة الى الجيش الغازى والى السراى التى استنجدت به .. والأخرى الشعب الذى غلب على أمره .. أما القوة الثالثة فقد نشأت فيما بعد .. وسنعرض لها بتفصيل أوفى حينما نصل الى المرحلة الأخيرة وهى المرحلة التى اكتملت فيها للوطنية المصرية كل عناصرها ..

احمد عرابى

ولايتسع المجال للحديث الطويل عن الحركة العرابية ودوافعها

من حيث صلتها بفكرة الاستقلال وحسن فهمها لحاجات الشعب ونظرها الى مستقبله الطويل المدى ، ولكننا نقتصر على القول بأن عرابى وزملاءه من الضباط انبعثوا أول الأمر فى حركتهم بأغراض محلية تتعلق بمعاملة أبناء الفلاحين فى الجيش من حيث قصر الترقيات الى الرتب الكبرى على غيرهم ، وشعورهم بالظلم والمهانة ازاء رؤسائهم من الضباط الجراكسة ..

على أن هذا الانبعاث لا يقلل البتة من قيمة الحركة ، لأنها تحدثت ، وربما لأول مرة منذ قيام أسرة محمد على ، عن حق الفلاحين فى المساواة بغيرهم ، ثم تطور الامر للمطالبة بالحكم البرلمانى وتقييد سلطة الخديوى واجباره على انشاء مجلس نظار يسأل أمام مجلس النواب ..

فالحركة من هذه الناحية تتجه الى الشعب وتنظيم سلطته والاستماع الى ارادته فى شؤون الحكم الداخلى ، ولكنها لم تفكر قط فى قطع الصلة القائمة بين مصر والدولة العثمانية ، فان الولاء للخلافة الاسلامية لم يكن موضع بحث ولا جدل حينئذ ..

والمتتبع لأدوار الحركة العرابية وشعارها ومثلها والانتفاضات التى أوجدتها فى الشعب ، يلاحظ أنها أثارت أولا وقبل كل شىء موجة استياء شاملة ضد الحكم الاستبدادى الذى كان يمثله الخديوى وأعوانه من الاتراك والشراكسة ، فأوجدت فى الشعب احساسا بالكرامة ، وغذت فيه اعتزازه بحقه فى أن يحكم نفسه بنفسه ..

ومن المؤكد أن عرابى نفسه لم يكن على قدر كاف من الثقافة يؤهله الى فهم عميق للأمور ولكنه انفعل بمظالم أحسها كضابط فى الجيش ، فعبر عنها وتجاوبت مع مظالم مماثلة يحسها الشعب وتقع عليه فى أرزاقه وحرياته وأسلوب معاملة الحكام له .

ولو كان عرابى أكثر عمقا وأوسع ثقافة ، وحاول مثلا أن يدعو الشعب للاستقلال التام عن دولة الخلافة لما استمع اليه أحد ، ولما وجد استجابة كافية من الشعب .. ولا يطعن هذا - كما قدمنا - فى روح المصريين ولا حرصهم على الاستقلال واعتزازهم به ، لأنهم لم يكونوا يشعرون من هذه الناحية بأية مهانة ، وهم جزء من الدولة الاسلامية الكبرى ، يحسون أن الخليفة هو الامام فى شؤون الدين والدنيا ، وان الآستانة

خلفت بمهابتها الدينية مكة ودمشق وبغداد ..

ولما تطورت الامور تطورها السيء ولجأ الخديوى توفيق الى الاستعانة بالبريطانيين ، اشتعلت في المصريين نوازع شعور طاغ هو ، فى تحليله الاعمق ، شعور الاعتزاز بالوطن واستقلاله ، فقد أحسوا أن دخول البريطانيين بلادهم اعتداء على استقلالهم وكرامتهم ، فتصايحوا بمقاومتهم والصمود فى وجههم .. وما حدث من التفاف المصريين فى هذه المناسبة حول عرابى واتجاده بالذخيرة والاقوات والارزاق ، دليل لا ينقض على أن المصريين اذا كانوا لم يقاوموا التبعية التركية لامتزاجها باحساس دينى وتسليم عميق بأن الانطواء فى عالم اسلامى لا ضير منه على الكرامة بل انه هو الكرامة ذاتها ، فانهم نفروا للدفاع عن وطنهم ضد المعتدى الاجنبى الذى لا يربطهم به دين ولا شيء مما يربطهم بالدولة العثمانية والباب العالى .

ومن هنا كانت الصيحة التى أرسلها عرابى هى الصيحة الوحيدة المنساقة مع تيار الشعور حينئذ ، وهى صيحة الجهاد فى سبيل الله لطرد الغزاة الاجانب ..

وأهمية عرابى فى التاريخ القومى لمصر أنه أول زعيم فلاح رفع صوته فى شجاعة وجرأة ضد الحكام من الاتراك والشراكسة وأول زعيم فى تاريخ مصر الحديث طالب بالدستور والبرلمان ، فدل على أنه من هذه الناحية رائد له قيمته واعتباره .

ومنذ هذا التاريخ ، وكل انتفاضة مصرية تلت بعد ذلك لم تهمل المطالبة بحكم الشورى والبرلمان ..

واستقر الامر للاحتلال البريطانى وانهارت مقاومة عرابى على صورة داعية للأسف والألم .. وقد تعرض عرابى لحملة شديدة اتهمته فى اخلاصه وكفايته وزعامته ، بينما اندفع فريق من المؤرخين والكتاب يشيدون به وينسبون اليه من الاغراض والمقاصد مجموعة باهرة الضوء لعلها لم تخطر على باله ..

وقد نزل به الاولون الى مرتبة الرجل المهرج المغرض الذى ساق بلاده الى الهاوية ومهد لاحتلالها الذى دام سبعين عاما ، وارتفع به الآخرون الى مرتبة الزعيم المقتدر الذى منح كفايات لا حد لها ، وقام بحركة تعد بداية البعث المصرى ..

والحق أن الفريق الاول مخطىء مبالغ والفريق الثانى مخطىء

مبالغ .. وكلاهما نظر الى الحركة العرابية نظرة شخصية تلونت بالغرض وهدفت الى خدمة اتجاه من الاتجاهات .. والصحيح أن حركة عرابى كانت حركة مصرية خالصة تهدف الى خدمة جمهور الشعب واثبات حقه فى حكم بلاده ، وكانت ثورة فيها من الجرأة ما لابد لقياسه أن يستحضر الانسان فى خاطره حالة مصر حينئذ وضعف الشعب وجهله وفقره وتجبر حكامه الاتراك وطغيانهم وقدرتهم على الفتك بمعارضيهم ، فانها حينئذ تبدو جرأة منقطعة النظير يستحق من أجلها صاحبها كل الاحترام والتقدير ..

ولكن من الحق أيضا ألا نبالغ فى نسبة أهداف للحركة العرابية لم تجل بخاطر زعمائها .. ومن الحق أيضا أن نحصى عليهم أخطاءهم وعجزهم فى حالات كثيرة من أطوار حركتهم عن فهم التيارات والاستعداد لها .. وربما كان عذرهم فى ذلك أن ثقافتهم واستعدادهم الذهنى لم يكونا بالقدر الذى يرتفع الى مستوى الموقف ..

استقرار الاحتلال

واستقر الامر للاحتلال البريطانى وساعد عليه تدهور الدولة العثمانية وتفكك الشعب وانهيار روحه المعنوية ووجود عناصر كثيرة دخيلة عليه ، وجدت فى الغزاة الجدد اسنادا يمكن الاعتماد عليها فى استغلال الشعب واستمرار التحكم فيه ..

ومن المؤكد أن دخول البريطانيين مصر قلب جوها السياسى وجوها الاقتصادى وجوها الاجتماعى قلبا تاما .. فقد التمسوا لأنفسهم العون ، وحاولوا أن يقيموا لحكمهم أنصارا ، ويصطنعوا مؤيدين .. وكانوا يعرفون مدى سيطرة الشعور الدينى على البلاد ، ومدى تعلق المصريين بدولة الخلافة ، ولذلك أعلنوا أن دخولهم مصر لا يؤثر فى تبعيتها لتركيا ولا فى حق الخليفة ومقامه الروحى ، واصطنعوا فى الوقت نفسه رجال الدين ، وأدركوا أن الازهر وعلماءه قوة لا يستهان بها ، فكان احتفالهم بهم لا حد له ، وحرصهم على ارضائهم ظاهر ، وابتعادهم عن المساس بكل مايثير الشعور الدينى سياسة التزموها التزاما صارما ..

هذا فى المجال الروحى أو فى المجال الدينى .. وفى المجال الاجتماعى اعتمدوا على طائفة من الملاك الزراعيين المصريين ممن قاسوا من الحكم التركى السابق على الاحتلال ، وأحسوا بالمهانة من نظرة الحكام الأتراك الى المصريين وكأنهم جنس أدنى ..

احمد لطفى السيد

وما من شك فى أن هذه الطبقة انحازت منذ اللحظة الأولى الى الاحتلال البريطانى ، لا عن كراهية لوطنهم أو كفر به ولكن عن شعور بأن مقامهم ارتفع بقيام السلطة الجديدة التى أنقذتهم من طغيان السلطة القديمة التى لم يكونوا يستطيعون لها دفعا أو مقاومة ..

وقد كانت السراى تكره بطبيعتها هذه الطبقة ، بل لم تكن لتسمح بوجودها لسببين : أولهما الاحتقار الطبيعى لكل من هو مصرى ، وثانيهما عدم الاطمئنان اليها والركون الى العناصر غير المصرية ممن لا يمكن أن تراودهم فكرة الانتقاض عليها أو الوقوف فى وجهها ..

وعندى أن قيام هذه الطبقة واعتمادها على المحتلين فى حمايتها من بطش الخديوى والكراهية المتأصلة فى نفسها للحكم التركى ، كان البذرة الأولى لنشوء فكرة الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ، وهى الفكرة التى حمل لواءها ونادى بها بعد ذلك « حزب الأمة » ولطفى السيد محرر « الجريدة » لسان حاله .

واذا كانت مصلحة الخديوى ومصلحة الاحتلال قد التقتا فى أول الأمر ، الا أنهما سرعان ما افترقتا .. وكان افتراقهما أمرا طبيعيا .. فان السلطة الجديدة الطارئة أحست بأنها صاحبة فضل على الخديوى ، وانها هى التى أقامت عرشه وحمته ، ثم ان لها أهدافا وأغراضا ، بعضها سياسى ، وبعضها الآخر عسكرى ، وبعضها الثالث اقتصادى .. وكانت تعرف أن

الخديوى ليس محبوبا من الشعب ، فلعبت الدور الذى تمليه مثل هذه الظروف : حاولت أن تستميل الشعب لكى يكون سندا لها ، ويكون وسيلة لاطالة مكثها ..

وكان تسلسل الحوادث بعد ذلك قائما على الصراع بين التيارات والعناصر التى يتالف منها الموقف .. أدنت سلطة الاحتلال من يكرهون الخديوى وعالجت مظالم الحكم ووقفت أو تظاهرت بالوقوف فى صف جماهير الفلاحين ، ترفع عنهم السخرة وتقيم النظام ، وترد من طغيان حكام الاقاليم الذين كانوا يعملون لصالح الخديوى وصالح أنفسهم ..

وتضاءلت سلطة الخديوى شيئا فشيئا ، وارتفعت سلطة الاحتلال شيئا فشيئا ، وأخذ يجمع فى يديه كل عناصر الموقف .

أما الشعب فقد هدته الهزيمة ، وضعضعت من قواه الكوارث التى اقترنت بها ، فرأى جيش المحتلين يدخل العاصمة ويسيطر على كل شبر فى مصر . وبعد أن كان يمنى نفسه بالانتصار على الحكم الاستبدادى والحصول على حكم الشورى ، اذا الامر ينتهى بدخول سيد جديد ، واذا قصر عابدين تهتز قوائمه ، فلم يعد مقصد أصحاب الحاجات وطلاب الجاه والنفوذ ، واذا المواكب كلها تتحول الى قصر الدوبارة حيث يقيم المعتمد البريطانى .

ووقف القصران أحدهما فى وجه الآخر ، كل منهما يكيد لصاحبه ، يجتمعان اذا بدا أن الشعب تقوى ويختلفان كلما بدا أن الجهل والفقر والمرض وعوادى الايام ومحن الاستبداد والاستعمار تأكل قواه وتهد بنيانه ..

ووقف الشعب ، وكأنه غريب على الموقف ، ما من أحد يطلب رأيه أو يستمع اليه .. كان أشبه بالكرة التى يتقاذفها القصران العتيدان . لا يأخذ الا الفتات الساقط من أنياب الأسد الرابض فى قصر الدوبارة ، والحاكم المغلوب على أمره الجالس فى قصر عابدين ..

الشعب . الاحتلال . السراى

واذا صح أن الرأى العام فى مصر كان له وجود ، أمكن القول أنه انقسم ازاء الحالة الجديدة الى ثلاث طوائف : فريق ناصب الاحتلال العداء منذ اللحظة الأولى ، منحازا الى تركيا صاحبة

الولاية والخلافة ·· وفريق هادن الاحتلال ، ووجد فيه منقذا من الفوضى ، ووسيلة لوقف الطغيان ، أو على الأقل قوة جديدة ستقتتل واياه ·· وفريق ثالث أصابه الوهن وأفقدته الكارثة القدرة على الاختيار ··

وكان الفريق الأول هو الكثرة الغالبة فى الشعب ، هم الذين قاوموا الاحتلال ونادوا بالجلاء ، والى صفهم انحازت موجة الكفاح الوطنى ، وفيه تركزت الحركة الشعبية ، وهى الحركة التى تعد امتدادا لحركة عرابى وما سبقها من انتفاضات شعبية

وتألف هذا الفريق من جمهرة الفلاحين والتجار والطلاب والموظفين ، وعلى الجملة أفراد الطبقتين الصغيرة والمتوسطة ، وهم فى كل الشعوب التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية ، ومنهم تؤخذ ايماءات المستقبل ويمكن الحكم على الوعى الشعبى ومدى نموه أو قصوره عن النمو ·

أما الفريق الثانى الذى آثر مهادنة الاحتلال ووجد فيه منقذا من الفوضى والاستبداد ، فقد تألف من كبار الملاك الزراعيين وكبار الاغنياء المصريين · ولم يكن عددهم كبيرا ، ولكن نفوذهم كان واسعا ، وقدرتهم على التوجيه والتهدئة لم تكن قليلة ، اذ كانوا فى أقاليمهم سادة ووجهاء ، يقضون الحاجات ويصطنعون الناس بالبذل والسخاء أو بالتهديد والتخويف : أيهما أقرب وأدنى الى الغرض المنشود ··

وهذه الطبقة كانت شوكة فى جنب السراى ·· وكانت قبل الاحتلال لا تقيم لها وزنا ولا تسمح لها حتى بالتنفس والوجود فلما جاء الاحتلال وأوسع لها وصادقها ، بذلت السراى جهدها لاستمالتها ، ولكنها أخفقت فى أكثر الحالات ، وظلت هذه الطبقة أكثر انحيازا الى سلطة الاحتلال منها الى السراى ··

وقد لعبت هذه الطبقة دورا خطيرا فى الحياة السياسية المصرية ، وكان لها شأنها فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها من تطورات كما كان لها تأثيرها فى الحياة البرلمانية وما تعرضت له من هزات واضطراب ، كما سيجىء فيما بعد ··

أما الفريق الثالث فلا يعنينا فى قليل ولا كثير ، ونحن نسجل القوى المتصارعة على المسرح السياسى ، فانه آثر الخوف والانعزال والتماس السلوك السلبى الذى يقيه شر الحديوى وشر سلطة

الاحتلال على حد سواء .. على أن أفراد هذا الفريق أخذوا يتضاءلون شيئا فشيئا .. فحينما دبت فى نفوسهم بعض الطمأنينة وانتهى الصراع المكشوف بين المحتلين والسراى ، ونمت قوة الشعب وأطلقت الحريات وذاعت أسباب الاستقرار ، أخذوا ينحازون الى هذا الجانب أو ذاك ، ولكنهم ظلوا أبدا بغير إيمان ، يلتمسون المنافع أيا كانت ..

وظاهر أننا فى هذا التقسيم نسقط من الحساب هذا الفريق من الناس الذى انحاز الى السراى أو الى المحتلين زلفى ونفاقا ، اما لأنهم ، وان كانوا مصريين الا أنهم ضعاف النفوس ، واما لأنهم ليسوا مصريين ، فلا يعنيهم من أمر هذا الوطن قليل أو كثير ..

واسقاطنا لهؤلاء من الحساب لا يعنى أنهم لم يكونوا عنصرا مؤثرا فى الموقف ، فالواقع أنهم لاتساع نفوذهم وكثرة عددهم واستيلائهم فى أحيان كثيرة على مناصب حكومية ذات خطر ، واستيلائهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على سلطات خطيرة الاثر قد عوقوا الحركة الوطنية ، وزادوا من حدة الصراع بين القوى الشعبية والقوى المسيطرة ، استنادا الى جيش الاحتلال أو صاحب الحق الشرعى فى حكم البلاد ..

وكى يستبين الموقف وتعرف طبيعة الصراع الذى كان قائما حينئذ على مسرح السياسة المصرية ، يحسن أن نحدد هدف أو أهداف كل قوة من القوى المتصارعة ، وهى الاحتلال والسراى والشعب ..

أما الاحتلال فكان هدفه من المعركة تثبيت أقدامه وتنفيذ أغراضه من تحويل الاقتصاد الوطنى لخدمة مصانع لانكشير والاستيلاء على الاسواق المصرية واضعاف كل حركة شعبية من حركات المطالبة بالجلاء أو الاستقلال وضمان البقاء فى مصر .. وكان موقفه من السراى يتلخص فى أنها يجب أن تسلم وتخضع وتقبل التوجيه ولا تقف فى وجه الاغراض البريطانية ، فاذا بدا منها تمرد أو انحياز الى الشعب وجب تأديبها بالحيلة أو القوة أو التلويح بالعرش الذى كان منهارا ويمكن أن ينهار فى أى وقت : أيها أجدى وأقرب الى الغرض ..

أما السراى فكانت تريد أن تعود الى حكمها الاستبدادى ،

وترى فى الاحتلال قوة مناهضة تذودها عن غرضها وتحول بينها وبين تحقيقه ، وكانت تكره من الاحتلال انحيازه أحيانا الى الشعب ونظره فى مظالمه وانتصاره له ضد الجالس على العرش .. واذا كان هناك شيء اتفقت فيه مع الاحتلال فهو غض كل قوة شعبية والحيلولة دون أى وعى أو نمو فى الكتل الشعبية ،

وهناك ظاهرة واضحة فى تاريخ الصراع بين الاحتلال والسراى ، تلك انه حينما يكون الجالس على العرش ضعيفا متهالكا ، يتوقف الصراع أو لا يكاد يلمح ، لأن الاحتلال حينئذ لا يجد معركة يخوضها .. ويبدو كأن المصالح بين الفريقين اتحدت أو تقاربت ، والواقع أنه لا يوجد هناك تقارب ولا اتحاد ولكن يوجد خديوى ضعيف يؤمر فيطيع ، ومن ثم لا يكون فى الميدان غير قوة واحدة حاكمة من وراء ستار ..

أما حينما يلى العرش خديوى أو سلطان أو ملك له شخصية مسيطرة ومطمع ظاهر فى ممارسة السلطة الفعلية ، فان الصراع يشتد ويقوى ويصبح أمره من الوضوح ، بحيث لا يكاد يخطئه الانسان فى كل صغير أو كبير من شؤون الحكم ..

الوفاق والخلاف

وتطبيق هذا ملحوظ .. فحينما كان الخديوى توفيق هو الجالس على العرش ، انفردت سلطة الاحتلال بالحكم واختفى كل سبب من أسباب الخلاف والصراع ، فلما ولى العرش الخديوى عباس واشتد ساعده وبدت شخصيته القوية ، تعددت الازمات واحتدمت المعركة بين قصرى الدوبارة وعابدين الى أن انتهت باقصاء الخديوى عن عرشه ..

أما الشعب فكانت قوته موزعة بين فريقين منه .. أحدهما كبار الملاك الزراعيين ، وثانيهما جمهرة الشعب من الطبقتين الصغيرة والوسطى .. وقد افترقت بينهما المصالح افتراقا ظاهرا ، أدى الى افتراق مماثل فى موقف كل منهما من الاحتلال والسراى .. أما جمهرة الشعب فانحازت الى مقاومة الاحتلال على طول الخط ، فاذا وقفت السراى ضده ، سارع الشعب الى الوقوف وراءها ، فاذا انحازت الى الاحتلال وقف الشعب ضدها وضد الاحتلال .. بينما آثر كبار الملاك موقف العداء المستمر

من السراى والمهادنة المستترة أو ما يشبهها للاحتلال ..

غير أنه من الانصاف القول بأن مهادنتهم للاحتلال لم تكن عن رضاء به ، ولكن عن خوف من استبداد السراى وبطشها ، ثم انهم كانوا أكثر طبقات الشعب رفاهية ورخاء وانتفاعا بالظروف ..

وكان المد والجزر ينتاب كل سلطة من هذه السلطات : السراى والمحتلين والشعب ، تارة ترتفع احداها فتخسر الاخريات وتارة يصيب الجزر احداها ، فاذا المد من نصيب الأخريين ..

واذا كان تفسير الحوادث المفردة ميسور بتتبع أدوار هذا الصراع ، فقد كانت هناك اتجاهات عامة يستطيع أن يعرف منها الباحث المتعمق الى أين يسير موج الحوادث .. وأول هذه الاتجاهات أن قوة الشعب كانت واضحة وآخذة فى النمو .. وأن تجاهله الذى كان ممكنا فى بداية المعركة ، لم يعد فى الاستطاعة ، بعد أن تقدم بها الزمن بضع سنوات ..

وقد أخطأ المحتلون كما أخطأت السراى تقدير هذه القوة ، فقد حسبا ـ حينما رأيا انهيار المقاومة الشعبية على أثر فشل الحركة العرابية ـ أن الشعب استسلم وأن المظالم العنيفة والهزات النفسية التى مرت به قد حملته على الرضاء بالمصير الذى انتهى اليه ..

ولكنها لم تكن الا وطأة الكارثة الشديدة أصابت قواه بالانهاك والتعب فهدأ ـ لا استسلاما ـ ولكن استعدادا للجولة القادمة ..

حركة مصطفى كامل

وتهيأ الجو لقيام مصطفى كامل وحركته . وسرعان ما اشتعلت البلاد بروح وطنى قوى، وتكتلت جماعات الساخطين والمتمردين ممن أودت بقواهم شدة الكارثة، فاذا البلاد يتعبأ شعورها ، واذا الوطنية المصرية تتبدى فى أروع مظهر وفى وقت وجيز أذهل السراى والمحتلين على السواء .

مصطفى كامل

وسرت حركة مصطفى كامل فى كل ركن من أركان مصر ، وتجاوب الخارج بها ، وكان أروع مافيها أنها أعادت ثقة المصريين بأنفسهم ، وردت الى الحركة الوطنية قوتها التى زايلتها فترة قصيرة على اثر هزيمة عرابى ودخول البريطانيين أرض الوطن .

وكما قلنا من قبل ، كان الاتجاه الوطنى هو الاتجاه نحو تركيا ، وهذا هو ما فعله مصطفى كامل ولذلك طالب بالجلاء ، ونادى بالحرية والاستقلال ، ولكنه فهمهما فى نطاق دولة الخلافة ولم تخل دعوته من العنصر الدينى ، فكانت شبيهة بحركة عرابى من هذه الناحية ، وان كان هذا العنصر بدا أقل وضوحا فيها مما كان فى حركة عرابى ، بنمو وعى سياسى جديد .

ومما يؤكد هذا النظر وقتئذ أن مصطفى كامل لم يقد الوطنية المصريو فى مسراها الطبيعى ، وهو الاستقلال عن كل من بريطانيا وتركيا ، والاعتزاز بالقومية المصرية بعيدة عن التبعية لاية دولة من الدول سواء كانت دولة الخلافة أو غيرها ، أنه لم يتناول علاقة مصر وتركيا بأى تجريح أو اعتراض ، بل كان هو وأنصاره ،

وهم الجبهة الغالبة فى الشعب ، يهتمون بكل نبأ يأتى من تركيا وينفعلون لكل خير تصيبه الخلافة ، ويسارعون للتبرع لها اذا اصابتها مصيبة ، ويفرحون كلما بلغت نصرا أو حصلت على مغنم من المغانم .

ولما أعلن الدستور التركى فى سنة ١٩٠٨ ، شملت الافراح مصر من اقصاها الى اقصاها كأنما هى التى حصلت على الدستور وكأنما حاكمها هو الذى أصبح مسئولا أمامها .

ولا شك أن قيام حركة مصطفى كامل أكد وجود الشعب كعنصر له وزنه فى الموقف . وجعل كلا من السراى والاحتلال يعيد النظر فى موقفه . وقدحاول الاحتلال أن يضعف هذا التيار ما وسعته الحيلة والجهد ، بينما انتهز الخديو عباس الفرصة فاحتضن الحركة الجديدة ، بحسبانها وسيلة ناجعة لمقاومة سلطة قصر الدوبارة .

ومما يجدر أن يكون محل ريبة أن الخديو عباس كان مؤمنا بالشعب مخلصا فى احتضانه لحركة مصطفى كامل ، وأغلب الظن أنه اتخذها وسيلة لتأييد مركزه ازاء طغيان دار المعتمد البريطانى ، بدليل انه تحول عنها فيما بعد ، وتنكر لها فى كل وقت قام فيه الوفاق بينه وبين البريطانيين .

وكذلك فعل الاحتلال ، كان ينحاز الى الخديو لكى يضرب الحركة الشعبية ، وينصرف عنه ايضا كى يضرب هذه الحركة نفسها . فالمسألة لم تكن بين السلطتين الا نوعا من اللعب غير النظيف .

ولكن مصطفى كامل لم ييأس : تلقى الصدمة من الاحتلال تارة ومن الخديو تارة أخرى ، دون ان ينتابه شعور من الخوف أو يتزعزع ايمانه بحق بلاده . وكانت نزعته ـ كما قدمنا ـ عثمانية اسلامية ، لذلك لقيت دعوته استجابة كبيرة من كل الدول والشعوب الاسلامية ،ولقى الاعزازوالتكريم فى الآستانة ومن رجال الدولة العلية ، ولقى التأييد من كثير من الكتاب والصحفيين وجمهرة المثقفين حينئذ .

والوزن الصحيح لحركة مصطفى كامل هو الوزن الصحيح لحركة عرابى . فلم تكن مطالبه صريحة فى الاستقلال الكامل،وان كانت قد أعلت سلطة الشعب ودفعت به دفعا الى مسرح الحوادث

لكي يكون قوة مؤثرة فيها . ولئن كان العنصر الدينى قويا فى حركة عرابى ، فانه كان موجودا أيضا فى حركة مصطفى كامل وان كان بقوة أقل . وأكثر انصار مصطفى كامل البارزين كانوا من المسلمين المؤمنين بالجامعة الاسلامية ، وكان من بينهم بعض كبار الاتراك والشراكسة أو من ينتمون الى أصل تركى أوشركسى . وهذا مايؤكد ان حركته لم تكن تهدف الى الانفصال التام عن الدولة العثمانية أو الخروج بالاستقلال عن دائرة المحيط الاسلامى الذى تمثله دولة الخلافة .

ومرة أخرى نقول ان هذا مما لا يعاب على مصطفى كامل . فان الوزن الصحيح للزعيم يكون بادراك الظروف التى عاش فيها والمثل التى تربى عليها ، والبيئة التى انضجته ، وانفعالات الامة التى سيطرت على كيانه ووجدانه وبغير هذا لن يكون أو ينشأ زعيم شعبى . ولو قد رأى مصطفى كامل رأيا آخر ودعا مثلا الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا لما أصبح فى مثل ظروف مصر حينئذ زعيما شعبيا ، وانما اصبح مفكرا سياسيا أو رجلا يتهم بالخيانة والمروق ، وهو ما كان حظ فريق ضئيل من المصريين تبنوا الدعوة الى الاستقلال الكامل ، وعبر عن رأيهم لطفى السيد فى « الجريدة » .

المطالبة بالدستور

على ان مصطفى كامل فعل ما فعله عرابى ، اذ جعل المطالبة بالدستور بعض اسس دعوته ، بل اساسا مكينا منها . وهذه حسنة تحسب له ، فقد ادرك أنصاره انه لا سبيل الى تربية الشعب واشعاره بقوته دون ان يكون صاحب رأى فى شئون بلاده ..

واذا كانت حركة عرابى قد نشأت أول الامر بين ضباط الجيش ، الا انها سرعان ما أضحت حركة شعبية بالتأييد العظيم الذى لقيته فى طول البلاد وعرضها . ولعل طابع الشعبية الذى امتازت به حركة عرابى وحركة مصطفى كامل ، واعتماد كل من الزعيمين على تأييد الجماهير الغالبة فى الامة هو الذى دفعها دفعا الى المطالبة بالدستور ، وفى عبارة أخرى الى تنظيم هذه القوة الهائلة التى تؤيدهم فى صورة برلمان يقضى فى شئون

البلاد ، ويأخذ بنصيبه المحتوم من الدفاع عنها والسعى فى سبيل خيرها .

ونعود الآن الى موقف طبقة الملاك الكبار من زعامة مصطفى كامل ، فنقول انه كان بصفة عامة موقف المناوىء المتشكك أو المؤيد على حذر . وهذا طبيعى بالنسبة لهم ولمصالحهم ونوع تفكيرهم . فقد قلنا من قبل انهم كانوا ينفرون من الحكم التركى ويخشون عودة الاستبداد القديم الذى كان يمثله الخديو وانصاره وحواريوه من الاتراك والشراكسة والأرمن والارناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن المصرى . وها هو مصطفى كامل يعبىء الشعور لطرد البريطانيين واعادة التبعية الكاملة بين مصر وتركيا ، وها هو الخديو يؤيده ويحتظيه ويساعده سرا فى بعض الاحيان ، وعلنا فى احيان أخرى .

لم يكن لهم اختيار اذن فى الموقف الذى آثروه . كانوا يؤيدون دعوة مصطفى كامل على استحياء وخوف من جماهير الشعب ، ولكنهم كانوا فى قرارة أنفسهم يتمنون لها الفشل . ولذلك سرعان ما انحازوا على قدر كبير أو صغير الى قوة الاحتلال ، صادقوها أحيانا وعادوها أحيانا ، ولكنهم لم يجحدوا فضلها فى وقت من الاوقات .

حزب الامة

وكان لا بد لهم من موقف منظم فى هذه الامواج المتلاطمة . فكتل الشعب تزحف وتزأر بزعامة مصطفى كامل ، وقد ينتهى الاحتلال ويواجهون من جديد نوعا من الحكم التركى واستبدادا اشنع من الخديو . ولذلك جمعوا جموعهم وانشأوا «حزب الامة» فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ برياسة محمود سليمان باشا وعضوية حسن عبد الرازق وعلى شعراوى ولطفى السيد ومحمد محمود ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازى ، وغيرهم ..

وتألفت شركة لانشاء « الجريدة » كان من الشركاء فيها عدا من ذكرنا أحمد فتحى زغلول رئيس محكمة مصر حينئذ ، واحمد عفيفى المستشار بالاستئناف وعبد الخالق ثروت .

وذكر الاسماء أو بعضها يفيد ، فان أكثرهم بالذات أو أفرادا من عائلاتهم هم الذين كانوا فيما بعد نواة « حزب الاحرار

الدستوريين » الذى الف على أثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ·

ويلاحظ على حزب الامة انه جمع بين كبار الملاك من جهة وطائفة من المثقفين الذين تأثرو ابالثقافة الغربية أكثر من تأثرهم بالثقافة الاسلامية · وهذا العنصر كان قليلا حينئذ فى مصر كما أن نوع تفكيره كان جديدا على البيئة المصرية فلم يلق استجابة من الكثرة الغالبة فى الشعب حينئذ ·

ونريد ان نقف قليلا وان نضغط هذه الملاحظة ضغطا ، فقد كانت هى بداية التحول فى التفكير السياسى المصرى ، وبداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة الى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته كمجموع له مثله الخاصة وتفكيره الخاص واتجاهه النابع من أصوله الذاهبة ابعد مذهب فى التاريخ دون خلط بين هذه المقومات وبين الدين ، أو تزاوج بين الفكرة السياسية والفكرة الدينية ·

واذا كان قد سبق فى بعض التعبيرات الماضية القول بانحياز هذه الطائفة الى المحتلين ، فلسنا نعنى قط أنهم مالأوهم أو انهم كرهوا وطنهم ، وآثروا عليه ارضاء هؤلاء المحتلين ولكننا قصدنا بالانحياز الانتفاع بقوة المحتلين لمقاومة الفريق الآخر الذى ينحاز الى الدولة العثمانية ويؤيد ـ بطريق ظاهر مباشر أو خفى ضمنى ـ بقاء السيطرة التركية ·

وقد أعلن برنامج حزب الامة وظهرت « الجريدة » بمقالات لطفى السيد وتوجيهاته وغيره من أعضاء الحزب وانصارهم واصدقائهم ، وبدا بظهورها موج جديد غير مألوف فى تيارات السياسة المصرية حتى هذا الوقت · ولعله مما يفيد فى تبين معالم الطريق الذى سارت فيه الحركة السياسية المصرية بعدئذ أن نسجل فيما يلى أسماء محررى « الجريدة » وأصدقائها ومن ساهموا فى الكتابة فيها والترويج لآرائها فقد كان منهم طه حسين ، ومصطفى عبد الرازق ، ومحمد

مصطفى عبد الرازق

حسين هيكل ، وتوفيق دياب، وعباس العقاد ، وحافظ ابراهيم، ومصطفى صادق الرافعى ، واسماعيل صبرى ، وعبد الحليم المصرى ، ورشيد رضا ، وعبد القادر حمزة ، ومحمد السباعى وعبد الحميد حمدى ، وابراهيم رمزى ، واحمد زكى ، وعبد السلام ذهنى ، وعبد الرحمن شكرى .

ولندع جانبا ما جاء فى برنامج حزب الامة المعلن فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ، ولنستشف اتجاهاته وآراءه مما ورد فى « الجريدة » لسان حاله . ولا يتسع المقام ايضا للافاضة فى هذا الباب ،وحسبنا من هذا العرض الموجز أن نحلل تيارات السياسة المصرية ، وأن نوضح معالم الطريق الذى سارت فيه ، فانه كفيل بأن يكشف لنا معالم الغد والطريق الذى لابد أن نسير فيه.

كانت « الجريدة » تطالب بالدستور أو الاستقلال . وهى فى الهدف الاول تتفق مع الحزب الوطنى الذى يتزعمه مصطفى كامل والذى انشىء بعد حزب الامة . وهو اتفاق طبيعى ،فحزب الامة يريد الدستور ضمانا لعدم قيام الاستبداد الفردى واعتمادا على مالأعضائه من نفوذ فى قراهم ودوائرهم قد يكسب لهم التأييد فى الانتخابات . ثم ان الحزب جمع صفوة ممن تلقوا ثقافة غربية ـ وفرنسية على الأخص ـ فهم من هذه الناحية يتشيعون لنظم الحكم الحديثة المعروفة فى العالم المتحضر حينئذ ، وهى الدستور والنظام البرلمانى .

والحزب الوطنى يريد الدستور لأنه يمثل القوة الشعبية الغالبة .

وكان حزب الامة يطالب بالاستقلال ، والحزب الوطنى أيضا يطالب بالاستقلال الا أن مفهوم الكلمتين عند الحزبين اختلف اختلافا بينا ، فهو عند حزب الامة الاستقلال السياسى القائم على تكون الامة المصرية كشعب له مقوماته وتاريخه ومثله وتقاليده الخاصة ، دون اعتماد على فكرة دينية أو تبعية للخلافة أو ما عداها بينما كان الحزب الوطنى يربط بين الاستقلال وبين التشيع لدولة الخلافة ، ويلون كلامه وبحثه فى شئون الدستور والحكم ومستقبل الوطن المصرى بالمثل والافكار والاتجاهات الاسلامية .

ومن هذا الاختلاف الجوهرى ، نشأت خلافات أخرى كثيرة

جزئية ، ليس مما يفيد كثيرا ان نتتبعها ويكفى ان نضرب مثلا أو مثلين عليها لكى نوضح ما نقصد اليه ·

كان الحزب الوطنى يدعو الى الجامعة الاسلامية ، وكان « حزب الامة » يدعو الى الاستقلال الوطنى المصرى · وكان الحزب الوطنى يدعو الى معاونة الدولة العثمانية والاعتماد عليها ، بينما كان حزب الأمة يدعو أولا وقبل كل شىء الى الاهتمام بالمشاكل المصرية وعدم الاعتماد على أحد فى الحصول على الاستقلال ، سوى جهد الأمة واستعدادها للبذل والتضحية ·

واذا صح أن نعتبر آراء لطفى السيد ممثلة لآراء حزب الأمة — وهو اعتبار نأخذه على حذر شديد — فان لطفى السيد كان يبدى آراء شخصية فى كثير من الاحيان نشك فى أن بقية أعضاء الحزب من كبار الملاك كانوا يوافقونه عليها · ومع ذلك فلا بد لنا — وعلى الأقل من الناحية الرسمية بحسبان « الجريدة » لسان الحزب — من اعتبار ماكان ينشر فيها معبرا عن رأيه فى مختلف المشاكل ·

والملاحظ بصفة عامة ان « الجريدة » لم تكن قاسية الوطأة فى محاربة الاحتلال على نحو ماكانت جريدة « اللواء » لسان الحزب الوطنى ·

وليس معنى ذلك انها كانت راضية عن كل تصرفاته أو مؤيدة له · ولكننا نرى من كمال التحليل للموقف الاشارة الى هذا الفرق الجوهرى بين الحزب الوطنى وحزب الأمة ، فانه فرق لازم الحياة السياسية فى كل تطوراتها التى تلت فيما بعد · وعندما قامت ثورة ١٩١٩ وأعلن تصريح ٢٨ فبراير وحصل الانشقاق فى الوفد وتألف حزب الاحرار الدستوريين من بقايا حزب الامة ومن يدينون برأيه ، استمر الافتراق نفسه فى الحياة المصرية ، فقيل عن هذا الحزب أنه معقول وان أعضاءه هم أصحاب المصالح الحقيقية تمييزا له عن الوفد الذى جمع الكتلة الشعبية الكبرى وكان موسوما بالتطرف والعنف ·

على أن حزب الأمة وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للامور ، وهى الصفات التى امتاز بها لطفى السيد ، أثار فى الشعب موجة من الفكر والوعى وطرح على بساط البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم ·

فلأول مرة بدا فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ومصدر السلطان ، وأصل الحكم البرلمانى . ولأول مرة تلون الافق المصرى بلون الثقافة الغربية وانتقلت آراء الكتاب والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية من أهل الغرب الى مصر . ولأول مرة قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالافراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لاصلة لها بالدين .

فقد تكلمت « الجريدة » فى سنة ١٩٠٧ عن تحرير المرأة وتعليمها ، وعن حق الحكم النيابى المحلى للمديريات والمدن وعن حق التعليم للجميع ، وعن روح التواكل والعجز ، وحذرت من الاعتماد على الحكومة فى كل شىء ، وحددت وظائفها على النحو الذى حددها عليه كتاب القرنين الثامن عشروالتاسع عشر ، وهى الاقتصار على كفالة العدل ، وصيانة الامن فى الداخل ، ودفع الغزو من الخارج .

وعرضت لفكرة الجامعة الاسلامية وبينت أنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى .

وأحسب أن من تابعوا تحليل الموقف ـ كما رأيناه ـ الامتوقعين أن تكون « الجريدة » ويكون حزب الامة غير أثيرين لدى الخديو . وهذا ماحدث بالضبط . فقد ضاق بهما ضيقا شديدا ، بينما رأت دار المعتمد البريطانى فيهما صفة الاعتدال .

وربما كان من المفيد أن نلخص هنا الاهداف التى جعلتها « الجريدة » نصب عينيها وأحسنت الدفاع عنها وبيانها فى أسلوب وسم بالفهم والدراسة وهذه هى :

أولا ـ نشر عقيدة الاستقلال بين أفراد الامة المصرية ودحض الفكرة القائلة بأن مصر يمكن أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا أو تركيا فلاسبيل الى حرية المصريين الا بمجهود المصريين .

ثانيا ـ السعى لازالة الفرقة فى الرأى بين المصريين واحلال التشابه فى العقيدة محل الخلاف فيها . وبعبارة أخرى تكوين مايسمى بالرأى العام المصرى من جديد

ثالثا ـ انماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع ، والنظر فى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها ، مستقلة عن غيرهامن

الدول ، ومنها الدولة العثمانية نفسها ·

رابعا ـ توجيه النقد الى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، والنظر فى هذا النقد لمصلحة المصريين وحدهم من غير تحيز لأحد الجانبين السابقين فى حال احتلافهما ، وفى حال اتفاقهما ، أو فى الحال التى يكونان عليها بين بين ·

خامسا ـ المطالبة بالدستور والدأب على هذه المطالبة (بعد أن تبين للمصريين أنه يستحيل عليهم التقدم فى سبيل المدنية خطوة الى الامام الا بمشاركة الأمة للحكومة فى الأعمال العامة) ·

سادسا ـ الرد على مزاعم الانجليز ، وبخاصة ماجاء منها فى تقارير كرومر والدون غورست ودحض هـذه المزاعم بمنتهى القوة حتى يثبت للعالم الحر أن مصر خليقة بالكمال الذى تنشده وان الانجليز ظالمون فى نظرتهم للدين الاسلامى ظالمون فى تقديرهم للموظف المصرى والكفاية المصرية ·

سابعا ـ الدعوة لمذهب الحريين ليكون أساسا لتربية الأمة المصرية ، ولحرية التعليم وحرية القضاء ، وحرية الكلام وحرية الكتابة وحرية الاجتماع وسائر أنواع الحريات الأخرى ، مع العناية الخاصة ببرامج التعليم حتى تصبح ملائمة لأغراض الامة

ثامنا ـ النهوض بالحركة العقلية والحركة الأدبية وافساح المجال للشبيبة المصرية ، لكى تظهر مواهبها المختلفة ·

تاسعا ـ العمل على تشجيع الصناعة والتجارة والزراعة والنهوض بها جميعا حتى تبلغ الحد الذى يتفق وأطماع البلاد ·

عاشرا ـ العمل على تقوية الوحدة القومية مع اليقظة التامة لتوحيد عنصرى الأمة المصرية ، وهما المسلمون والأقباط حتى لا يجد المحتل ثغرة ينفذ منها الى تحطيم الحركة الوطنية ·

والمتأمل فى هذا المنهاج ، يجد أنه منهاج متكامل يشير بوضوح الى نوع جديد من الفهم للحياة المصرية · ومن الانصاف أيضا القول بأن هذه الاهداف أضحت فيما بعد خطوطا رئيسية للسياسة والساسة المصريين مع افتراق قليل أو كثير اقتضاه تنوع الثقافات أو اتجاه بعضها الى الثقافة الاسلامية وبعد البعض الآخر عنها ·

ولم تكن « الجريدة » بكتابتها وآرائها والقارئين لها أثيرة لدى جماهير الشعب ، بل كانت على النقيض من ذلك مكروهة بغيضة ،

هدفا لكل اتهام ونقيصة وانحراف ، أيسرها أنها تمالىء المحتل وانها تكفر بالدين ، وتريد أن تدخل فيه بدعا لم يكن من قبل ولن يكون من بعد .

وكانت جمهرة الشعب تظاهر جريدة « اللواء » ومحررها مصطفى كامل وتتحمس له تحمسا بالغا . واذا أمكن القول بأنه كان « للجريدة » أنصار ومؤيدون ، فقد كانوا من القلة المثقفة ثقافة أوروبية ومن ذوى النظر العميق ، مضافا اليهم كبار الملاك . وتأييد هؤلاء لم يكن عن فهم للاهداف البعيدة ، ولكن عن حرص على مصالحهم أو مايشبهه ، وعن خوف من عودة استبداد الخديو الى ماكان عليه .

حادثة دنشواى

وكانت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لطخة عار فى جبين الاحتلال . ووقائعها معروفة فلا نعيدها فنحن لا نكتب هنا تاريخا ، ولكن نحلل الحوادث لنتبين معالم الطريق . كانت هذه الحادثة الناقوس الذى اجتمع على دقاته المصريون جميعا وأحسوا — حتى من كانوا منهم يحسنون الظن بالاحتلال — أنه شرمحض . ووجد مصطفى كامل فيها فرصة فريدة فشنها حربا قاسية على الاحتلال ، وراح يندد به فى مصر وخارج مصر ، وكسب لبلاده عطفا لم تكسب مثله فى أوروبا وبين الاجانب ممن لا ينفعلون بشعورها الوطنى . وما من شك فى أن هذه الحادثة المشؤومة أظهرت مصطفى كامل داعية من الطراز الاول شديد التأثير ، كفئا ، مقتدرا .

ولم تذهب صيحاته عبثا ، على ضراوة ماكان الاستعمار حينئذ فى مصر وغيرها ، فانتهى الأمر بخروج اللورد كرومر من مصر على الرغم من المركز الممتاز الذى كان يحتله فى بلاده ، وعلى الرغم من النجاح الكبير الذى سجله فى مصر من وجهة النظر الاستعمارية .

وقد كان رحيل كرومر عن مصر مناسبة لقيام جدل عنيف بين القوى المتصارعة على المسرح حينئذ ، فاختلفت فى تقديره ووداعه . وأخذ على لطفى السيد أنه أجزل له الثناء ولم ينتقد حكمه الا على استحياء ، وأخذ عليه وعلى غيره أنهم اشتركوا فى

تكريمه أو دعوا له . وفى هذا يرد لطفى السيد عليهم بهذه العبارات التى تؤثر نقلها بنصها لانها تدل على ماسبقت الاشارة اليه من موقف حزب الامة قال لطفى السيد (١) :

« الانجليز بالأمس هم الانجليز اليوم ،وهم الانجليز غدا.. ومازال أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدوبارة،وما زالت الجرائد تنشر الكتب المفتوحة ، والمقالات الضافية فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال ، فلا يقع فى الوهم ان وراء الاكمة ماوراءها من تبدل الاحوال واحياء الآمال وبوارق الاستقلال .. وسياستنا مع الانكليز لاتخلو من أحد وصفين : أما سياسة عناد وعداء ، وأما سياسة مسالمة لا استسلام . ولاشك ان سياسة المعاندة عقيمة ، اذ كيف يقبل المعاند من المعاند حسابا على أعماله ،بل كيف يرجو العدو من العدو اصلاحا لحاله ؟ فلم تبق اذن الا سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة . وأول مظاهرها المجاملة فى المعاملة ، ومن هذا النوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع اللورد كرومر .

وقال فى فقرة أخرى :

« يقول بعض علماء الاجتماع . ان الاعتراف بالجميل هو الاحساس بانتظار جميل آخر فى المستقبل فاذا كانت الجرائد تريد من الناس الا يحتفلوا بوداع اللورد كرومر اظهارا لعدم رضاهم عن الادارة الانجليزية فى عهده ، وكان الناس فى بلدنا على مذهب ذلك العالم من علماء الاجتماع ، وأنهم لا يعملون العرف لذاته بل للاتجار به ، أفليس من المصلحة أن يحتفلوا باللورد لينتظروا بذلك خيرا من خلفه ؟»

***

وثمت ظاهرة أخرى كانت واضحة وضوحا تاما فى الحياة السياسية المصرية تلك ان الصحف والناس كانوا ينقدون الخديو علنا . وليس أدل على ذلك من المقالات التى كانت تنشرها « الجريدة » والموضوعات التى كانت تطرقها مما كان يعد هجوما صريحا على الخديو ولوما ظاهرا له .

(١) كتاب « أدب المقالة الصحفية فى مصر » ، « أحمد لطفى السيد فى الجريدة » للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٨٠

ولا يمكن رد هذه الظاهرة الى قوة الصحافة المصرية أوقوة الشعب وماكانا يستمتعان به من حرية ، بقدر ماكانت ترتد الى حماية دار الاحتلال للمهاجمين .

وقد اضطر الخديو ازاء هذا الوضع الى احتضان جريدة « المؤيد » بحسبانها لسانا له ، تدفع عنه وتقف الى جواره .

ثلاثة تيارات

وهكذا كان فى مصر فى أوائل هذه الفترة ثلاث تيارات صحفية فى الرأى العام هى :

١ ـ التيار المعادى للاحتلال ، ويمثله مصطفى كامل وحزبه ولسانه جريدة اللواء .

٢ ـ التيار الممالىء للخديو اطلاقا وتمثله جريدة « المؤيد » ومحررها على يوسف .

٣ ـ التيار الداعى الى الاستقلال بمفهومه السياسى الكامل وتمثله « الجريدة » وحزب الأمة .

وقبل أن ننتقل الى مرحلة أخرى ، لابد من الاشارة الى أن « الجريدة » ودعوتها والمبادىء التى كانت تنادى بها ، وان بدت فى بعض مظاهرها وكأنها ايحاء بالبعد عن الدين ، لم تكن فى الواقع الا نداء لفهم الدين على صورة أخرى وتخليصه من الخرافات والاوهام والتفسيرات الخاطئة .

والبذرة التى غرستها الجريدة هى التى أثمرت فيما بعد «كتاب الشعر الجاهلى» للدكتور طه حسين وكتاب « الاسلام وأصول الحكم » للاستاذ على عبد الرازق . وقد نحا الأول نحوا جديدا فى تحليل الشعر الجاهلى وعرض لنزول القرآن الكريم ، والجزء الذى جاء به الوحى فى فى مكة المكرمة والذى جاء به فى المدينة المنورة .

على عبد الرازق

ونحا الاستاذ على عبد الرازق فى بحثه نحو التدليل على أن

الخلافة ليست أصلا من أصول الاسلام وان ذكرها لم يرد فى القرآن الكريم لا تصريحا ولا تلميحا ·

ولئن كان هذان الكتابان قد صدرا فى سنة ١٩٢٦ و١٩٢٧ ، الا أنهما يمثلان الى حد كبير سير الخط الذى بدأه لطفى السيد وزملاؤه فى الجريدة ·

ثم لابد أيضا من الاشارة الى حركة الاصلاح الدينى التى حمل لواءها السيد جمال الدين الافغانى والامام محمد عبده ومن تابعهما من الشباب والمفكرين · ولا يتسع المجال للافاضة فى أثر هذه الدعوة ولكن اقترانها بالدعوة السياسية التى قام بها لطفى السيد فى بداية هذا القرن فى مصر أثار موجة كبرى من موجات التفكير والوعى ، لابد لتقديرها وتقدير أثرها من أن نستعيد فى الخاطر حينئذ حال مصر والشعب المصرى ، وما كان يسيطر عليهما من قوى ، ويخضعان له من تيارات ·

وحينما نقول الدعوة الدينية التى قام بها جمال الدين الافغانى ومحمد عبده نعنى الدعوة الدينية بمدلولها فى الاسلام من أنه دين شامل لتنظيم شؤون المسلمين من كل النواحى · ولذلك كان جمال الدين الافغانى يدعو المصريين للتخلص من الاستبداد، وكان محمد عبده يقف فى وجه الخديو وينقد تصرفاته ، ويدعو الى التحرر من رق الانسان ·

وانتقل الى جوار ربه المغفور له مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨ ومشت مصر كلها تشيعه بالحسرات وتبكيه بالدم والدمع، فقد خلب لبها بدعوته وشجاعته ، ورأت أنها فقدت بفقده ركنا من أركان جهادها ، وعلما من الاعلام التى كانت ترفرف لتجمع حولها القلوب والنفوس وقد رثاه اسماعيل صبرى بقصيدة جاء فيها ·

أيا مصطفى تالله نومك رابنـــــا
أمثلك يرضى أن ينـــام الليالـيـــا
تـكلم فان القـــوم حولك أطرقوا
وقل ياخطيب الحى رأيك عاليـــا

وقال أحمد شـوقى فى رثائه :

المشرقان عليـــك ينتحبـــان
قاصـــيهما فى ماتم والـــدانى

ياخادم الاســـــلام اجر مجـــاهد
في الله من خـلد ومن رضـــــوان
لما نعيت الى الحجـــاز مشى الأسى
في الـزائرين وروع الحـــرمان
السكة الـــكبرى حيال رباهمـــا
منكوســـة الأعلام والقضـــبان
لم تالهـــا عند الشـــدائد خدمة
في الله والمختـــار والســـلطان
ياليت مكـة والمدينـــــة فازتا
في المحفـــلين بصـــوتك الرنان

ويلاحظ هنا اشارة الشاعر الى الاسلام ومكة والمدينةوالسكة (يعني سكة حديد الحجاز) وهو مايؤكد ماسبق أن أشرنا اليه من تغلب العنصر الديني على الحركة الوطنية في هـــذه المرحلة البـاكرة .

وقال حافظ ابراهيم في رثائه :

أيا قبر هـــذا الضـــيف آمال أمة
فكبر وهلل والق ضـــيفك جاثيـــا

ونجترىء بهذه المراثي ، وان كان كل الشـعراء والـكتاب والأدباء قد رثوه وحزنوا عليه حزنا شديدا مما يدل على المكانة الكبرى التي بلغها مصطفى كامل في نفوس الشعب .

وكيما نقدر دعوته وأثرها حق تقديرها ، لابد من أن نأخذ مأخذ الاعتبار الظروف التي قام بدعوته فيها . ويمكن القول بأنه كسب التأييد الشعبي الذي كان لعرابي . فكأن دعوته جاءت استمرارا للخط الذي مشت فيه موجة البعث الشعبي مع فارق ظاهر ، هو أنها ازدادت وعيا وتكاملا ، وان لم تبلغ مبلغ النضج الكافي .

وفاة مصطفى كامل

وقد ترك مصطفى كامل مصر وخط نهضتها ذات شطرين أو هدفين : أولهما مقاومة المحتل الاجنبي ومطالبته بالجلاء الـكامل عن أرض الوطن ، وثانيهما : الايمان بالدستور والنظام البرلماني وحكم الشورى باعتباره الوسيلة الوحيدة لتقرير ذاتية الشعب واعتزازه بكرامته وحريته .

وقد تركت وفاة مصطفى كامل فراغا كبيرا ، وأحس المحتلون بالاغتباط ان تخلصوا من خصم عنيد وداعية مسموع الكلمة شديد التأثير . وفى الوقت نفسه أصيبت الحركة الوطنية بصدمة قاسية جعلتها تترنح بعض الوقت .

وتولى رياسة الحزب الوطنى من بعده محمد فريد ، فكان فى مثل صلابته وتحمسه واخلاصه ، وان لم يوهب قدرته على الخطابة والتأثير . وماهى الا فترة قصيرة حتى ائتمرت به قوات الاحتلال وأعوانها ، فاضطر الى مغادرة مصر ، حيث عاش منفيا فى أوروبا الى أن وافاه الأجل فى ظروف قاسية ، كانت وحدها أبلغ من كل خطبة وكل تأثير ، حتى ليمكن القول أنه خدم مصر بموته اضعاف ماخدمها فى حياته ، وما أكثر مافعل .

ومن المؤكد أن الحركة الوطنية فقدت حدتها فى الفترة التى تلت وفاة مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨ الى أن قامت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ، ابتدأ جو من الظلام والتوجس ينتشر على مصر وعلى القوى الوطنية فيها ، وجاء اعلان الحماية البريطانية وعزل الخديو عباس وتولية السلطان حسين كامل بدلا منه ، حادثا خطيرا اهتز له الوطن والهبه بشعور الاعجاب والعطف على الخديو عباس ، فسارت الاغنيات فى طول البلاد وعرضها مشيدة به داعية له ، وكأنها نوع من التنفيس عن الشعور الحبيس الذى كبله اعلان الحكم العسكرى البريطانى فى البلاد .

ولم يكن الاعجاب بالخديو عباس شيئا غريبا من الشعب أو كان خروجا عن الخط الذى سار فيه الشعور الوطنى وحركة البعث القومى ، بل كان انفعالا طبيعيا ، ووسيلة للتعبير عن الغايات العليا للوطن .

ثورة سنة ١٩١٩

سعد زغلول

وانتهت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ ، فزال الكابوس الذى حجب الشعور ، وأخذت القوى الوطنية تتجمع لتعمل ، وبدأ البخار الحبيس يتهيأ للانفجار . واذا كانت السلطات العسكرية قد نفت بعض الوطنيين أثناء الحرب ، وكتمت أنفاس من لم تعتقلهم أو تبعدهم ، فأنها لم تضعف فى قليل أو كثير موجة الشعور الطاغية .

ولذلك ما أن أعلنت الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما اقترن بها من بيان « وودرو ولسون » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، حتى تحرك صفوة من الوطنيين للعمل والسعى .

وقابل ثلاثة منهم ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، المعتمد البريطانى حينئذ سير ريجنالد وينجت ، وجرت بينهم وبينه مناقشة طويلة ، دلت على حقيقة نيات البريطانيين كما دلت فى الوقت نفسه على تصميم الجبهة الوطنية على مطالبها .

ووضح من هذه المقابلة ان الامر ليس بالسهولة التى تصورها البعض غداة انتهت الحرب . وكان على الأمة أن تتهيأ لنضال طويل مرير . واعتقلت السلطات العسكرية سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل فكان هذا الاجراء بداية الاشتعال القوى الشامل فى طول مصر وعرضها . وكانت ثورة ١٩١٩

ولاشك ان الاسباب التى أدت الى قيام هذه الثورة متعددة .

واذا كان المحتلون المستعمرون وغيرهم ممن لايجيدون فهم قوة الشعوب ولا انتفاضاتها قد تولتهم الدهشة وأخذوا يسائلون أنفسهم عن العوامل التى أدت الى قيام هذه الثورة على الرغم من ان الاحتلال نظم الادارة وعمل على توفير مياه الرى ، وأنقذ الفلاحين من ظلم « الباشوات » وجعل لمصر مايمكن أن يسمى مظهر الدولة الحديثة ، فان العارفين بموجات الشعور الوطنى لم تدهشهم الثورة ولا اتساع نطاقها وان كان الكثيرون ممن يسارع اليأس الى قلوبهم كانوا قد ظنوا ان الاحتلال قضى على الروح الوطنية وشتت جموع المكافحين .

لاينبغى اذن أن نفعل مافعله الكتاب الاجانب وغيرهم ، ونسأل ونحلل الاسباب التى أدت الى ثورة سنة ١٩١٩ ، فأنها هى الأسباب التى تجعل كل وطن مستعبد يهفو لنسمات الحرية ، وكل بلد محتل يعمل لكى يصبح له الكيان المستقل والشخصية التى لاتعتمد على قوة أجنبية . ولا تفسير للثورة غير هذا بدليل الشعار الذى اتخذته لها ، وهو « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

ومن المؤكد أنها لاترتد لأسباب اقتصادية فقد كانت البلاد فى رخاء . ومن المؤكد أيضا انها لاترتد الى الوضع الاجتماعى فى البلاد من قيام طبقة غنية قليلة العدد وطبقة كثيرة العدد معدمة أو تكاد ، فان الوعى الاجتماعى لم يكن قد نضج فى البلاد ولم يكن شىء من هذا أو يقرب منه موضع بحث أو جدل أو دعوة الى الاصلاح .

كل مافى الأمر أن الحركة الوطنية التى اضطرت للخمود قليلا بسبب الحرب ، قد استيقظت حينما وضعت الحرب أوزارها وحينما أحس الشعب بأن العالم يتطور ، ومما زاد فى الأمل وشجع عليه البيان الذى أسلفنا الاشارة اليه ، وهو بيان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، والذى جاء فيه أن تنظيم العالم فى المستقبل سيقوم على حق تقرير المصير .

وكان هدف الثورة واضحا لاغموض فيه . كان الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان استقلالا مجردا عن التبعية لتركيا أو الرضاء بأى نفوذ بريطانى أو أجنبى آخر . وعندنا ان الفكرة المصرية استقامت بقيام ثورة سنة ١٩١٩ ، وان الحركة الوطنية

بلغت نضجها الكامل . فقد كان الاستقلال الذى طالب به زعماء ثورة سنة ١٩١٩ استقلالا سياسيا كاملا مستندا الى الوعى القومى فى أقوى مظاهره ، وليس الى الوعى الدينى . وكان مطلبا لاصلة له بدولة الخلافة أو تأثر بها أو انفعال معها

ومن هنا كان طابع الثورة الواضح فى تقوية الكيان المصرى، واظهار الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة فكان الاخاء بين الهلال والصليب ، وكان الاتحاد المطلق فى الجهاد والتضحية والفهم بين المسلمين والاقباط ، وكان امتزاج السعى للاستقلال والجهاد فى سبيله بين عنصرى الأمة دون تفريق .

ولم يعرف فى حركتى عرابى ومصطفى كامل ان كان أحد من الاقباط فى زعامتها ، ولكن رأى الناس فى ثورة سنة ١٩١٩ كبار الاقباط بين زعماء الثورة ، بل وجدوا ماهو أبلغ وأعظم ، وجدوا ان الاثيرين عند زعيم الثورة كانوا فى كثرة من الاحيان من بين الاقباط .

وهذا تطور خطير وعميق ودفعة الى الامام وكسب ليس بعده كسب للقومية المصرية واليقظة المصرية ، فلم يعد الجهاد الوطنى جهادا دينيا ، ولم يعد مقصورا على المسلمين بحسبانهم مسلمين ضد الانجليز بحسبانهم جنسا يدين بدين آخر . ولم يعد اعتمادا على دولة الخلافة ولا ميلا لها وانحرافا نحوها ، وانما أصبح جهاد المصريين بحسبانهم شعب له جنسيته وتقاليده ، وتاريخه ، المصريين مهما تكن عقائدهم ، ويكن الدين الذى ينتمون اليه .

وقد دهش المحتلون من هذا التطور العجيب العميق ، ولم يفهموه على حقيقته ، وحسبوا ان ثورة سنة ١٩١٩ ثورة ليست عميقة الجذور ، وان من السهل اطفاؤها . وأكثر ماغاظهم هذا الاتحاد بين المسلمين والاقباط ، وهذا المظهر الجديد الذى اتخذه البعث الجديد ، حينما نادى الكل بالاستقلال التام عن تركيا وبريطانيا .

وحار المحتلون فى فهمها ، والتمسوا لها من الاسباب كل سبب الا السبب الاصيل لها . ولعلهم كانوا يعرفونه ولكنهم تجاهلوه . وراحوا يقولون ان هذه ثورة « الغوغاء » وان أصحاب المصالح الحقيقية لاصلة لهم بها ، بل انهم يؤيدون الاحتلال وقالوا

بل هى ثورة « الافندية » من أجل الوظائف . وقالوا انها ثورة تعصب دينى وان سعد زغلول زعيم مشعوذ ، عرف كيف يسيطر على الغوغاء .

وقد انهار كل سبب من هذه الاسباب ، وسقط كل ستار من هذه الاستار . فقد انضم الى الثورة وظاهرها كبار الملاك الزراعيين وانضم اليها التجار والاعيان والموظفون والطلاب وكل طبقة من طبقات الشعب . واتحد المسلمون والاقباط . وخطب علماء الازهر فى الكنائس ، وقساوسة الكنائس فى الازهر . وحدث ماهو أكثر من ذلك ، حدث ان أيد الثورة عدد كبير من الامراء .

وقد سبق ان أشرنا الى القوى المتصارعة على مسرح السياسة المصرية عند بداية الاحتلال . وعلينا ان نوضح هنا ماطرأ على هذه القوى بعد قيام ثورة سنة ١٩١٩

أما الشعب فقد ازداد قوة بعد قيام الثورة ، وأثبت أنه لم يمت ، وان الوهم الذى بدر الى ذهن السراى والاحتلال كان باطلا من الباطل .

وقد أزعجت هذه اليقظة المحتلين أكثر مما أزعجت السراى . فكان موقف الاحتلال واضحا مفهوما ، وهو مقاومة الثورة اذا استطاع الى المقاومة السبيل ، ومهادنتها والتحايل عليها وتوجيهها الى مسارب أخرى ، اذا لم تسعفه المقاومة المباشرة الصريحة .

أما السراى فكان موقفها من الثورة محوطا بالغموض والشك . وقد وجدت فيها وسيلة لاضعاف سلطة دار المعتمد البريطانى ، ولكن هل السلطة التى ستخسرها دار المعتمد البريطانى ستكسبها السراى أم ان الشعب هو الذى يكسبها ؟

لو كان واضحا فى ذهن السراى ان الكسب لها ، لما كان هناك سبب للتردد فى الانحياز الى الثورة انحيازا ظاهرا ، ولكنها كانت فى ريبة من الأمر ، فهى تعرف أن الشعب لايجاهد من أجلها ، ولكن من أجل نفسه ، وهى تعرف أن الشعب ينظر اليها كأداة فى يد المحتل أو سلطة مستظلة بظله . فالحركة الشعبية فى الواقع موجهة ضدهما معا .

ومن هنا كان الخوف والقلق الذى ساور القصر والجالس فيه حينئذ وهو السلطان فؤاد . ومن المسلم به ان القصر فى جميع أدوار تاريخه كان يريد تجميع السلطة فى يديه ، وانه كان

يضيق بالاحتلال لأنه ينزع منه بعض هذه السلطة أو كلها . وقد ازداد موقفه حيرة وازداد شعوره قلقا ، وانبهمت عليه المسالك فتخبط : أينحاز الى الثورة وقد تأكله بعدأن تفرغ من الانجليز أم ينحاز الى الانجليز وهو يراهم أقسى عليه ، ويرى موقفهم من الموجة الشعبية ليس ثابتا ولا مستقرا ، فهم تارة يشتدون حتى يبدو كأنهم سيعصفون بالثورة عصفا ، وتارة يلينون حتى لكأنهم يوشكون أن يسلموا لها تسليما ؟

والواقع ان القصر لم يكن في مركز يحسد عليه ، فقد سبق له ان استعدى على الشعب ، ولجأ الى البريطانيين لحمايته وهاهو يقع بين نارين : الشعب من جديد ، ومن استنجد بهم .

وعلى الرغم من الاعتقالات والمحاكمات العسكرية ، ومن اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ونفى الزعماء ، وعلى الرغم من أن الاداة الحكومية كانت في قبضة الاحتلال الكاملة ، وجيوشه منبثة في كل ركن من البلاد ، على الرغم من هذا كله ، فان الثورة لم تسكت ، وروح المقاومة لم تخمد .

مباحثات ملنر ـ زغلول

وفكرت الحكومة البريطانية في ايفاد بعثة رسمية للتحقيق في أسباب الثورة واقتراح ماتراه لتهدئة الحالة ، وجاءت هذه البعثة برياسة لورد ملنر . وحاولت جهدها أن تتصل بالمصريين ، ولكن أحدا منهم لم يجرأ على الاتصال بها ، وقال لها كل انسان ان سعد زغلول ورفاقه هم وحدهم أصحاب الكلمة ، وهم وحدهم الذين يكون معهم البحث والحديث .

وأسقط في يد المحتلين . ولم يجدوا بدا من الاتصال بسعد زغلول . وكان هذا أول كسب شعبي للثورة ، قوى عزائم المترددين ، وأزعج من كانوا قد رتبوا سلوكهم على أساس ان الثورة فاشلة ، وانها لاتوشك أن تخمد أو تتوقف ، ويكون مصيرها ومصير زعمائها ماكان مصير الحركة العرابية وزعمائها .

وقد أخذ على الثورة انها قبلت التباحث مع بعثة ملنر ، لأن قبول التباحث معناه التسليم في بعض الحق . وليس في استطاعتنا ان نصدر حكما في هذا الموضوع دون أن نقدر الموقف على حقيقته وبالظروف التي كانت تحيط به في سنة ١٩٢٠ ،

فلابد أن نضع موضع الاعتبار حينئذ ان أمريكا كانت قد نفضت يدها من مؤتمر الصلح ، وان تقرير المصير الذى نادت به أصبح أسطورة بعد اعترافها هى نفسها بالحماية البريطانية على مصر ، وان الآمال التى عقدت على انتصار الحلفاء تبددت ، وان خيوط السياسة الدولية بقيت فى يد بريطانيا .

هذا من الناحية الدولية ، أما من الناحية المحلية فقد كان الشعب على الرغم من البسالة التى أبداها وروح الفداء والتضحية التى كانت طابع ثورته ، لم تكن عناصر كثيرة منه مؤمنة ايمانا تاما بالثورة ، وكان انحيازها لها خوفا أو طمعا ، ثم كانت هناك السراى ، وموقفها — كما قدمنا — لم يكن واضحا كل الوضوح .

ومهما يكن من أمر فقد كان قبول زعماء الثورة للتباحث مع لجنة ملنر ايذانا بأن الحركة الوطنية اتخذت أو قبلت أن تتخذ المباحثات أو المفاوضات وسيلة للحصول على حقوق الشعب ، وقبلت أن تعتنق مبدأ التدرج فى الحصول عليها .

ولم تنجح مباحثات ملنر واضطرت الحكومة البريطانية أن تصدر تصريحا من جانب واحد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أعلنت به الغاء الحماية البريطانية على مصر ، وتهيئة البلاد للحكم الدستورى مع الاحتفاظ بأربع نقط لمباحثات مقبلة ، وهذه النقط الأربع هى : قناة السويس والدفاع عن مصر ، حماية المصالح الاجنبية ، وحماية الاقليات ، السودان .

عدلى يكن

ولم تقبل البلاد هذا التصريح وقاومته مقاومة عنيفة . وشن عليه الوفد بزعامة سعد زغلول حملة واسعة النطاق ، ولكن السلطات الرسمية أخذت فى تنفيذه . وشكلت لجنة لوضع الدستور . وتم وضعه فى ابريل سنة ١٩٢٣ وأجريت الانتخابات البرلمانية الاولى فى سنة ١٩٢٤

حزب الاحرار الدستوريين

وفي أواخر سنة ١٩٢٢ الف حزب الاحرار الدستوريين برياسة عدلى يكن · وجمع عددا من كبار المصريين ـ أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما اليهم فريق من المثقفين المتحررين · وهكذا استمر الخط الذى بداه حزب الأمة ، واستمر بآرائه القديمة مع تعديل اقتضاه تغير الظروف وقيام ثورة سنة ١٩١٩

واستقبل الحزب من جمهور الشعب بالاستقبال نفسه الذى كان حظ أبيه الروحى ، حزب الأمة ، فى سنة ١٩٠٧ : الوجوم والاستنكار الذى بلغ حد الرمى بالخيانة ·

ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ، ولكن الشخصيات الكبيرة التى انضمت له أو عاونته أو انحازت اليه بتفكيرها وانتصارها ، جعل الناس يتوقعون له دورا مهما فى السياسة المصرية · وكان من أعضاء الحزب أو مؤسسيه أو أنصاره محمد محمود ، ومدحت يكن ، واحمد حشمت ، ومحمد محب، وحسن عبد الرازق ، ويوسف اصلان قطاوى ، وعباس الدرملى ، والشريعى ، ومحمد نافع ، والسيد أبو على ، والهلباوى ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد ، وتوفيق دوس ، ومحمد على علوبة ، والسيد البكرى ، والشيخ بخيت ، والدكتور هيكل وغيرهم ·

محمد حسين هيكل

وقد جاء فى برنامج الحزب السعى لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا ، وانهاء الاحتلال البريطانى ، وتأييد النظام الدستورى ، والسعى فى ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية ، والدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته الا فى مصلحة خاصة لا صارف عنها الخ ··

ويلاحظ الانسجام أو التوافق بين مبادىء الحزب الجديد ،

وماكانت جريدة الأمة تدعو اليه من تنمية حرية الفرد ، كما يلاحظ ماجاء فى برنامج الحزب من الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا ، وهو مايشعر بأن الحزب يرى ان ماجاء فى تصريح ٢٨ فبراير استقلال أو شيء يشبهه، وان مايجب السعى له هو استكمال الاستقلال ٠

واذا تجاوزنا عن نصوص البرنامج ، لاحظنا أن الشعب — بصفة عامة — قابل الحزب بروح سيئة وسوء ظن لامزيد عليه ، ورأى فى المنظمة الجديدة هيئة معاونة للاحتلال وطعنة موجهة للثورة ٠

ومما زاد فى سوء استقبال الناس للحزب الجديد ، ان تأليفه تم وسعد زغلول وصحبه مبعدون خارج البلاد ٠ ولم تمض سوى أيام قلائل ، حتى وقع حادث اعتداء أليم على المرحومين حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى بينما كانا خارجين من دار الحزب بشارع المبتديان ٠

ويمكن بشيء من الملاحظة الدقيقة والتحليل العميق للموقف أن نحدد القوى السياسية التى كانت تعمل على المسرح فى ختام سنة ١٩٢٢ كما يلى :

الوفد — ويضم الجمهرة الكبرى من الشعب ، يقف فى وجه تصريح ٢٨ فبراير والمحتلين والسراى ٠

الاحرار الدستوريون — وحزبهم يضم كبار الملاك وبعض المثقفين على نحو ماكان حزب الأمة ٠ ويقف كما كان يقف الحزب القديم ، موقف الاعتدال من المحتلين وموقف العداء الظاهر أو المستتر حسب الاحوال من السراى ونزعتها الى الاستبداد ٠

الانجليز — وموقفهم هو اضعاف شوكة الحركة الوطنية وتشجيع العناصر المعتدلة واستخدام السراى بقدر ماتسعفهم الظروف لتحقيق أغراضهم ٠

ويلاحظ أن خط الحركة الوطنية لم يتغير فى جوهره عما كان عليه فى حياة مصطفى كامل ٠ فالجمهرة الغالبة من الشعب التى كانت تتحمس لمصطفى كامل انتقلت بتحمسها لسعد زغلول ٠

وكبار الملاك وصفوة المثقفين ثقافة غربية ، وهم الذين ألفوا حزب الأمة ، انتظم جمعهم فى حزب الاحرار الدستوريين ٠

المطلبان الاساسيان

وظل المطلبان الاساسيان للشعب هما المطلبان الاساسيان له قبل الحرب العالمية الاولى ، ونعنى بهما الاستقلال والدستور . والأول موجه الى المحتلين ، والثانى موجه الى السراى ، وكلاهما — على كل حال — مكملان أحدهما للآخر . ولا يعقل أن يطلب الشعب الاستقلال ثم يرضى بأن يحكم حكما استبداديا . والطبيعى أن يسترد حقه فى السيادة استردادا كاملا من وجهتيه الخارجية والداخلية .

ولا بد من اظهار الفرق بين تصوير الوفد ممثل الشعب لفكرة الدستور ، وتصوير الاحرار الدستوريين لها فكلاهما كانا على اتفاق فى المطالبة بالدستور ، الا أن الوفد كان يريد الدستور معليا اعلاء تاما لكلمة الشعب وارادته منصرفا الى التعبير عن هذه الارادة واشتراك الجميع فيها دون أن يكون الاشتراك فى توجيه سياسة الأمة مشروطا بشرط من مال أو ثقافة أو مصالح ، بل كابعا أصلا من مجرد الوجود على الارض المصرية والانتماء الى الشعب المصرى ، بينما كان الاحرار الدستوريون ، يرون أن الاشتراك فى الانتخاب وظيفة وليس حقا . ومن ثم لابد من اشتراط شروط لها تتعلق بالمركز الاجتماعى وتمثيل المصالح .

وكان هذا الافتراق فى الفهم طبيعيا ، فالوفد ، وهو ممثل الكتلة الشعبية الغالبة ، واثق من ان كل سلطة للشعب سترتد اليه ، بينما كان الاحرار الدستوريون فريقا من كبار الملاك أو كبار المتعلمين : الاولون منفصلون انفصالا طبقيا عن بقية الشعب ، والآخرون منفصلون عنه انفصالا ذهنيا .

وهذه الملاحظة يجب أن تقر فى أذهاننا ، لأنها طبعت فيما بعد كل ماوقع فى الحياة المصرية من صراع دستورى وكل ماعرقل أو أدى الى عرقلة النمو الدستورى للشعب .

ثم ان هذا الفهم الدستورى الذى ارتآه الاحرار الدستوريون أوجد شيئا من التقارب بينهم وبين السراى التى كانت تكره بطبيعتها كل توسيع فى سلطة الشعب . وبعد أن كانت السراى فى أول الاحتلال تكره هذه الطبقة كراهية مطلقة ، اضطرت فى بعض الاحيان الى ان تتحالف معهم ضد الكتلة الغالبة فى الشعب

لما أوضحنا من اتفاق المصالح .

على أن هذا الاقتراب الموسمى بين السراى والاحرار الدستوريين لم يكن أبدا دليلا على انهما أصبحا قوة واحدة ، فالواقع ان الافتراق القديم العريق الذى بدا بينهما منذ قام الاحتلال، ومنذ نشأت هذه الطبقة ظل كما هو وكل مافى الأمر أنه حينما كانت الموجة الشعبية تطغى ، كان الاحرار الدستوريون يرون ان مصالحهم أصبحت فى خطر ، ومن ثم كانوا يلجأون الى السراى التى كانت ترحب بهم ، وترى انها تستطيع بمعاونتهم أن تبطش بالحركة الوطنية .

فاذا تجاوزنا مطلب الدستور الى المطلب الآخر، وهو الاستقلال، رأينا ان الفرق بين الاحرار الدستوريون والوفد كان فرقا جوهريا أيضا . فالوفد الذى يمثل الشعب كان يطلب الاستقلال على أنه القضاء التام على النفوذ البريطانى والتخلص من الاحتلال بكل مظاهره وآثاره . واذا كان قد قبل التباحث أو المفاوضة بينه وبين البريطانيين فقد كان هذا القبول اضطرارا لما يراه من وجود قوى ـ يصعب تجاهلها ـ لا تريد الاستقلال ، ولما يراه من عدم اكتمال النضج والوعى فى الشعب للدرجة التى تمكنه من طرد المحتلين دفعة واحدة .

أما الاحرار الدستوريون فكانوا يرون ان التعاون مع البريطانيين هو السياسة المثلى ، فأنه فى الاستطاعة عن طريق هذا التعاون بلوغ الاستقلال المنشود شيئا فشيئا ، متى نضج الشعب واستقام أمره فى التعليم والسياسة والصحة وما اليها من مظاهر التقدم .

واتباعا لهذه السياسة ، أو لهذا الفهم للاستقلال والعلاقة بالمحتلين ، قبل الاحرار الدستوريون تصريح ٢٨ فبراير أو بتعبير أصح سعوا للحصول عليه ، وعدوه خطوة كبرى فى سبيل اعداد الشعب للاستقلال وتدرجه فى طريق النضج الدستورى .

وهكذا افترق التياران ، وتباعد ما بين الاتجاهين ، وأصبحت السياستان بعض مايضطرب على المسرح السياسى المصرى بصورة أو أخرى : الأولى تمثل الاتجاه الغالب فى الشعب ، والثانية تمثل الاتجاه الغالب بين طبقة كبار الملاك وبعض المثقفين، ولا تلقى من الشعب الا السخط والاستنكار .

اضمحلال الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى القديم الذى أنشأه مصطفى كامل وتزعمه من بعده محمد فريد ، فقد ضعف بعد انتهاء الحرب ضعفا شديدا، وحينما ألف الوفد وقام سعد زغلول ورفاقه يدعون دعوتهم ، انحازت اليهم الجمهرة الكبرى ، بحيث لم يبق من أنصار الحزب الوطنى الا فئة قليلة من أنصاره القدماء الذين عاصروا مصطفى كامل واستهواهم براعة جهاده وجرأته .

أما فيما عدا ذلك فلم يكن للحزب الوطنى ، حينما قام الوفد بدعوته أثر يذكر فى الرأى العام . ولم يكن هذا جحدا منه لجهاد مصطفى كامل وحزبه ، أو انصرافا عن المبادىء التى نادى بها، ولكن تغير الظروف ، وقيام الحرب العالمية الاولى كانا فاصلا حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام ، ووجود شخصية قوية مسيطرة كشخصية سعد زغلول ، كل ذلك أضعف الحزب الوطنى ، أو أدى الى مايشبه القضاء عليه كعنصر مسيطر على السياسة المصرية .

وعندنا أن ماوقع لم يكن اضعافا للحزب الوطنى أو قضاء عليه، ولكنه كان فى الواقع خطا واحدا سارت فيه كتلة الشعب أولا تحت زعامة مصطفى كامل ، وثانيا تحت زعامة سعد زغلول ، بدليل أن الكثيرين ممن ألفوا الوفد وتزعموه كانوا من أشد أنصار الحزب الوطنى تحمسا وقربا من زعيمه .

وكان من مقتضى هذا الوضع أن ينطوى الحزب الوطنى فى الوفد ، ولكن الذى حصل شىء آخر . فبينما انطوى أنصار الحزب فى الدعوة الجديدة ، آثر فريق من زعمائه أن يحتفظوا بتشكيلهم القديم ، وان يحيوا دعوتهم القديمة مذكرين بأمجاد مصطفى كامل ومحمد فريد وتضحياتهما وتضحيات أعضاء الحزب حينما قامت الحرب ، ونفى أو شرد الكثيرون منهم .

ولكن جهدهم لم يكتب له التوفيق . وظل أنصار الحزب الوطنى فى تضاؤل مستمر ،وظل أنصار الوفد فى تزايد مستمر . ومع ذلك فان زعماء هذا الحزب ظلوا واقفين فى الميدان ، مؤثرين أن يحيوا تراث مصطفى كامل ومحمد فريد .

ولم يكن لهم تأثير يذكر فى مجرى السياسة ولا فى تحويل

التيارات الشعبية أو توجيهها ، بل انهم مع الوقت انضموا الى أحزاب الاقليات . وكانوا بعض الادوات التى أضعفت الحياة الدستورية وعجلت بانهيارها .

ومامن شك فى أنهم لم يقصدوا ان يفعلوا ذلك ،ولكن طبيعة وضعهم ، كحزب يشعر أنه أحق من الوفد بقيادة الرأى العام وانصراف الناس عنهم على الرغم من ذلك ، جعلهم ، من حيث كانوا يشعرون أو لايشعرون ، يتفقون مع سائر الاحزاب الصغيرة فى عداوة الوفد ومحاولة التخلص منه . وقد أدى بهم هذا الشعور الى الاندفاع فى أغلاط ، زادت من أضعاف موقفهم فى الرأى العام ، ولم تمكنهم مما كانوا يريدون الحصول عليه ، وهو استرداد القيادة الشعبية .

وعلى الرغم من أن الحزب الوطنى كان لديه مايعارض به دعوة الوفد ، وعلى الرغم من أن مطلبه كان الجلاء الكامل ، بينما كان الوفد يقبل المباحثة والمفاوضة فقد ظل التأييد الشعبى الكامل للوفد . ولا تفسير لذلك الا أن الحزب الوطنى فقد روح الكفاح كما فقد فى الوقت نفسه القيادة القوية المسيطرة . ثم لابد أن نضع أمام أعيننا موضع الاعتبار عاملا آخر ، كان شديد التأثير فى تحويل تيار الرأى العام الى الدعوة الجديدة ، ذلك ان الوفد كان يمثل الدعوة الى الاستقلال السياسى بمفهومه الحديث البعيد عن الدين والتيارات الدينية ، بينما اقترن الحزب الوطنى فى أذهان أنصاره بالخلافة والاسلام وما اليهما من تيارات واتجاهات .

ثم لاينبغى أن نقلل من عامل نفسى آخر ، وذلك هو النجاح الباهر التام الذى أحرزه الوفد غداة اعتقال زعمائه ، مما حمل المترددين والمتشككين على الانحياز اليه ، ثم ان ماعمد اليه من توحيد الهلال والصليب وما نحا به فى دعوته من أخاء بين عناصر الأمة ، جعل الكل يهوون ليه بأفئدتهم وقلوبهم .

لاتفسير اذن لاضمحلال الحزب الوطنى وتدهور دعوته غير التفسير العادى المرتد الى حكم الزمن وتغير الظروف واختفاء القيادة القوية . وقد ضاعت كل الجهود التى بذلت بعد ذلك لاحياء الحزب الوطنى هباء ، فظل فى عزلة عن الرأى العام ، غير منفعل به ولا متفاعل معه .

اعلان الدستور

وفى أبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور ، وبدأت الحكومة في اتخاذ الاجراءات المعتادة للانتخابات وتهيأت الاحزاب القائمة حينئذ لخوض المعركة ، وهى الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى . وكان الوفد قد عارض تصريح ٢٨ فبراير وحمل عليه حملة قاسية ، وكان من مفهوم هذه الحملة أن يستمر على استنكار التصريح وما ترتب عليه ، وخاصة أنه حمل حملة شديدة على لجنة الثلاثين التى أعدت الدستور ، ووصفها بأنها « لجنة الاشقياء » .

وكانت نظرية الوفد أن الدستور ، وهو أب القوانين ، وحامى الحقوق والحريات ، يجب أن تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا ، وبذلك لايكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل .

ولما صدر الدستور انتقده الكثيرون فى مواضع متعددة ، ولكن هذه الانتقادات لم تتجاوز النشر فى الصحف أو الخطابة فى المجتمعات . وفهم أن الوفد سيشترك فى الانتخابات . وكان هذا الموقف من جانبه سببا فى حملة من الاحرار الدستوريين عليه ، اذ قالوا كيف يستنكر الوفد التصريح والدستور ، ثم يشترك فى تنفيذهما ؟

وقد رد سعد زغلول على ذلك رده المشهور « ان الاستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر » .

وتولت وزارة يحيى ابراهيم اجراء الانتخابات ، ودخلتها الاحزاب التى أشرنا اليها وفريق كبير من المستقلين ، وجرت فى جو مشبع بالحرية الكاملة ، ولم يسمح لأحد من رجال الادارة أو غيرهم بالتدخل .

واكتسح الوفد المعركة اكتساحا لم يسبق له مثيل . وجاءت النتيجة مفاجأة لكل المراقبين السياسيين . وعلى الرغم من أن الانتخابات جرت على درجتين ، فان المرشحين الوفديين فازوا فى أكثر الدوائر ، ولم يتح للاحزاب الأخرى أن تحصل على غير

مقاعد محدودة العدد ، لاتتجاوز فى مجموعها عشرين دائرة من ٢١٦ .

وكانت هذه الانتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على القيم الحقيقة للاحزاب ، والقوى التى تقدمت تلتمس ثقته . وبدا أن الحزب الوطنى لا أنصار له تقريبا ، وفيما عدا بضع دوائر فاز فيها أشخاص من ذوى المكانةالخاصة ، لم يكتب له النجاح الحزبى بمعناه المفهوم .

وكذلك كان حظ حزب الاحرار الدستوريين ، فعلى الرغم من أن أعضاءه ومرشحيه كانوا من كبار الملاك الذين تدين لهم مساحات كبيرة بالتبعية والولاء الشبيه بالولاء الاقطاعى ، فان الحزب لم يفز بغير بضعة عشر كرسيا .

وهكذا تركزت كتلة الشعب تركيزا ظاهرا فى الوفد وزعيمه سعد زغلول . وكان البرلمان الاول الذى عقد فى سنة ١٩٢٤ أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم ، بل كالقوة الوحيدة التى لها حق الحكم.وكان هذا تطورا عميقا ، دل على أن الشعب نما نموا كبيرا ، وأضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته ووقفت دونه ، القوة الأولى المرهوبةالجانب.

ولكن هل كان كذلك حقا ؟

من حيث الواقع الظاهر ، نعم . ومن حيث نص الدستور ، نعم . ومن حيث دعوة زعيم الاغلبية سعد زغلول لتولى الحكم :نعم .

ولكن من كمال التحليل للموقف أن ننظر فيما وراء هذه المظاهر ، ونسأل هل استرد الشعب سلطته الفعلية حقا بقيام الدستور ، واجراء الانتخابات حرة من كل ضغط ، وهل أصبح كل شىء ممهدا لحكم سليم صحيح ، قوامه الشعب ؟

كانت سلطة الاحتلال قائمة ممثلة فى المندوب السامى البريطانى وجنده وضباطه ومعداته ومدافعه المثبتة فى كل ركن فى مصر حينئذ .

وكان هناك هذا العدد من الموظفين البريطانيين يلون مناصب ذات خطر ، ويستندون فيها لا الى القوانين واللوائح التى تحدد اختصاص وظائفهم ، ولكن الى القوة الناتجة من قيام الاحتلال ووجود المندوب السامى البريطانى والتحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير .

وكانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين فشلوا فى الانتخابات أو نجحوا على حد سواء . ولكنهم شعروا أن سلطتهم التقليدية فى قراهم وأطيانهم قد اهتزت اهتزازا شديدا، وان الفلاحين الذين كسبوا حق الانتخاب سيصبحون قريبا ، ان لم يكونوا قد أصبحوا أقل ليونة وأكثر استعصاء ، ومن ثم نظروا الى البرلمان والدستور بريبة وخوف ، وتوجسوا فى اشفاق مما يمكن أن يخبأه المستقبل من تطورات جديدة .

وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا فى عهد الاحتلال وبلغوا مناصبهم الكبيرة تحت كفالته وفى ظل خلقه وتربيته . ولم يكن هؤلاء الموظفون مؤمنين بالحركة الوطنية ولا منفعلين بها، بل كانوا على النقيض من ذلك واثقين أن السلطة الفعلية للاحتلال، وان قيام البرلمان واجراء الانتخابات واعطاء الحكم لزعيم حزب الاغلبية ، كل أولئك ليس الا تمثيلية لاحقيقة لها .

وكانت هناك السراى التى ضاقت بالدستور يوم أصدر ، وضاقت بالدستور يوم نفذ ، وضاقت بالدستور يوم جاء الى كرسى الحكم بالوفد وزعيمه سعد زغلول . وكانت تشعر أن قوة الشعب التى استهانت بها أصبحت حقيقة واقعة ومن يتابع تحليلنا للموقف منذ بدأ الاحتلال ، يدرك أن السراى واجهتها أزمة جديدة ، أو قل دخل فى حسابها هم جديد ، هو هذا البرلمان وهذه الوزارة التى لم تعين أعضاءها كما اعتادت أن تفعل، سواء برضائها الكامل أو خضوعا لرأى البريطانيين .

كانت تتنازع السلطة مع دار المعتمد البريطانى أولا ثم مع دار المندوب السامى بعد ذلك .

وهاهو عنصر جديد قد طرأ على الموقف ، وأصبحت الكرة بين الاقدام الثلاث يتقاذفونها كل حسب قدرته ومهارته، وحسب الظروف واحسانه الانتفاع بها .

وكان هناك أخيرا هذا الفريق من المثقفين الذين لم يكتب لهم النجاح فى الانتخابات ، لأنهم لم يكونوا من أنصار الوفد، ولا من المقربين للشعب ، أما استعلاء بارستقراطيتهم الفكرية أن تمتهن بين ناخبين جهلاء ، وأما لاعتقادهم ان النظام الدستورى الواسع المدى لا يصلح لمصر .

هذه القوى العديدة كانت كلها تعمل ضد الدستوروالبرلمان وسلطان الشعب ، وكانت أدوارها مختلفة وأهدافها متباينة ، ولكنها اتفقت ، فى قليل أو كثير ، على الكيد للبرلمان الجديد ولرئيس الوزارة الجديدة .

فهل كان الشعب قادرا ان يقف فى وجه كل هذه القوى،وان يسير بسفينة الدستور والبرلمان والحكم البرلمانى دون أن يتعثر أو يسقط ؟

وهل كانت الحكومة البرلمانية الأولى فى مصر مستطيعة أن تحارب فى كل هذه الميادين مطمئنة الى قوى الشعب وصبره وكفاحه وايمانه ؟ .

مهما يكن من أمر ، فقد بدأت حكومة سعد زغلول ، والذين لايعرفون التيارات الخفية التى أسلفنا الاشارة اليها واثقون أن الأمر استقام للشعب ، وان الاحتلال سينتهى ،والسراى ستخضع والمترددين والخائفين سيغرقهم موج الشعب الطاغى . أما الذين كانوا يعرفون هذه التيارات ويدركون من أمرها حقيقته ، فقد أشفقوا من المستقبل واحسوا أن التجربة قاسية مرة ، وان استقرار النظام الدستورى فى حاجة الى كفاح طويل مرير .وان ماورد فيه من أن « الامة مصدر السلطات » لايزال فى حاجة الى تأييد وتثبيت وتقوية واقرار فى الاذهان ، لا أذهان الشعب، ولكن أذهان الكارهين لسلطة الشعب أو من ستفوت عليهم مصالح مادية أو جاه ونفوذ .

وزارة سعد زغلول

تألفت وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، يلى منصب الوزارة أشخاص من صميم الشعب ومن أبناء الفلاحين ، دون أن تكون لهم شارات ولا سمات مما اعتادت السراى أن تشترطها فيمن يلون مناصب الوزارة . وليها مرقس حنا ، ونجيب الغرابلى ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات ، فضلا عن أن رئيسها وهو سعد زغلول فلاح من صميم الريف .

ولا نتابع أعمال وزارة سعد زغلول بالتفصيل . ولكننا نلاحظ بصفة عامة أنها سارت فى الحكم سيرة جديدة لم تعهد فى الوزارات التى كانت تعينها سلطة السراى أو سلطة الاحتلال ، أو السلطتان معا . وأظهر ماطبع تصرفاتها حرصها الشديد على حقوقها

الدستورية ازاء السراى ، وموقفها المشرب بالصرامة والتصميم ازاء دار المندوب السامى .

وأخذت الوزارة تثبت شخصيتها الوطنية واعتدادها بثقة الشعب ، وتدافع عن حقوقه وحرياته مما أحفظ عليها سلطات الاحتلال والسراى ، مضافا اليهما الفئات لتى سبق أن أشرنا اليها ، وقد كان دورها فى كل مراحل النضال الدستورى دور التابع للسلطة البريطانية أو سلطة السراى للبطش بالشعب واضعاف حيويته والغض من حرياته وكرامته .

وجرت انتخابات الشيوخ فى يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، ومما يسجل للوزارة أنها لم تتدخل فى الانتخابات على أية صورة من الصور . وينص الدستور على أن يعين خمسا الاعضاء بمرسوم ملكى وهنا شجر الخلاف بين الوزارة والسراى حول من له حق التعيين . وكانت الوزارة ترى ان التعيين من حقها ، استنادا الى النصوص الدستورية الصريحة من ان الوزارة هى المهيمنة على شؤون الدولة ، وان الملك لايباشر سلطته الا بوساطة وزرائه .

وتمسك كل من الفريقين برأيه ، وقبل الملك فؤاد تحكيم البارون « فان دن بوش » النائب العام أمام المحاكم المختلطة حينئذ . وقد أصدر فتواه بان التعيين من حق الوزارة . وتم لسعد زغلول ما أراده ، وكان الحادث ، بما أحاط به من ظروف وبالنهاية التى انتهى اليها ، كسبا كبيرا للشعب ، وسابقة لها قيمتها .

ولأول مرة فى تاريخ مصر ، منذ عهد الاحتلال ، اكتسب الحكم فى مصر المظهر البرلمانى ، وتمتعت الصحافة بحريتها ، فكان منها صحف معارضة وصحف مؤيدة . وكانت الصحف المعارضة تعالج ماترى معالجته من موضوعات بكامل الحرية ، وكانت تمثل حزب الاحرار الدستوريين والحزب لوطنى وبعض المستقلين ، وأصحاب المصالح ممن ضايقهم أو غض من مقامهم قيام النظام البرلمانى .

ومما يؤسف له أن المعارضة لم تتجه فى كل الأحوال الى الشعب ، بل اعتمدت على القوى الخفية المناهضة للوزارة البرلمانية . وكانت تعتقد فى قرارة نفسها ان اجلاء الوزارة عن كراسيها مرهون بارادة المحتلين فى المقام الأول ، وارادة السراى فى المقام

الثانى · وواضح ان كلا السلطتين أخذتا تضيقان بالوزارة ،لما كان من مواقفها المضادة لارادتيهما ، ولما كان من استمساكها بسلطاتها وحرصها على عدم التفريط فيها · ومن هنا بدا الجو يشحن بالغيوم ·

وكما قدمنا ، كان يوجد قسم كبير من الرأى العام يعتقد أن الأمر كله بيد بريطانيا ، وان بقاء الوزارة فى الحكم مرهون بارادتها ،وهذا ماشجع بعض النفعيين والانتهازيين على الكيدلها ، والتقرب للسراى أو المحتلين بصورة أو أخرى · فلماقام سعد زغلول بمفاوضة مستر رامسى ماكدونالد فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ وانتهت المفاوضات بالفشل ، أدرك الكل ان أيام الوزارة معدودة، ومن ثم نشطت القوى التى أسلفنا الاشارة اليها الى العمل ·

أضرب الازهريون · وعينت السراى حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى بغير علم الوزارة · وأحس سعد زغلول ان الأمور لاتسير كما يجب ، وان السراى بدأت تسعى سعيها للتخلص من الوزارة ، معتمدة على أن الانجليز قد ضاقوا بها ·

وقدم سعد زغلول استقالته ، وقال أنه لايستطيع أن يعمل فى الظلام · وكان من الواضح أنه يقصد السراى ، وعرف الجميع أن المعركة قد أضحت سافرة بينها وبينه ·

وبذلت مساع عديدة لكى يعدل سعد عن استقالته ، ولكنه اشترط ألا يفعل ، الا اذا قبلت السراى ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة · وكان هذا موقفا دستوريا سليما من جانب سعد زغلول · ومن سوء الحظ ان هذه الحقوق التى سلم بها الملك فؤاد لممثل الاغلبية البرلمانية ، أعنى للشعب ، عاد فاستردها بسبب ضعف الحكومات التالية ، سواء لشعورها بالاعتماد المطلق على السراى ، أو كانت معتمدة على الشعب ولكن الفهم الدستورى كان مضطربا فى ذهنها ، أو مستقيما ولكنها تحاذر العواقب اذا أغضبت السراى ·· ومهما يكن من أمر فان هذه الحقوق التى حصل عليها الشعب فى فجر الحياة البرلمانية ، وكان المتوقع أن تزداد وتثبت وتتسع قد ألغيت فيما بعد ، بل وحصلت السراى على حقوق أخرى ساعدت على هدم الحياة الدستورية واضعافها الى حد ، كبير ·

مقتل السردار

ووقع فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حادث الاعتداء على سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، فاهتزت له البلاد ايما اهتزاز · وجرت الحوادث بسرعة مذهلة · فقد ثارت سلطة الاحتلال ، ووجهت انذارا حمله اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية كبيرة الى سعد زغلول ·

ومهما يكن من فظاعة الحادث ، فان الانذار بدا منقطع الصلة به ، ووضح أنه اتخذ وسيلة لاحراج القوة الشعبية واجبارها على اخلاء مراكزها · والا كيف نربط بين قتل موظف بريطانى كبير وبين المطالبة بسحب الجيش المصرى من السودان واطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ر٠٠٠ فدان كما كان مقررا من قبل الى مقدار غير محدود ، والمطالبة بعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الاجانب في مصر ، واعادة النظر ـ طبقا لهذه الرغبات ـ فى شروط خدمة الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية ، وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، والمطالبة ببقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، واحترام امتيازاتهما وسلطاتهما ، كما نص عليها عند الغاء الحماية ، واحترام نظام القسم الاوروبى فى وزارة الداخلية ، والنظر بعين الاعتبار الوافى الى ماقد يبديه مديره العام من مشورة ·

وأدى الانذار الى غايته واضطرت الحكومة الشعبية الى تقديم استقالتها ، بعد أن احتلت قوة من الجيش البريطانى الجمارك ووضح ان هناك اجراءات أخرى تعسفية تنوى الاقدام عليها · وفضلا عن ذلك فقد أصدرت أمرها باخراج الجيش المصرى من السودان ·

وكانت استقالة وزارة سعد زغلول حادثا هز كيان الشعب ،

وصدمة اضعفت الى حد ما الاحساس بالنصر الذى سبق الى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغلول لتولى الحكم · وتشاءم من بدر اليهم التفاؤل ، وصحت مخاوف من لم يخدعهم بريق الحوادث ·

ووقف فى وجه المد الشعبى الطاغى سلطة الاحتلال بما لها من قوة مادية تتمثل فى جيوشها ، وسلطة السراى بما لها من حق شرعى وولاء تقليدى ، وبما تستطيع أن تصطنع من الانصار والمؤيدين ، وبرزت الى الميدان العناصر التى سبقت الاشارة اليها ، فاذا هى الى السراى تارة والى المحتلين تارة أخرى ، ولكنها أبعد ماتكون عن كتلة الشعب وما تعرضت أو توشك أن تتعرض له من محنة ·

وزارة أحمد زيور

ويلاحظ أن سلطة السراى انتعشت على أثر قبول استقالة سعد زغلول ، ويظهر أن سلطة الاحتلال على عادتها أرادت أن تؤدب الكتلة الشعبية ، فأطلقت الامر للسراى · ومن هنا جاء اختيار أحمد زيور رئيسا للوزارة وهو رجل مسالم للاحتلال والسراى ، مجرد موظف ارتقى حتى بلغ منصب الوزارة ، فلاشأن له بالشعب ولا شأن للشعب به ·

والف وزارته من أشخاص مختلفى الاتجاه واللون · وكان غريبا أن يكون بين أعضائها أحمد خشبة وعثمان محرم الوفديان حينئذ · أما من عداهما من الوزراء ، فكانوا طبقة من الموظفين الذين اعتادوا أن يؤمروا فيطيعوا · والذين ادخرتهم الحوادث فى مصر لامثال هذه المناسبات ·

احمد زيور

وكان واضحا أن هذه الوزارة جاءت للتسليم على طول الخط أو لانقاذ ما يمكن انقاذه على نحو ما جاء فى كلمات رئيسها · وتم تنفيذ الانذار البريطانى بكل ماتضمنه ، فأعيد الجيش المصرى من السودان ، وزيدت المساحة المزروعة قطنا من أرض الجزيرة وأطلقت يد حكومة السودان البريطانية فى مياه النيل ·

وكان على الوزارة ان تقضى على الروح الدستورية ، وأن تعمل لتاديب الشعب ، فأجلت البرلمان شهرا وعينت اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية . ثم عادت فحلت مجلس النواب . ودعت الناخبين لاجراء انتخابات جديدة طبقا لقانون الانتخاب ذى الدرجتين ، وكان هذا القانون قد الغى ، واستبدلت به حكومة سعد زغلول قانونا للانتخاب المباشر ذى الدرجة الواحدة .

ولا ريب أن مسلك وزارة زيور كان خروجا على طول الخط عن أحكام الدستور . بل ان وجودها ذاته كان هدما لاحكام الدستور فحتى اذا تجاوزنا عن تدخل السلطة البريطانية هذا التدخل المزرى ، والتمسنا لها العذر بأنها سلطة احتلال أجنبية ، فلسنا نعرف كيف نلتمس العذر لفريق من المصريين يلون الحكم ، وهم يعرفون ألا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان .

ومن سوء الحظ أن هذه الظاهرة تكررت فيما تلا من وزارات وقام من حكومات ، وكانت من أسوأ الظواهر التى عجلت بالانهيار الدستورى ، وزعزعت ايمان الأمة بجدوى النصوص الصريحة القائلة بأن الأمة مصدر السلطات . ولكن تفسير هذه الظاهرة التى بدت فى الحياة المصرية بوضوح شىء ممكن . فان عناصر عديدة من الشعب ، ومحسوبة عليه ، سبق أن أشرنا اليها ، لم تكن راضية عن الحكم الدستورى أو متحمسة له ، أما عن كره طبيعى لهذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم .

ويلاحظ أن السراى ، حينما عينت زيور رئيسا للوزارة ، لم يتجه فى تشكيل وزارته الى الانتفاع بالاحرار الدستوريين — وهم حينئذ أبرز الخصوم الظاهرين للوفد ولسعد زغلول — وهذا يدل على أنها كانت ترجو أن تكون مطلقة اليد ، تملى ارادتها الخاصة ، وارادتها الخاصة لم تكن لترضى أو تقبل أن تتعاون مع الاحرار الدستوريين ، ولكنها اضطرت بعد تشكيل الوزارة بقليل ، وحينما انتوت اجراء انتخابات جديدة الى تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية ، وهو حينئذ من أقطاب الاحرار الدستوريين ، أو من أصدقائهم المقربين على أضعف تقدير . غير أننا نرى أن تعيينه فى هذا المنصب لم يكن اعلانا لرضاء السراى عن الاحرار الدستوريين أو قبولها التعاون معهم ، بقدر ما كان اختيارا شخصيا

لرجل عرف بالمقدرة الادارية وبكراهيته للوفد والحركات الشعبية. ومثل هذه الكفايات مطلوبة فى الانتخابات التى يراد منها أن تأتى بنواب غير من أتت بهم انتخابات سنة ١٩٢٤

انتخابات سنة ١٩٢٥

والذى يدل دلالة قاطعة على أن السراى لم تكن لتعتمد على الاحرار الدستوريين أو تطمئن اليهم ، انها أوعزت فى يناير سنة ١٩٢٥ بانشاء حزب جديد اسمه « حزب الاتحاد» وعرف الكل ان الحزب الجديد هو حزب السراى ، ولم يجد بطبيعة الحال أية استجابة من الرأى العام ، بل وجد على النقيض من ذلك ، انصرافا مرا . وانتهى به الحال الى أن أصبح مؤلفا من بعض الموظفين والضباط القدماء ، منضما اليهما فريق ضئيل من الاعيان والتجار ذوى المصالح والثراء .

وأجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الجديد وتدخلت فيها الادارة جهد ما استطاعت . أغرت العمد والمأمورين رجال البوليس والادارة وهددتهم وفصلتهم ، وعدلت توزيع الدوائر ، ومنعت الناس من دخول لجان الاقتراع، ووضعت فى جداول الناخبين أسماء لاوجود لها ، وعدلت فى النتائج النهائية . وعلى الجملة لم تدع وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المنشود الا اصطنعتها . وعلى الرغم من كل هذا فقد ظهرت نتيجة الانتخابات فاذا الوفد يحصل على ١١٦ مقعدا وتحصل الاحزاب غير الوفدية على ٨٧ مقعدا .

عبد الخالق ثروت

وكانت القوات المناوئة للحركة الشعبية قد اتحدت ، على الرغم مما بينها من اختلاف فى الفهم والمصالح ، وأصبح الحديث لا يجرى الا على وفديين وغير وفديين وأعيد تأليف وزارة زيور

بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، ودخلها فريق من الاحرار الدستوريين والاتحاديين بحسبانهم بعض العناصر التى يتألف منها مجلس النواب الجديد · ولم يكن متوقعا أن يستمر هذا التحالف الجديد ولكنه كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل ، بحيث اذا استقام الأمر للسراى وتخلصت من ضغط الكتلة الشعبية، فمن المؤكد أنها ستتخلص من الاحرار الدستوريين وغيرهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطتها ورغباتها ·

ولما انعقد البرلمان الجديد لأول مرة ، وأجريت انتخابات الرياسة فى مجلس النواب ، فاز سعد زغلول بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها عبد الخالق ثروت · فكانت هذه النتيجة صدمة قاسية للقوى المتجمعة ضد الوفد وزعيمه ، وأحسوا أن الارض تميد من تحت أقدامهم ، وان ماحسبوه تحطيما لقوته انقلب فأضحى اثباتا لهذه القوة ·

حل مجلس النواب

وسرعان ما استصدرت الحكومة مرسوما بحل مجلس النواب تلى فى الساعة الثامنة مساء اليوم الأول لاجتماع البرلمان وبذلك كان هذا المجلس أقصر المجالس النيابية عمرا فى مصر ، وربما فى العالم كله ، اذ أنه لم يعش أكثر من تسع ساعات ·

وبدت المعركة لأول مرة ظاهرة للعيان · فقد وضح ان السراى لاتريد الوفد ولا زعيمه · وفى عبارة موجزة لاتريد الدستور ولا البرلمان · وتالبت كل القوى الكارهة للموجة الشعبية · وحكمت حكومة زيور من غير برلمان ، زاعمة أنها تعدل قانون الانتخاب · وفى الوقت نفسه سارت فى مهاجمة خصومها والتنكيل بهم على أسوأ صورة · وما خصومها الا الشعب كله ماعدا فئات قليلة معروفة الميول والمصالح ·

على علوبة

وتتابعت الحوادث بسرعة . وكانت المقاومة الشعبية على أشدها . ولئن الحكم استقام فى الظاهر للسراى الاأنهاكانت تعرف على أى أرض تقف .

استقال لورد اللبنى فى مايو سنة ١٩٢٥ وعين جورج لويد مندوبا ساميا . وصدر الحكم فى قضية مقتل السردار، ويقضى باعدام ثمانية من المتهمين شنقا وعدل قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم الصحفية . وكان اتجاه التعديل الى التضييق من الحريات والاسراف فى ادخال تهم وجرائم لامثيل لها فى أية بلاد تدين بالحرية والديمقراطية .

وأخذت الوزارة تصطبغ شيئا فشيئا بصبغة السراى وحزب الاتحاد . الى أن وقع حادث كتاب الاستاذ على عبد الرازق عن « الاسلام وأصول الحكم » وما أدى اليه من اقالة عبد العزيز فهمى وزير الحقانية وقطب الاحرار الدستوريين ، ثم استقالة الوزراء الدستوريين الثلاثة : اسماعيل صدقى ،وتوفيق دوس، ومحمد على علوبة . وسرعان ماعينت السراى بدلهم ثلاثة من أعوانها هم أحمد ذو الفقار ومحمد توفيق رفعت ونخلة جورجى المطيعى . وسرعان ما انضم الوزراء الجدد لحزب الاتحاد ،وبذلك أصبحت الوزارة مؤلفة تأليفا تاما من أعضاء حزب الاتحاد، وهم يحيى ابراهيم وعلى ماهر وموسى فؤاد وحلمى عيسى وتوفيق رفعت وأحمد ذو الفقار ونخله جورجى المطيعى .

وهكذا وقفت السراى ومعها هذه الحفنة الضئيلة من الوزراء فى جانب ، ووقف الشعب كله فى جانب آخر . بدأ الاحرار الدستوريون يدركون خطرالاستبداد القادم ، وهم أشد اشفاقا منه لماضيه القديم وكراهيتهم التى لاشك فيهاللسراى وسلطتها،

وبدأ الحزب الوطنى هو الآخر يحس الهاوية التى تسير اليها البلاد ، اذا انفردت السراى بالحكم ،و أصبحت أوتوقراطية النزعة ، دون أن تجد قوة تصدها أو تقف دونها .

خطبة عبد العزيز فهمى

وأخذ شىء من التقارب يبدو بين هذين الحزبين والوفد ، لأن الجميع أخذوا يصطلون بنار الاضطهاد والضغط وتقييد الحريات. ودعا حزب الاحرار الدستوريين الى اجتماع عام فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ خطب فيه عبد العزيز فهمى الوزير الذى اقالته السراى من أجل كتاب « الاسلام وأصول الحكم » فحمل حملة سافرة فى بعض أجزائها على السراى ،وعلى نزعة الاستبداد فيها.

ووقع عبد العزيز فهمى فى شىء من الحرج . وبينما كان قد صرح قبل ذلك بشهور بأن الدستور ثوب فضفاض ، اذا به يقول فى هذا الاجتماع « ولابد من اجراء انتخابات على أى قانون (وهو يشير بذلك الى ماكانت الوزارة تدعيه من أنها تعمل لتعديل قانون الانتخاب) وان يترك الناس أحرارا فى آرائهم ،وأنا ضمين ان الناس لن ينتخبوا الا الاكفاء القادرين المتدربين .»

وهناك فقرة أخرى من خطبة عبد العزيز فهمى تستحق ان نقف عندها قليلا هى قوله « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن أى اعتبار . ان هذه الأمة لاتسكت عن حقها . انها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور . ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١ ثم مافتئت بعد الاحتلال الانجليزى تحلم بالدستور وحكم الدستور . وكثيرا ماتغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وان مقام الأمة فوق كل مقام. ولما هبت هذه الأمة فى وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور » .

ولابد أن نقف أيضا عند هذه الفقرة « ان لكم حقوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد . وانكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا

أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم . ان البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم لوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فاذا لم تصلوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء » .

عبد العزيز فهمى

وأهمية هذا الكلام أنه صادر من عبد العزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين وواحد من الوزراء الذين رأت السراى أن تستعين بهم على قتل الحركة الشعبية ، وتحويل التيار الشعبى عن تأييد الوفد . هاهو يقبل بل وينادى باجراء الانتخابات على أى قانون ، أعنى سواء كان قانون الانتخاب المباشر أو ذا الدرجتين ويقول أنه بغير البرلمان والوزارة البرلمانية ، لا أمل فى تقدم أو اصلاح أو تحقيق للمطالب الوطنية .

وقد برز فى هذه الفترة العداء التقليدى بين الاحرار الدستوريين وسلطة السراى . وما حصل أحيانا من اتحادهم معها أو اعتمادهم عليها أو العكس ، لم يكن الا محاولة منهما لصرف الناس عن تأييد الوفد . وقد اشتركا فى كراهيته : الاحرار الدستوريون لما هو باد من انصراف الناس عنهم اليه ، والسراى حرصا على ما بيدها من سلطة وخشية أن تنتقل الى القوة الشعبية .

ولذلك عندما استقالت وزارة سعد زغلول ، وبدا أن الكتلة الشعبية ستصبح هدفا لحرب شعواء ، لم يجد الاحرار الدستوريون ما يمنعهم من الاشتراك فى الوزارة ، والاعتماد على سلطة الادارة للحصول على كراسى مجلس النواب ، ظنا منهم أنهم يستطيعون مادام الوفد سيخرج من الميدان أن يحلوا محله . ولكن تقديرهم خاب ، فان السراى أرادت أن تخرج الوفد لكى تستولى هى على السلطة ، وليس لكى تمنحها للاحرار الدستوريين أو غيرهم . وهى تعرف جيدا أن الاحرار الدستوريين ليسوا أصحاب تأييد شعبى ولا مكانة يخشى خطرها فى البلاد ، ولذلك بطشت بهم

فى يسر ودون عناء كبير.

وقلنا ان بطش السراى وحكومتها بالحريات والاحزاب ألف بينها ، وجعلها تتقارب من حيث كانت تشعر أو لاتشعر تريد أو لاتريد . ولما أصدرت حكومة زيور فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانون الجمعيات والهيئات السياسية رأت فيه الاحزاب المختلفة محاولة جريئة لاضعافها والسيطرة على البلاد سيطرة تامة بوساطة السراى . ولذلك احتجت عليه احتجاجا صارخا . احتج عليه الوفد والحزب الوطنى والاحرار الدستوريون وقرروا عدم الخضوع لأحكامه .

ويلوح أن موقف الانجليز فى هذه الأيام كان موقف التشفى فى الوطنيين ، ولذلك أطلقوا عليهم السراى تذيقهم من ألوان الضغط والقهر ماتريد ومايريد اتجاهها السياسى . ووجدوا فى هذه الخطة مايحقق لهم أغراضهم ، فانها جديرة أن توقع البلاد فى حرب أهلية ، وان تركز اهتمام الاحزاب والوطنيين فى المسالة الدستورية وتصرفهم ، ولو فترة من الوقت ، عن المطالبة بالاستقلال واجلاء المحتلين .

وقررت الاحزاب عقد البرلمان فى موعده الدستورى وهو السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقد منعتهم السلطات من الاجتماع فى دار البرلمان ، فاجتمعوا فى فندق الكونتنتال وأصدروا قرارات ، منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة واعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٠ من الدستور .

وأخذت الامواج تتجمع من هنا وهناك ضد الوزارة القائمة ، أو بعبارة أخرى ضد سلطة السراى . وبلغ من اتساع هذه الحركة وشمولها ان أمراء البيت المالك تقدموا بعريضة الى الملك يلتمسون فيها اعادة النظام النيابى .

وآتت هذه المعارضة الاجماعية ثمرتها ، فعزل حسن نشأت من منصبه فى الديوان الملكى . وائتلفت الاحزاب ، وقررت مقاطعة الانتخاب . وعقد مؤتمر وطنى فى دار محمد محمود يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ من الاحزاب الثلاثة وقرر المطالبة بتاليف وزارة موثوق بها من الأمة لاجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤

ولم يكن لوزارة زيور أمام هذا الاجماع الرائع الا أن تخضع له . وخسرت السراى المعركة . وأجريت الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر . ودخلت الاحزاب المعركة متفاهمة على تقسيم الدوائر وظهرت النتيجة فلم يفز حزب الاتحاد بغير ٥ دوائر من مجموع مقاعد مجلس النواب وهو ٢١٤ ، واستقالت وزارة زيور وألفت وزارة ائتلافية من الاحزاب برياسة عدلى يكن . وأقصى سعد زغلول عن رياستها بأمر أو توجيه من دار المندوب السامى .

وهكذا كانت عودة الحياة الدستورية يشوبها نقص ملحوظ . فلم تكن حياة طبيعية بعيدة عن التدخل والتأثير ، صحيح أن سعد زغلول أيد الوزارة واشترك فى اختيار أعضائها ، ولكنه فعل ذلك ايثارا لأخف الضررين ، وحتى لا يتيح فرصة جديدة للعصف بالدستور .

وما من شك فى أن الكارثة التى حاقت بالدستور حينما استقال سعد زغلول وخلفه أحمد زيور ، قد تركت فيه ندوبا كثيرة فبعد سنتين اثنتين من تطبيقه ، علق أكثر من سنة ، واعتدى عليه أشنع اعتداء . وحمل زعيم الاغلبية حملا على ألا يتمتع بحقه الدستورى فى رياسة الوزارة وتوجيه سياسة الحكومة .

وفى سنتين اثنتين ، ظهر أعداء الدستور وأصدقاؤه ، وعرفت السراى كيف تبطش به وكيف تلوح بالمناصب ، وكيف تقرب هذا الحزب أو ذاك . وكان خطأ لاشك فيه من الاحرار الدستوريين أن يشتركوا فى وزارة زيور ، وان يعينوا السراى على ما كانت بسبيله من تعديل قانون الانتخاب واجراء انتخابات بالتدخل والتهديد وما هو أسوأ منهما . وقد ثابوا بعد ذلك الى الرشد الوطنى . ولكن خطأهم ظل خطأهم ، فقد ارتكبوه مرة ومرة وارتكبه معهم الحزب الوطنى وارتكبه فيما بعد الحزب السعدى . فقد تولت هذه الاحزاب الحكم ، وهى تعرف جيدا ان الشعب لا يريدها ، وقد تولته بتأييد من السراى ، فاضطرت أن تخضع لها ، وشق عليها ان تقف فى وجهها ، فلم يكن لها الا أن تنحنى . وكان هذا بداية الكارثة .

ألفت وزارة عدلى يكن الائتلافية فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ ، ولكنه استقال فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٧ لما بدر الى ذهنه من أن مجلس لنواب يوجه اليه اللوم . والفت الوزارة الجديدة برياسة عبد الخالق ثروت فى ٢٦ ابريل . وكانت ائتلافية أيضا تحظى بتأييد الوفد والاحرار الدستوريين .

واعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوربا . ولم ير أن يصطحب أحدا من الوزراء معه . ولكن الوزارة أبت الا أن يصطحب الملك وزير خارجيته كما جرت التقاليد الدستورية . وأيد سعد الوزارة . ولما عرض على البرلمان اقرار الاعتماد المتضمن نفقات الرحلة ، رفض أن يوافق عليه . وأخيرا اضطر الى اصطحاب وزير الخارجية .

وهذا العمل من جانب الحكومة والبرلمان عمل جليل ، وهو يدل على فهم أصيل للدستور والتقاليد الدستورية . ومن سوء الحظ أن مافعله سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤ من تأكيد اختصاص الحكومة بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وضرورة موافقتها على منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى ، وما فعلته حكومة ثروت بتأييد سعد زغلول رئيس مجلس النواب حينئذ من ضرورة اصطحاب الملك وزير خارجيته عند سفره خارج مصر .. من سوء الحظ ان هذه السوابق العظيمة قد انهارت فيما بعد بصورة مؤسفة . ولم نجد رجالا يقفون مثل هذه المواقف ، تأييدا لحق الشعب واحتفاظا به .

ومن الجلى أن الملك فؤاد كان يضيق بوزارة عدلى الائتلافية ووزارة ثروت التى أعقبتها . فمنذ اضطر أحمد زيور الى الاستقالة أدرك أنه هزم هزيمة مرة ، وان ارادته ليست هى العليا ، بل انها ارادة الأمة . لذلك يجب أن نسلم بأنه قبل هذه الوزارة وأمثالها على مضض ، وأنه يتحين الفرصة المناسبة لاستعادة سلطته والقضاء على سلطة البرلمان والوزارات البرلمانية .

وفاة سعد زغلول

وفى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ انتقل الى جوار ربه المغفور له سعد زغلول . فتركت وفاته فراغا هائلا ، وأحست الأمة بما يشبه اليتم بعده . فقد كان لضخامة شخصيته واعتزازه بكرامته وما أصبح له من مكانة بين الشعب رجلا يملأ فراغا لاسبيل الى

سده . وكان يمثل ، غير منازع ، الكتلة الشعبية الكبرى ، ويقف كالجبل الراسخ فى وجه السراى ، وفى وجه المحتلين ، ومهما تكن أخطاؤه التى يعدها عليه خصومه قبل قيادته ثورة سنة ١٩١٩ وبعد قيادته لها، فلا شك أن حركة الجهاد الوطنى من أجل الاستقلال والدستور قد تركزت فيه . ويكفى أنه استطاع بشخصيته القوية المسيطرة أن يجمع الأمة حوله على صورة لم تتح لاكثر زعماء الحركات الشعبية فى العالم . وقد أفادها هذا التجمع فائدة كبرى ، لأنه أظهر قوتها ، وجعل المحتلين ، كما جعل السراى ، تحس أن عهدا جديدا قد طلع على هذا الشعب .

ويمكن تصوير القوى التى كانت تلعب دورها على مسرح السياسة المصرية عند وفاة سعد زغلول على النحو الآتى :

أولا ـ الشعب ممثلا فى الوفد : كان حينئذ صاحب السلطة فى الحكم الى حد كبير . وان كان مظهر الائتلاف قد جعل الامور تسير فى اعتدال ، سواء ازاء السراى أو ازاء الاحتلال .. وكان الناس يتساءلون حينما مات سعد زغلول ما اذا كان هذا الائتلاف سيستمر أم أن مصيره أصبح الى البوار ؟ ..

ثانيا ـ السراى : كانت تتربص بالائتلاف تريد أن تشقه لكى يتسع أمامها المجال للمناورة ومحاولة تجميع السلطة فى يديها

ثالثا ـ الاحتلال : كان يرجو أن يبلغ بالائتلاف المعتدل الذى يرأس حكومته عبد الخالق ثروت بطل تصريح ٢٨ فبراير الى حل مرض للنقط الاربع المحتفظ بها . وكانت هناك مفاوضات جارية فعلا عند وفاة سعد زغلول من أجل هذا الغرض . لذلك كان الاحتلال ينتظر ويترقب .

وكانت المشكلة الكبرى التى نشأت عند وفاة سعد زغلول هى مشكلة الوفد ، فكان عليه أن يختار رئيسا له . ولم يكن من السهل العثور على من يملأ الفراغ الهائل الذى تركته شخصية قوية مسيطرة كشخصية سعد زغلول . وانتهى الأمر باختيار مصطفى النحاس لهذه الرياسة . وعلى الرغم من وجود فريق من أعضاء الوفد لم يكونوا راضين كل الرضاء عن هذا الاختيار، فان الأمور فى الظاهر سارت ، وكان هذا الاختيار قد جاء باجماع

لاشك فيه . وكان على الحوادث والأيام المقبلة أن تثبت واقع الامر الصحيح.

وعرض ثروت نتيجة مباحثاته في لندن مع سير أوستن تشامبرلن على مجلس الوزراء فقرر في ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفضها لأن المشروع الذى انتهت اليه لايتفق مع استقلال البلاد ويجعل الاحتلال شرعيا . فلم يكن أمام ثروت الا أن يستقيل . وخلفه مصطفى النحاس رئيساللوزارةفي ١٧ مارس سنة١٩٢٨

وفي هذه الاثناء كانت بوادر الانحلال قد أخذت تدب في الائتلاف . وبدأت المطامع تتحرك ، واختلافوجهاتالنظريزداد ظهورا ، بينما ضاق الانجليز بالوزارة والائتلاف معا لأنه لم يحقق ماكانوا يطمعون فيه منتوقيعمشروعالمعاهدة. واستقال محمد محمود منالوزارة الائتلافية ، كما استقال غيره ،ولميمض على الاستقالة الا أمد قصير حتى أقال الملك فؤاد وزارةالنحاس في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ وعهد بالوزارة الجديدة الى محمد محمود نفسه في ٢٧ يونيو ، وبنى الاقالة والتكليفعلىماسماه تصدع الائتلاف .

●●●

محمد محمود

وهكذا بدأت بطشة جديدة بالدستور والحياة النيابية شبيهة بسابقتها التى وقعت فى سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار · والواقع أن المتتبعين لتيارات السياسة المصرية كانوا يتوقعون شيئا من هذا · فان الائتلاف لم يحقق ما كان الانجليز يريدونه من عقد معاهدة التحالف ، فأصبح غير ذى موضوع بالنسبة لهم ، وأصبح من المتعين جريا على سياستهم أن يطلقوا يدالسراى للعمل ·

أما السراى فكانت تقبع انتظارا للفرصة · ومما يؤسف له أن يقبل محمد محمود تأليف الوزارة بعد استقالته من وزارة النحاس · وأن يعلن تعطيل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويكون أداة لحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، هو الذى كان من أبطال الائتلاف سنة ١٩٢٦ وكان من العاملين على وقف طغيان السراى ·

ومهما نحاول ، فاننا لانستطيع أن نجد له عذرا يبرر العمل الذى أقدم عليه · فاذا كان قد استقال من وزارة النحاس حقا لانه لم يستطع الاستمرار فى التعاون معه ، فكان وضعه الطبيعى أن يصبح معارضا هو وحزبه للحكومة الوفدية صاحبة الاغلبية · ولو قد فعل ذلك ، لما كان عليه من حرج ، ولا على تصرفه من غبار ولكنه استقال وبعد فترة قصيرة كان رئيس الوزارة التى ألغت الدستور ·

محمد محمود

ومن سوء الحظ أن الاحرار الدستوريين ممن استخدمتهم السراى لم يتعظوا بالحوادث . فقد احتضنتهم فى سنة ١٩٢٥ ثم نبذتهم وانفردت بالسلطة ، مما حملهم على الائتلاف مع الوفد انقاذا للدستور ، وكان من الطبيعى أن يتعظوا ولا يلقوا بأنفسهم فى أحضان السراى مرة أخرى لكى يعيدوا التجربة . ولكنهم فعلوا . وكان خطأ لا يمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال .

ولو كان مع محمد محمود أغلبية الشعب لكان من حقه أن يفعل ولكنه يعرف جيدا أن هذه الأغلبية ليست معه ، ويعرف أكثر من ذلك ، أنها مع غيره . ويعرف أخيرا أنه يتولى الحكم بأمر وتأييد واحد من اثنين أو الاثنين معا ، الاحتلال أو السراى . وعلى أى فرض أو اعتماد كان توليه الحكم ، فانه ليس الفرض الطبيعى ولا المعتمد الذى يليق بزعيم حزب جعل من مبادئه المطالبة بالدستور وتثبيت حكم الشورى ، وخطب أحد أقطابه عبد العزيز فهمى قبل ذلك بسنة أو سنة وبضعة أشهر ، فقال ان البرلمان والحكم البرلمانى هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الشعب وحصوله على حقوقه .

فاذا تركنا هذه المحاجة ، وقلنا أنه وحزبه ربما كانوا يرون أن الشعب لم ينضج نضجا كافيا لفهم الدستور وأن الوفد كان يضلل ويهوش ويستغل ثقة السذج به ، لكان هذا عذرا أسوأ من كل عذر . وهو على كل حال ليس رأى حزب الاحرار الدستوريين الذى اشترك فى وضع الدستور ، واستقال بعض أعضائه احتجاجا على ماسموه امتهانا لأحكام الدسور . فاذا ذهبنا الى ماهو أبعد من ذلك ، رأينا لطفى السيد أب الاحرار الدستوريين ولسان حزب الامة يكتب فى سنة ١٩٠٧ وما تلاها ممجدا الحرية داعيا الى حكم الدستور .

ولو ترك الأمر للسراى تماما لاختارت للوزارة شخصا آخر غير محمد محمود . ولذلك نعتقد أن اختياره لم يكن الا بتوجيه من دار المندوب السامى البريطانى . وهذا مايزيد فى بعد التصرف عن كل مقتضيات الادراك السليم لمستقبل الوطن ومستقبل الكفاح الشعبى من أجل اعلاء ارادته فى الداخل وتحقيق استقلاله فى الخارج .

ومهما يكن من أمر ، فقد وقعت الكارثة وانزلق الاحرار

الدستوريون الى منحدر شديد الخطورة . عطلوا الدستور وقال محمد محمود أنه سيحكم البلاد بيد من حديد . فكان كلاما غريبا على وطن خرج من هذه المرحلة بتضحيات ثقيلة وذاق حياة الدستور والحرية .

وأخذت حكومة محمد محمود تحاول أن تصرف الناس عن الدستور والبرلمان بالحديث عن الاصلاح الداخلي وردم البرك والمستنقعات واصلاح شؤون الادارة والقضاء ومقاومة ماسمته الفساد والمحسوبيات .

لسنا فى حاجة الى القول بأن كتلة الشعب الكبرى وقفت فى وجهها . وعلى الرغم من كل أسباب التضييق التى اصطنعتها والضغط على الحريات التى كانت أساس حكمها ، فان مقاومة الشعب لم تضعف . وسرعان ماظهرت للوزارة أزمات ومتاعب أخرى من السراى ومن الانجليز . فالمطالب لم تنقطع من السلطتين وهى مطالب تغض من حقوق الشعب حتما .

وبدأ محمد محمود محادثات مع الحكومة البريطانية وانتهى الى مشروع معاهدة . وعرضه على الشعب ، فأصر الوفد على أنه لن يقول كلمته فيه الا تحت قبة البرلمان . وفى هذه الاثناء أقيل لورد جورج لويد وعين مكانه سير برسى لورين .

وتكررت التجربة بكل حذافيرها . أخذ الانجليز يسحبون تأييدهم للوزارة ويلمحون الى الحكم البرلمانى . وظهر أن مقترحات هندرسون التى جاء بها محمد محمود لم تكن مقصودة أن تعرض على الحكومة أو الأحزاب التى تؤيدها وانما كان مقصودا بها أن تعرض على الشعب والكتلة التى تؤيده .

واستقال محمد محمود فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ . واختير عدلى يكن رئيسا للوزارة وكان واضحا أن وزارته ليست الا وزارة انتقال لاجراء انتخابات حرة .

وزارة النحاس الثانية

وأجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد الفوز الساحق المألوف . وتألفت الوزارة برياسة مصطفى النحاس فى أول يناير سنة ١٩٣٠ وبدأت مفاوضات رسمية بينه وبين مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٣٠ ، وبعد أن أوشكت هذه

المفاوضات على النجاح، اصطدمت في آخر لحظه بالنص الخاص بالسودان ..

وعاد المفاوضون المصريون من أوروبا . وأحس الجميع أن الوزارة لن تستمر فى الحكم طويلا . وهذا ماحدث فقد استقال مصطفى النحاس فى ١٧ يونيو من السنة نفسها ، وعهد الملك فؤاد الى اسماعيل صدقى بتاليف الوزارة وقال العارفون حينئذ أن التجربة التى قام بها محمد محمود لم تنجح ، فلعل اسماعيل صدقى وهو أوسع حيلة وأكثر جرأة يكون أدنى الى التوفيق من سابقه . واعتمد اسماعيل صدقى أولا على الأحرار الدستوريين ولكنهم سرعان ماتخلوا عنه حينما أعلن الغاء دستور سنة ١٩٢٣ والبدء فى وضع دستور جديد .

مصطفى النحاس

اسماعيل صدقى

وهنا يقع الاحرار الدستوريون فى تناقض جديد ، فهم أنفسهم قد علقوا الدستور تعليقا ورأوا أن هذا التصرف لايعاب ، بل عدوه اصلاحا وعملا وطنيا . وهاهم الآن يتخلون عن صديقهم حينما يقول أنه سيضع دستورا جديدا وأيهما أخف الا يكون هناك دستور على الاطلاق أو يكون هناك .

والحق أن الانسجام فى التفكير والتصرف الذى صاحب حزب الأمة قد تخلى عن ورثته فى حزب الاحرار الدستوريين . ولم يكن هذا التخلى راجعا الى شىء سوى قوة الشعب التى نادى بها حزب الأمة وكاتبه لطفى السيد . ولكن الاحرار الدستوريين حينما شاهدوا أن هذا النمو ليس لحسابهم بل لحساب غيرهم ضاقوا بالدستور والبرلمان على شدة حرصهم عليهما كوسيلة لمنع طغيان السراى . وانضموا أحيانا الى طغيان السراى ايثارا له على ماسموه طغيان الوفد . ولكنهم سرعان ماكانوا يشربون من طغيان السراى كؤوسا مرة لاتقاس الى جانبها كؤوس الطغيان

الشعبى . وما خطبة عبد العزيز فهمى ببعيدة ، وما اجتماع الاحزاب فى دار محمد محمود لاعادة الدستور ببعيدة هى الأخرى .

ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ذا أنصار قليلين أو كثيرين . بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب ، ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب الى حدأنه لم يطمئن قط الى أى عمل يقوم به أو الى أى تصرف يؤيده، أو الى أية دعوة يدعو اليها مهما تكن صادقة نافعة ... لذلك كان قبوله ما أسند اليه من منصب وزارى مجازفة لامثيل لها ، مجازفة بالنسبة لشخصه ؛ وبالنسبة للسراى التى أرادت أن يعمل لحسابها ، وبالنسبة للوطن الذى اتجه كل عمل وسعى لاضعاف حقوقه وشلها .

وهذا خطأ آخر بل خطأ شنيع وقع فيه اسماعيل صدقى ، وهو الرجل الذكى المجرب العارف . ولم يكن اسماعيل صدقى فى يوم من الايام رجل السراى . ولكنه رجل يسىء الظن بالشعب، ويحسب أنه لايزال طفلا ، ينبغى أن يقاد لا أن يقود . ولابدأن يعطى الدواء ولو كان مرا . ومن هنا كان ارتياح السراى له . ومن هنا كان اختيارها اياه للمهمة التى ندبته لها ، اذا كان صحيحا انها كانت وحدها صاحبة الفكرة فى اختياره .

ولعل اسماعيل صدقى قدر ذكاءه وكفايته أكثر مما يجب ، ولعله قدر قوة الشعب أقل مما يجب ، فظن أن التوفيق الذى خان صديقه محمد محمود سيصاحبه ، وان الرقة والنبل وخلق العائلات الكبيرة الذى كان طابع محمد محمود قد عرقل وسائله للنجاح ، وليس فى اسماعيل صدقى شىء من هذا القبيل . ومن هنا توكل على الله وقبل المهمة الخطيرة .

وقد اعتمد أول توليه الوزارة على أصدقائه الاحرار الدستوريين

اسماعيل صدقى

وأراد أن يكسبهم الى صفه كحزب . واستطاع فعلا أن يبلغ شيئا من هذا . وان كان الحزب قد أيده أول الامر فقد فعل ذلك على حذر شديد . فانهم ليعرفون من نياته ودخيلة نفسه الكثير ويعرفون من وسائله مايؤكد لهم أن الخطة الوحيدة الصالحة المناسبة له هى خطة عدم الثقة .

أيده الحزب اذن على حذر شديد . ووقفت جريدة «السياسة» لسان الاحرار الدستوريين منه موقفا خاصا ، كان التأييد المطلق فى أول الأمر ، ثم أخذ يضعف شيئا فشيئا الى أن أصبح المهاجمة الصريحة حينما الغى دستور سنة ١٩٢٣ وأعلن أنه بسبيل وضع دستور جديد .

ويظهر أن الاحرار الدستوريين ظنوا بادى ذى بدء أن اسماعيل صدقى يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقته تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق فى الحكم ويكون حزب الاتحاد صفرا لاقيمة له ، ويقل مايعطى للوفد — اذا دخل الانتخابات — الى أدنى حد ممكن .

ولكن مجرى الحوادث أثبت لهم العكس تماما . وأثبت أنهم كانوا يعومون على موج أحلام لاحقيقة لها ، ويتعلقون بأذيال وهم باطل . فلم تنقض على قيام وزارة اسماعيل صدقى سوى بضعة أسابيع ، حتى وضح الاتجاه الذى تسير فيه الأمور .

وأغلب الظن أن اسماعيل صدقى كان يعرف جيدا حقيقة مهمته ، وأنه جاء ليحكم باسم السراى ، وليس باسم الاحرار الدستوريين . وربما كان الانجليز يريدون شيئا آخر ، لعلهم قصدوا أن يؤدى الحكم الى تقوية أصحاب المصالح الحقيقية على نحو ماكانوا يسمونهم حينئذ ، لكى تتاح لهم الفرصة لعقد المعاهدة التى يريدونها ، بحسبانهم أكثر اعتدالا من الوفد . ولعلهم حسبوا ان وفاة سعد زغلول ووجود انشقاق أومايشبهه فى صفوف الوفد فرصة مواتية لبلوغ هذا الغرض . ولكن السراى انتهزت الفرصة هى الاخرى واردات أن تنتفع بكفاية اسماعيل صدقى لكى تؤيد سلطانها .

وربما بدر الى ذهن اسماعيل صدقى أنه قادر على أن يكون هو البطل الذى يكسب وسط هذه التيارات ، فيحول الحوادث الى

مصلحته ، ومن المؤكد أن هذا الخاطر قد داعبه ، فقد ظن أولا أنه قادر على أن يضع حزب الاحرار فى جيبه وان يزيح منه الاعضاء أو حتى الرئيس اذا وقف فى وجهه، ولا بأس أن يختار هو رئيسا ، وبذلك تسير الأمور لمصلحته ، ويكون هو وحزبه قوة تعادل، تقف فى وجه السراى ، وتعقد اتفاقا ، أو معاهدة مع الانجليز على نحو ماحاول عبد الخالق ثروت أن يفعل ، وقد كان أحد الساعين لاعلان تصريح ٢٨ فبراير الذى كان حتى الأن القاعدة القانونية للسياسة التى تسير فيها التيارات المتعارضة والمتساندة على المسرح .

فلما يئس اسماعيل صدقى من حزب الاحرار الدستوريين ، ولم يوفق الى ماكان يريده ، انشأ حزب الشعب . ولم يكن أفضل من زميله حزب الاتحاد ، وان كان وجود رئيسه فى الحكم ساعد على أن يتهافت عليه العمد والاعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان وهم كثيرون لسوء الحظ

وهكذا أصبح الموقف فى مصر حينما ألغى دستور سنة ١٩٢٣، على النحو الآتى :

الوفد : صاحب الاغلبية الكبرى يعارض الالغاء ، ويعلن عدم التعاون مع الحكومة ويهاجم سرا وعلنا اجراءاتها التعسفية ضده وضد أنصاره .

الاحرار الدستوريون : انقلبوا من مؤيدين لحكومة اسماعيل صدقى الى معارضين لها ، واشتدت موجة المقاومة ، وأحست الحكومة بوطأتها فازدادت وسائلها عنفا ، وازدادت بها بعدا عن الشعب وارتماء فى أحضان السراى وخضوعا لمشيئتها .

حزب الاتحاد : ازداد ضعفا ، ولكن أمله كان معلقا بالدستور الجديد واجلاء اسماعيل صدقى عن الحكم كخطوة لابد منها ، لكى يصبح الامر خالصا للسراى ، وهو فارسها المرجو .

الحزب الوطنى : فى موقف تردد وضعف يخاف سطوة الكتلة الشعبية الممثلة فى الوفد . ويستحى أن يكون نصيرا ظاهرا للسراى وللحكم الاستبدادى .

السراى : تعد عدتها لكى يكون الدستور الجديد وسيلة لتوسيع سلطتها ووضع خيوط الموقف فى يدها ، علها بهذا

تستطيع الوقوف فى وجه الشعب ، واغراء الانجليز على الاتفاق معها .

الانجليز : آثروا كما فعلوا فى تجربة الاعتدائين الدستوريين الاول والثانى ، أن يتريثوا ويرقبوا الموقف ، قانعين بانصراف الجهود الحزبية وغيرهما نحو مقاومة الاستبداد والدفاع عن الدستور مطمئنين الى أن هذه المعركة ستضعف حتما من قوة الشعب على الكفاح .

وسارت تجربة اسماعيل صدقى فى طريقها ، لاعلى النحو الذى رسمته السراى ، ولا على النحو الذى أراده الانجليز ، ولاعلى النحو الذى قصده بطل التجربة ، ولكنها سارت ، وفيها سمات من هنا وهناك ، وانحرافات نحو هذه الجهة أو تلك الى أن بلغت غايتها المحتومة من الفشل .

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

ألغى صدقى دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور سنة ١٩٣٠، وأجرى انتخابات دخلها حزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى وقاطعها الوفد والاحرار الدستوريون احتجاجا عليها واصرارا على أن دستور سنة ١٩٢٣ هو الدستور الذى ارتضاه الشعب ·

وانتهت الانتخابات أشبه ماتكون بالتمثيلية ، اشترك فيها رجال الادارة اشتراكا فعليا · ورتبوا الناجحين وغير الناجحين وجاء البرلمان طبقا لهوى الحكومة ، ولكنه أصبح فى وادوالشعب كله فى واد ·

واستمر حكم اسماعيل صدقى من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٣، أى نحو أربع سنوات ، كتمت فيها أنفاس البلاد كتما واستفحلت سلطة السراى، وانتهى حزب الشعب بأن أصبح صورة لاحقيقة له· وكان اسماعيل صدقى يريد أن يستقل بكيان خاص ، يسنده هذا الحزب ، ولكن تبين له بوضوح انه كان واهما ، فحينما ضاقت به السراى والانجليز واستقال فى سبتمبر سنة ١٩٣٣، انتخب حزب الشعب عبد الفتاح يحيى رئيسا له · واستمر البرلمان الذى أيد اسماعيل صدقى مؤيدا للرئيس الجديد · وشهد اسماعيل صدقى بعينيه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه ·

وكانت عبرة أخرى ـ عبرة مؤلمة وقاسية فى الوقت نفسه له ولغيره ممن فكروا أو سبق الى وهمهم أنهم مستطيعون أن يعيشوا بمعزل عن الشعب ·

كان تعيين عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة شبيها بتعيين زيور رئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ ، ايذانا بأن الحكم أصبح خالصا للسراى · وانه لخطأ آخر شبيه بخطأ اسماعيل صدقى ومحمد محمود ، هذا الخطأ الذى ارتكبه عبد الفتاح يحيى بقبوله منصب رياسة الوزارة ، وهو عارف الا أنصار له فى الشعب ،

وهو عارف أكثر من ذلك أن الحزب الذى اعتمد عليه اسماعيل صدقى لم يغن عنه فتيلا ، ولم يحمه من بطش السراى . وهو مع ذلك حزب لا وجود له الا فى أروقة مجلس النواب بالقاهرة .

كان خطأ لاشك فيه ، بل كان عدوانا صريحا على حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه . واذافهم أن تحاول السراى الاستئثار بالأمر لأنها خلة معهودة فى النظم الملكية ، فان الذى لايفهم أن يقبل أحد من الساسة أن يكون مجرد ظل وخيال .

ومما يزيد فى خطأ عبد الفتاح يحيى أنه رأى من قبله مصارع أحمد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقى ، ورأى كيف عومل كل منهم وكيف نزع من كرسيه لالشىء الا لأنه لم يسرفى شوط الخضوع الى النهاية ، أو لانه أصبح ثقيل الظل عند بعض الموظفين فى السراى .

وكما فعل الانجليز ازاء تضامن الاحزاب فى سنة ١٩٢٦ ، فعلوا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، فقد لاحظوا أن السراى يكتمل لها السلطان . وهم يكرهون أن ينفرد به أحد دونهم فى مصر ، ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى . وقد اطلقوا المعركة بين السراى والشعب . ولبثوا يرقبون كيف تسير ، الى أن انفرد القصر أو كاد بالسلطة ، ولاحظوا أن الامور قد تفلت من أيديهم لذلك كان تدخلهم عنيفا فى هذه المرة . لم يكن بالرقة التى اعتادها ولا بالاسلوب المغطى الذى ألفوه بل كان فى شىء من الخشونة والصراحة .

وكانت الحكومة البريطانية قد أقصت ممثلها فى مصر سير برسى لورين فى أغسطس سنة ١٩٣٣ ، أعنى قبيل استقالة اسماعيل صدقى . وعينت بدلا منه سير مايلز لامبسون ، لورد كيلرن فيما بعد ، ولكنه لم يصل الى مصر مباشرة ، بل قام بعمله مستر موريس بترسون ، وظل يؤديه طول قيام وزارة عبد الفتاح يحيى .

وقد تعمد احراج السراى على صورة غير مألوفة ، فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك فؤاد وتعيين قائمقام له يتولى سلطته فى أثناء مرضه ، وحملوا فى صحافتهم حملة شديدة على السراى وعلى الملك ، وأشاروا الى ثروته . وتقدموا الى السراى بطلبات تتعلق بتربية الامير فاروق ، وأشاروا بارساله الى انجلترا فأرسله الملك مكرها .

وبدا أن الأمور تسير فى اتجاه لايرضى السراى ولا يتفق مع سياستها . وانحنت السراى للعاصفة على عادتها .

وكان هناك غرض مستكن وراء تصرفات السياسة البريطانية يتصل بتلبد الأفق الدولى ، واستفحال قوة المانيا وايطاليا وتهديد الاخيرة لحدود السودان ومصر ، وما كان متوقعا من قيام حرب عالمية . وظهر أن بريطانيا تؤثر أن تقر الأمور فى مصر على أساس شعبى . ومن هنا كان انصرافها الظاهرى عن السراى ، واتجاهها الى الوفد والكتلة الشعبية .

وضاق الشباب بتفكك الاحزاب وتناثرها ، فقام فريق منهم بمسعى حثيث للدعوة الى الائتلاف . وتم تحت ضغط الرأى العام والمظاهرات التى سارت تنادى به ، بتاليف ماسمى بالجبهة الوطنية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد والحزب الوطنى والاحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد ، ومعهم فريق من الساسة المستقلين وطلبت الى الملك اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، فاجابها الى ماطلبته وأصدر فى ديسمبر أمرا ملكيا باعادة الدستور وكانت الوزارة القائمة فى ذلك الوقت برياسة توفيق نسيم ، وكان من المقرر أن تجرى الانتخابات ، ولكن الاحزاب غير الوفدية اعترضت على ذلك ، فقدم استقالته فى أواخر يناير سنة ١٩٣٦ وحاول الملك أن يؤلف وزارة من الاحزاب ، ولكن الوفد رفض فكرة الوزارة الائتلافية ، فعهد الملك الى على ماهر بتاليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات . وفى ١٣ فبراير صدر مرسوم ملكى بتعيين وفد لمفاوضة الحكومة البريطانية ابتغاء الاتفاق على المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير .

والفت جبهة للمفاوضات من مصطفى النحاس رئيسا ومحمد محمود واسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم وحلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود النقراشى واحمد حمدى سيف النصر .

وسارت الحوادث بسرعة ، أجريت الانتخابات فى مايو ، وقبيل اجرائها مات الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، فنودى بولى العهد فاروق ملكا . ولم يكن قد بلغ سن الرشد . وكان فى انجلترا يتلقى برنامجا تعليميا .

معاهدة ١٩٣٦

وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية، فتولى مصطفى النحاس رياسة الوزارة فى ١٠ مايو . وتم التوقيع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا.

وكانت هذه الحوادث المتتابعة ايذانا بأن عهدا جديدا فى السياسة المصرية قد بدأ . فان معاهدة سنة ١٩٣٦ أقرت العلاقة بين مصر وبريطانيا . وتولى حزب الأغلبية الذى قاد الكفاح الشعبى ضد بريطانيا الحكم .

ولم تجد معاهدة سنة ١٩٣٦ الا معارضة ضعيفة من الحزب الوطنى الذى لم يشترك فى توقيعها ، ومن بضعة أشخاص آخرين من ذوى الرأى . أما الجمهرة الغالبة من الشعب فقد رتاحت اليها، بحسبانها مرحلة تدنى من المرحلة النهائية التى يتم فيها الجلاء والاستقلال الكامل .

وكان من مقتضى ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يخرج الانجليز من السياسة المحلية ، ولكن الوضع الممتاز الذى أعطى للسفير البريطانى ، ووجود قوات الاحتلال فى منطقة القناة وفى بعض المدن المصرية ، جعل من المستحيل عمليا أن يمتنع التدخل البريطانى ، ان لم يكن بطريق ايجابى فعلى الأقل بطريق سلبى . وهذا ماحدث تماما .

وقد تغير الأشخاص الذين يلعبون دورهم على المسرح السياسى . ودخل عنصر جديد فى جوهر السياسة ولكن الاتجاهات العامة ظلت كما هى ، والخطوط التى تسير فيها أقدار الشعب بقيت دون تغيير تقريبا .

وقد وقفت المعركة من أجل الاستقلال فترة من الوقت على أثر

عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبدا أن المعركة من أجل الدستور قد انتهت باجراء انتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر ومع تطبيق دستور سنة ١٩٢٣ وهذه كانت المطالب الشعبية فى ذلك الوقت .

ثم ان الانجليز كعنصر مؤثر فى السياسة المحلية تأثيرا مباشرا قد تخلوا عن مركزهم الأول بعض الشيء . فلاريب ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد قللت الى حد كبير من التدخل البريطانى . ولو التزم الجانب البريطانى نصوص المعاهدة الصريحة ، واستمسك الجانب المصرى بها ، لما كان هناك مجال لأى تدخل . ولكن ماتقول به النصوص شيء ، وما حدث فعلا شيء آخر .

●●●

فاروق يلى العرش

وعاد فاروق من انجلترا الى مصر ، فاستقبل من الشعب أحسن استقبال ، وعلى الرغم من الكراهية الشديدة التى كان الشعب يحسها للملك فؤاد ، فانه منح فاروق حبا لاشك فيه، غير أن هذا الحب كان شيئا آخر غير التأييد له كملك ذى سلطات ، فقد كان انبعاث الشعب له انبعاثا عاطفيا بالنسبة لفتى صغير السن ، فقد والده ولم يشهد موته ولم يجلس اليه وهو يحتضر ،مضافا الى هذا وذاك مظاهر الملك واجراءات الاستقبال ، وكل أولئك له تأثيره النفسى ، ثم مايعلقه الشعب عادة من الآمال على المستقبل ، وماطبع عليه من طيبة وتقديم للنيات الحسنة ونسيان للأخطاء القديمة .

كل هذه العوامل متجمعة جعلت بداية حكم فاروق مبشرة بالكثير من الخير . وقد تولى العرش وهو فتى قليل التجربة وقليل التعليم – وربما لم يكن عارفا معرفة كاملة بالتيارات والأحزاب التى تقتتل على المسرح الذى أعطته الاقدار مكان الصدارة فيه.

وكان هذا من سوء حظه وسوء حظ البلاد . ومهما يكن من أمر فان الفترة التى قضاها ملكا تحت الوصاية أتاحت له فرصة ، لو وجد الصلحاء الأمناء ، كان يستطيع فيها أن يلم بالكثير مما يعوزه ، وأن يدرك من خفايا الأشخاص والتيارات مافات عليه ، وان يستزيد من العلم الذى حالت الظروف بينه وبين الاستزادة منه .

فاروق

وكان منصب رئيس الديوان الملكى حينما عاد فاروق من انجلترا شاغرا . وكان رئيس الوزارة على ماهر . وما هى الا أيام أربعة حتى استقال وخلفه مصطفى النحاس . ثم عين على

ماهر رئيسا للديوان فى أكتوبر سنة ١٩٣٧

والمفروض أن رئيس الديوان هو الصلة بين الملك والحكومة وتبعاته من هذه الناحية ثقيلة · فاذا لوحظ أن الملك يلى العرش وهو حدث طيع لين ، ثقلت التبعات أضعافا مضاعفة ·

على ماهر

وعلى ماهر سياسى قديم يعرف من تطورات السياسة المصرية الشىء الكثير · وكان أثيرا عند الملك فؤاد وعضوا بارزا فى حزب الاتحاد ، ووزيرا فى الوزارة التى وليت الحكم على أثر استقالة سعد زغلول ، وعرفت بأنها وزارة السراى فرصيده من هذه الناحية كثير · وفى الوقت نفسه لم يكن رصيده من الناحية الشعبية الا أقل القليل · وفيما عدا أنه أشرف على المعركة الانتخابية التى جرت فى سنة ١٩٣٦ بأمانة وأخلى مقاعد الحكم لزعيم الأغلبية ، لم يكن له شىء معدود فى جانب الاعتزاز بسلطة الشعب · وقد اشترك فى الحركة الوطنية ، وكان له حظه فيها ، ولكنه لم ينحز الى الكتلة الشعبية بمجرد أن بدت الخلافات والاصطدامات ، وآثر جانب العافية حيث تكون السراى ·

وكفايته لاشك فيها · الا أن نشأته أثرت فيه تأثيرا شديدا، وطبعت تصرفاته بطابعها · فهو رجل من الطبقة الارستقراطية، تلقى الثقافة التى يتلقاها أمثاله مع لماحية وذكاء واتجاه الى المعرفة ودقة ملاحظة ورغبة أكيدة فى النفع والعمل للصالح العام · ولكنه الصالح العام كما يفهمه ·

ورجل له مثل هذا الاتجاه والكفاية يعهد اليه بمنصب رئيس الديوان فى هذه الفترة الحرجة الدقيقة من تاريخ مصر لابد أن يتحمل مسئولية الكثير مما حدث وهو رئيس للديوان ، وما حدث من الملك السابق بعد أن تخلى عن منصبه ·

والذى لاشك فيه أن على ماهر لم يكن ذا اتجاه شعبى ، بل لعله كان يشعر أن أصحاب الأغلبية الشعبية مفسدون يحسن اقصاؤهم عن حقهم الدستورى · ولما لم تكن له وسيلة للحصول على التأييد الشعبى فقد جعل وسيلته التوسيع فى سلطة الملك الشاب بحسبان أنه سيكون الأثير عنده ، وصاحب السلطة

على ماهر

الأولى فى بلاطه ، ومن ثم يستطيع أن يهيىء لنفسه الفرصة للحكم واخراج آرائه فى الاصلاح الى ضوء التنفيذ .

هذا فى نظرنا هو الخط الذى جعله على ماهر أساس سياسته . جلس فى السراى ، لا ليطبق الدستور بحسبانه يعطى الشعب حقوقه ويجعله مصدر السلطة ، ولكن ليجعل الملك شريكا فى السلطة ان لم يكن صاحب السلطة الأولى . وهذا خطأ فى التفكير لاشك فيه ، وهو على كل حال خطأ فى حق الشعب وسلطته ، فان الملك يتغير . وأخلاقه واتجاهاته عرضة هى الأخرى للتغيير المستمر . فقد يكون اليوم ذا اتجاهات صالحة ورغبة أكيدة فى الاصلاح ، ويصبح غدا غير متحمس أو صالح ، وهنا الخطر الأكبر .

ثم ان على ماهر يعرف جيدا أن الصراع الطويل الذى خاضه الشعب منذ حركة عرابى ، بل قبل ذلك ، كان يتجه — اتجاها صريحا الى استرداد سلطته وتأكيدها بوساطة دستور يجعل الرأى الأول والغالب للشعب . ومثل الخطة التى آمن بها ونفذها كانت تأخذ من الشعب لتعطى الملك .

ولن يستطيع أحد أن يلتمس له العذر فى سياسته بحجة ان الأغلبية الشعبية كانت تخطىء أو تسىء التصرف فيما منحت من سلطة . فان هذه الأغلبية مردها الى الشعب واذا كانت الأغلبية فى وقت من الأوقات مخطئة فانها لن تدوم أبدا وسيتنبه الشعب الى اخطائها ، ويحرمها من ثقته ثم يعطيها الى من يستحقها . وكل الدساتير تعثرت . وكل الشعوب أخطأت ثم تعلمت .

ثم ان على ماهر أو غيره لم يكن له ولا فى سلطته أو مقدوره أن يحكم على الشعب بأنه يخطىء ، ثم يجرده من سلطته ويضفيها على الملك ، ويقضى على النص الاساسى فى الدستور وهو ان الأمة مصدر السلطات .

ومهما يكن من أمر فقد كان من سوء الحظ للشعب وللملك أن ولى شخص مثل على ماهر منصب رئيس الديوان فى هذه الفترة الدقيقة . فقد حاول أن يخلق من الملك قديسا يحبه الشعب لكى يقضى على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك .

وقد بدأ هذه السياسة منذ اليوم الأول الذى وطئت فيه أقدام الملك الشاب أرض الوطن . واذا كان قد ابتعد رسمياً عن السراى منذ مايو سنة ١٩٣٦ الى اكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فان تدبيره لم ينقطع وايحاءاته ظلت الخط الذى تتبعه السراى .

ولا أحب أن أقول قط أنه كان سيء النية ، فأغلب الظن أنه كان يعتقد بصواب سياسته وانها لمصلحة البلد . وكان يعتقد أنه قادر وحده معتمدا على سلطة السراى ان يحقق للوطن من الاصلاحات ماتعجز عنه حكومة الأغلبية الشعبية ، أو مالا تستطيع فهمه ، ولكنه نسى شيئا مهما جدا ، هو أن اعتماده على السراى اعتماد واه . فان ثقة الملك فيه قد تتغير واعجابه به اليوم قد يتحول غدا الى سخط .

وحتى لو فرضنا أن هذه الثقة ستستمر ، بقى أن على ماهر بذلك كان يحاول فرض نفسه على الشعب . وقد تكون آراؤه فى الاصلاح جميلة ونافعة ، ولكن لابد لنجاحها أن يؤمن بها الشعب . فاذا فرضنا أنه مستطيع أن يجعل الشعب يؤمن بها ، بقى أنه انسان طارىء فى الحياة ، وهو ليس خالدا ، فماذا يكون الموقف اذا اصطفى الملك بعده شخصا أقل كفاية وأقل قدرة على الاصلاح ؟ بل ماذا يكون الموقف اذا أساء الملك استعمال سلطاته التى انتزعها من الشعب ؟

على أى وجه قلبنا آراء على ماهر واتجاهه فى هذه الفترة من تاريخ مصر ، وجدنا أنه بنى قرارات خطيرة على أساس شخصى . وليس بمثل هذه العقلية تساس أمور الشعب ويقضى فى مصيره وهو الدائم الخالد ، وكل من عداه يمرون فى حياته لكى يخدموه ، لالكى ينتحلوا حق الوصاية عليه .

وقد قضى على ماهر حياته رجلا مرفها ، تقلب فى الوظائف ، واختلط بالطبقة العالية ، وعاش حياة ناعمة لاأثر فيها للجهاد والكفاح والشعور بمتاعب الشعب . فهو لم ينبع من صميمه ،

ولكن عاش فى القمة ، وعرف حياة القصور وذاق لذة التقرب من السلطان . وحكم برضاء منه وليس بارادة الشعب .

وليس فى استطاعتنا أن نفصل بين عقله السياسى ونشأته وبين تصرفاته . لذلك لانعتقد أن على ماهر لو أراد أن يفعل شيئا آخر كان يستطيع أن يفعله . وقد ظن أنه قادر أن يلعب فى مصر دور ساسة القرن التاسع عشر فى أوروبا الذين حكموا شعوبهم من وراء عرش يجلس عليه ملك ضعيف أو ملك صغير السن . وفاته أن ظروف القرن العشرين تختلف عن ظروف القرن التاسع عشر ، وان الشعب المصرى كان قد شب عن الطوق ، وأضحى له دستوره الذى يعطيه حق الحكم والسلطان .

ثلاثة رجال

كل هذه الحقائق غابت عن على ماهر ، كما غابت عن اسماعيل صدقى ومحمد محمود ، ولا نقول أحمد زيور وعبد الفتاح يحيى فان هذين الأخيرين لم يكونا سوى موظفين رأت السراى أن تستعين بهما ، دون أن تكون لأحدهما الشخصية المسيطرة التى كانت للثلاثة الآخرين ، ولا المطامع والآراء والنظرات التى كانت لهم ..

أما محمد محمود فقد ظن أنه يستطيع أن يحكم مصر بحزبه الذى يجمع « أصحاب المصالح » أو أبناء البيوتات وفريقا من المثقفين غير الشعبيين ، مع الاعتماد على علاقة حسنة بالبريطانيين أو على نزعة معتدلة ازاءهم .

وقد فشل ، لأن السراى استخدمته ، ولم يستطع هو أن يستخدمها .

أما اسماعيل صدقى فقد اعتمد على كفايته وذكائه وشخصيته ، وظن أن مهارته ترجح قوة الشعب ومطامع السراى ، وأنه قادر بالحكم الصالح فى نظره أن يصرف الشعب عن حقه فى الحكم ، أو أن يكسبه الى صفه ، فلم ينجح فى هذا ولا ذاك ، وخانته مقدرته وكفايته ومهارته ، وانتهى أمره بأن هان ودان واستطاعت السراى أن تلقى به خارج الحكم ، وتحل محله رجلا ليست له كفايته ولا مهارته ولا مقدرته ، لأن الحكم كان لها . ويستوى

لديها أن يكون على رأس الحكومة عبقرى أو رجل يؤمر فيطيع .
وقد فشل صدقى كما فشل محمد محمود .
أما على ماهر فأراد أن يحكم بأسلوب آخر . ظن أنه قادر أن يختبىء وراء السراى ، فيجمع لها السلطات ، ويحيط الملك بحب شعبى ، ينفذ فى ضبابه الى مقعد السلطان .
وقد فشل أيضا كما فشل زميلاه .
ولكن فشل هؤلاء الساسة الثلاثة ، وان ضايقهم كأشخاص فلم يكن بالنسبة لهم الا جولة قامر كل منهم فيها ثم لم يكسب، بينما جنى على الوطن ودستوره وحرياته جناية كبيرة ، أصاب رشاش منها الشعب ، وأصاب رشاش آخر القصر فزعزع قوائم حكمه ، وباعد بينه وبين الشعب . وبدأت الجفوة التى زادت واستفحلت الى أن هدت قوائمه هدا .
وسيروى التاريخ عشرين سببا لانهيار النظام الملكى . وسيحمل فاروق وتصرفاته الأخيرة أثقل التبعات ، لكن الانصاف يتطلب أن نرجع بالأدوار الى أصولها وبالمتاعب الى اليوم الذى بدت فيه وكأنها بريق الأمل والاصلاح ، والى الرجال الذين ، مهما تكن نياتهم حسنة ، فقد حكموا على الأمور حكما شخصيا محضا ، وجعلوا مصالحهم وآراءهم الخاصة فى قاع تفكيرهم وهم يقررون مصير شعب بأسره ، جيله الذى مضى وأجياله القادمة .
ولو آمنوا أن السلطة فى يد الشعب لاخوف منها، حتى ولو أساء استعمالها ، لما وقعوا فيما وقعوا فيه من أخطاء ولتغير تاريخ الكفاح الدستورى ، بل لتغير تاريخ النظام الملكى كله فى مصر .

مدرسة واحدة

وان فى تاريخ هؤلاء الثلاثة لتصرفات تبدو متناقضة عند النظر السطحى للأمور ، ولكنها ليست كذلك اذا لوحظ أن الثلاثة كانوا ذوى آراء قد تختلف وان انتموا الى مدرسة واحدة ، هى مدرسة الساسة الذين يؤمنون بالشعب اذا كان فى صفهم ، فاذا انصرف عنهم ، فهو شعب لايفهم وتنقصه التجربة ، ولابد من فرض الوصاية عليه ، وصايتهم هم لأنهم من طبقة ممتازة فى الفكر والفهم والعائلة والأصل .
ولست أحاول قط أن أجرد أحدا منهم من الكفاية الذاتية

والمقدرة ، بل لا أحاول قط أن أجردهم من النيات الحسنة ولكننى أحلل شخصياتهم واتجاهاتهم ، وأبين الأثر الذى كان لكل منهم فى انحراف الصراع الدستورى وتأخيره ، واغراء القصر بالتفرد بالسلطان أو تزيين الأمر له .

وكى نقدر أثرهم فى هذا الشأن يجب أن نضع موضع الاعتبار التصرفات التى صدرت من السراى فيما بعد ، واستفحال سلطتها والانتهاء بالدستور الى الوضع الذى انتهى اليه ، مجرد ورقة تتضمن أحكاما لاقدسية ولا اعتبار لها .

ولولا أن مجلس الوصاية كا نخارجا عن سلطة على ماهر ، ولم يستطع أن يفرض وصايته عليه ، ولولا أن رئيس هذا المجلس وكان الامير السابق محمد على ، كان يكره فاروق لأسباب عائلية تتعلق بالعرش وأحقيته فيه ، وكان يميل لهذا السبب الى ممالأة الكتلة الشعبية من قبيل الكيد للملك الجديد ، ومن قبيل الظن بأن هذه الخطة قد تدنيه يوما من حلمه القديم فى تولى العرش . نقول أنه لولا مجلس الوصاية كان له هذا الاتجاه ، لبدت نزعة على ماهر منذ اللحظة الأولى ، ولكنه اضطر الى نوع من المدارة . ولعله آثر أن يبقى منصب رئيس الديوان شاغرا ، وان يظل هو بعيدا عن القصر فى الظاهر ، زيادة فى نفى كل مظنة عنه ، ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى الملك الجديد سلطته الدستورية .

وفى الوقت الذى أحست فيه الحكومة الدستورية القائمة انها مطلقة الحرية تصنع ماتشاء ، وفى الوقت الذى كان مجلس الوصاية طيعا لها ، كانت تستطيع أن تنتهز الفرصة وتؤكد سلطاتها الدستورية ، ولكنها لم تفعل ، اكتفاء بأن الأمور تسير هينة لينة على هواها .

وكان هذا خطأ منها . وأضيف اليه خطأ آخر ، فانها لم تسر فى حكم البلاد سيرة طيبة فى كل النواحى ، ولم تحترم الحريات العامة الاحترام الذى كان يرجى من مثلها ، مما أثار فى وجهها موجة كبيرة من الاستياء .

●●●

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك مساع تبذل من جهات كثيرة

لايجاد نواة قوية للمعارضة ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ، ولكن تتجه اتجاها فاشستيا قائما على المنظمات شبه العسكرية، وقام حزب مصر الفتاة برياسة الاستاذ أحمد حسين ومعه فريق من الشباب المتحمس ينتفع بأخطاء الحكومة البرلمانية ويدعو الى نظام فيه القوة والحسم .

وقد لونت هذه الدعوة ، كما تلون الدعوات المشابهة لها ، بالشعارات والأغراض والأهداف الكبيرة فتحدثت عن زعامة مصر للعالم الاسلامى ، والدعوة الى الخلق والتضحية والتمسك بالدين .

وعلى الجملة أخذت هذه الدعوة الكثير من سمات الدعوات الغالبة فى هذا الوقت ، وهى دعوة النازية فى المانيا والفاشية فى ايطاليا . واصطنعت أساليبها ، وبدأت تقلق الحكومة القائمة وتثير لها المتاعب ، وساعدت أخطاؤها فى الحكم على انحياز الشباب الى الحركة الجديدة.

وبدلا من أن تقاوم الحكومة هذا الانحياز الظاهر بالبعد عن الاخطاء والتزام الروح الديموقراطية ، رأت أن تتبع المثل نفسه. وبينما انشأت مصر الفتاة فرق القمصان الخضر ، أنشأت هى فرق القمصان الزرق . وهكذا تحولت من حيث لاتدرى الى أسلوب فاشى أبعد مايكون عن الروح الديموقراطى .

وكانت فرق القمصان الخضر تحظى بعطف وتأييد من على ماهر لسبب ظاهر ، هو أنها قد تصلح نواة لتأييد أغراضه والكيد للحكومة الدستورية .

دعوة الإخوان ومصر الفتاة

وأخذ الصراع يبدو شيئا فشيئا بين قوتين متعارضتين :قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والأنصار ، وقوة يبدو أنها تحظى بعطف السراى وقوامها حزب مصر الفتاة وتشكيلات القمصان الخضر ، وفريق الساخطين والغاضبين لأسباب شتى، والأحزاب ذات الأقليات كالاحرار الدستوريين والحزب الوطنى وبقايا حزب الاتحاد . وانتقل الصراع السياسى ـ وهذا مايؤسف له أشد الأسف ـ من نطاق الصراع الدستورى القائم على اجتذاب جماهير الشعب بالرأى والاقناع ، الى نطاق جديد لم يؤلف فى الحياة المصرية من قبل ، هو محاولة التأثير بالاهداف البراقة المظهر والاعتماد على التنظيمات شبه العسكرية والتعصب للفكرة لاتعصب الاقتناع ، ولكن تعصب العاطفة المبهورة بالبريق الناتج من روعة الاهداف الغامضة ، غير المحددة كمجد الاسلام والعروبة وأن تصبح مصر دولة تتزعم العالم العربى . وعلى الجملة الاهداف ـ التى وان كانت جائزة وممكنة ـ الا أن الاقتناع بها أو التحمس لها لم يجىء بعد دراسة الأساليب العملية المؤدية لها بقدر ماجاء من الانفعال العاطفى .

وقد وضحت خطورة هذا الاتجاه على الفهم الدستورى من حيث أنه أصبح اتجاه القوة المادية المعتمدة على التنظيم شبه العسكرى بما ينطوى عليه من جواز ارهاب الخصوم والاعتداء عليهم ، ومحاولة مقاومة السلطات اذا تعرضت لهم . وهى بذاتها الاساليب الفاشية التى اعتمدت عليها ايطاليا بتشكيلات القمصان السود التى أنشأها موسولينى واتخذ منها وسيلة للقفز الى السلطة .

واذا فهم أن تستهوى المثل النازية والفاشية بعض الشباب، فينشئوا مايشبهها ، فلم يكن مقبولا من الحكومة الدستورية التى تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضفى من حيث لاتعرف صفة الشرعية أو الاقرار الضمنى على تشكيلات القمصان الخضر .

وفى الوقت الذى كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح أو ضمنى ، مخلص، أو غير مخلص ، من بعض رجال السراى والأحزاب ، كانت تجرى فى مصر دعوة أخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها من بعض الوجوه ، ولكن الدعوتين تتفقان من حيث أنهما انحراف عن القواعد الديموقراطية السليمة ، ونعنى بالدعوة الجديدة دعوة الأخوان .

ولم تكن هذه الدعوة فى الوقت الذى نتحدث عنه (١٩٣٧) قد ظهرت ظهورا واضحا أو أصبح لها اعتبار فى المحيط السياسى ، ولكنها كانت تنمو نموا مطردا فى الاقاليم ، وتجد من الأنصار الكثيرين . وكان لقيام الدعوة على أساس من الدين أثر ظاهر فى شدة الاقبال عليها .

وخلاصة الدعوة كما وضعها مؤسسها المرحوم حسن البنا ، انه لاخلاص لنا من الشرور التى نحسها والتى تحيط بنا بغير العودة الى الاسلام فى منابعه الصافية الأولى . وان الاسلام ليس دين عبادة فحسب ، ولكنه مجموعة من قواعد السلوك والتصرف فى كل مايعرض للمسلمين فى حياتهم الخاصة أو حياتهم العامة ، فى حياتهم كافراد ، وفى حياتهم كشعب ، وفى حياتهم كدولة سياسية .

ولم يكن العنصر السياسى واضحا فى الدعوة أول أمرها . ولذلك أنضم اليها كثيرون ممن بهرتهم فصاحة زعيمها والمامه الواسع بالدين والأصول والتفسير وسائر العلوم الشرعية ، وما وهب من قدرة خطابية ونشاط لامثيل له ، وماكان عليه من صبر واناة وحسن تنظيم .

وقد بدأ يعد لدعوته منذ سنة ١٩٢٧ فى مدينة الاسماعيلية حيث كان مدرسا بمدرستها التابعة لوزارة المعارف . ومن هذه المدينة انتشرت الدعوة فى كل مكان . وساعد على انتشارها ماقدمنا من اعتبارات وأسباب ، وماهو مؤكد من ان الالتجاء الى الدين كوسيلة لحل المشاكل عقيدة مستقرة فى العقل الباطن لبعض المتدينين ممن اهتز ايمانهم بقدرة السياسة الزمنية على حل المشاكل ، وممن يظنون أن مابلغه الاسلام فى مراحل حياته الأولى من عظمة ومجد انما كان بسبب تمسك المسلمين بقواعد

دينهم ، ورجوعهم اليه فى كل صغيرة وكبيرة ، ومن يعتقدون أن أفضل الشرائع هى الشريعة التى جاءت من السماء ، وان كل انحراف عنها انحراف الى معصية الخالق .

ومهما يكن من أمر فان دعوة الشيخ حسن البنا لقيت نجاحا كبيرا . ولم يكن معروفا فى هذه المرحلة المتقدمة من مراحل الدعوة ما اذا كان هذا النجاح راجعا الى أن أنصارها حسبوها دعوة دينية خالصة ، أو لأنهم اعتنقوها منذ اللحظة الأولى كمخرج من الاضطراب السياسى أو ماحسبوه كذلك .

ولسنا نعرف على التحديد ما اذا كان الشيخ حسن البنا قصد منذ أول قيامه بدعوته الاندماج فى العمل السياسى والدعوة الى الدولة السياسية الاسلامية ، أم ان هذه الاغراض طرأت فيما بعد ، حينما كثر من حوله الانصار ، وتألفت القلوب ، وأصبح قوة لايستهان بها .

وسواء كان الشيخ حسن البنا قصد الاشتغال بالسياسة منذ أول دعوته ، أم أن هذا القصد طرأ فيما بعد ، فمن المؤكد أن الدعوة أوجدت جماعة متماسكة تدين بالطاعة والتوجيه لقائد واحد ، وتعد ولاءها لهذا القائد مقدما على ولائها لمن عداه من سلطات ورياسات .

وكانت الدعوة حتى هذا الوقت غير ذات أثر ظاهر فى المحيط السياسى العام فى القاهرة ، ولم تكن الأحزاب ولا الحكومة حتى هذا الوقت تشعر أنها موجودة . ومن كان يعرفها ، كان ينظر اليها على أنها دعوة دينية . ولذلك اتصل بها وانضم اليها كثيرون من أنصار مختلف الأحزاب القائمة حينئذ ، دون أن يجدوا فى الانضمام اليها والولاء لها مايخالف أو يتعارض مع ولائهم لأحزابهم السياسية والآراء والاتجاهات التى تمثلها .

غير أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار أن وجود جمعية مصر الفتاة وجمعية الأخوان فى ذلك الوقت كانا أمارة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذى آثرت أغلبية الشعب أن تسير فيه ، بدأت تظهر .

وقد كان الخط الذى آثرت القومية المصرية السير على منهاجه هو الديموقراطية الغربية التى تمثلها نظم انجلترا وأمريكا وفرنسا ، ونعنى به منهاج التقدم عن طريق نظام برلمانى يتيح

لكل مواطن أن يبدى مايراه وان ينتقد ويعارض ، يهاجم ويهادن، دون أن يشعر أن فى هذا الهجوم أو التأييد مايعرضه للأذى فى ماله أو حياته أو حريته .

وقد سارت كل قوى الشعب فى هذا الطريق ، فكان الدستور مطلبا مساويا فى أهميته للاستقلال ، وكانت حرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وحرية الخطابة حريات أساسية حرص عليها الشعب ودافع عنها ، واغتبط أن تضمنها دستور سنة ١٩٢٣ ، ولذلك جاءت مصر الفتاة والأخوان بنوع جديد من التفكير قائم على التكتل من أجل مذهب من المذاهب وكفالة الانتصار له ، لا عن طريق الظفر بأغلبية برلمانية فى انتخابات حرة ، ولكن عن طريق تأليف تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية ، وانشاء تنظيمات متماسكة فى شبه شبكة تشمل البلاد من أقصاها الى أقصاها ، والتعصب الى درجة الخصومة للمخالفين .

وطرأ عامل جديد فى الحياة السياسية ، وهو عامل مقترن حتما بأمثال هذه الدعوات ، وهو الاعتماد على التيارات التحتية والتكتلات غير المعروفة ، ظنا بأن طريق الاقناع غير مجد ، أو أنه غير مناسب ازاء دعوة لاشك فى صدقها عند أصحابها ، وفى أن سيادتها كفيلة بعلاج كل مايشكو منه الناس من عيوب .

وكان أكثر أنصار الدعوتين الجديدتين من الشبان صغار السن والثقافة من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات مضافا اليهما فريق من الطبقات الأخرى الذين فى مثل سنهم .

وحداثة السن والتحمس ، كلاهما شرط مطلوب فى الايمان المطلق ، وتقبل النظريات التى تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقول ، والاحلام المرغوب فيها أكثر مما تخاطب الامكانيات .

وليس معنى ذلك أن الدعوتين لم تستهويا بعض أصحاب المراكز وبعض أصحاب النضج فى السن . فالواقع أنهما استهوتا فريقا ليس قليلا من هذا الصنف . ولكن بعض هؤلاء كانوا من

النهازين الذين قدروا أن يكون للدعوتين الجديدتين أثر ،وقد تصبحان من الدعوات الغالبة التى يؤول اليها السلطان · وكل منهما دعوة جديدة ليس فيها أحد من البارزين فالانضمام اليها سياسة حسنة ، وهو على كل حال استعداد لمستقبل قد يكون موفور الخير ·

وفريق منهم آمن بها ايمانا صحيحا · وفريق ثالث أراد استخدامهما لوقف الموجة الوفدية أو توجيهها وجهة أخرى ·

ولم تكن السراى مترددة فى العمل ، فقد كانت تضيق بالوفد · وقد حاول على ماهر رئيس الديوان وصاحب التوجيه الأول فيها ، أو على الأقل من كان يعتقد أنه سيكون صاحب التوجيه الأول ، ان يحتضن ـ كما قدمنا ـ جمعية مصر الفتاة · كما حاول بقدر يسير آخر أن يكون على علاقات طيبة ببوادر الدعوة الجديدة ، دعوة الاخوان ·

محاولة هدم الوفد

وربما لم يكن يعرف أن الدعوتين الجديدتين متى نجحتا فى هدم الوفد ، فأنهما لن تخضعا للسراى أو لأى جهة أخرى ٠أو لعله كان يعرف أنهما ـ دعوتان لهما مثل جديدة قد تفترق ومصلحة السراى فى المستقبل ، وقد تتفق معها ، ولكنه على كل حال رأى أنهما دعوتان تقفان فى صف ويقف الوفد فى الصف الآخر ٠ ومن هنا كان اتجاهه اليهما ٠ ثم أنهما كانتا خاليتين من أخطاء الأحزاب غير الوفدية، وليست لهما فى الشعب السمعة السيئة التى لهذه الاحزاب ، ثم أنهما استهوتا بعض الشباب٠ ومن هنا كان انفتاح قلبه لهما ، وظنه أنه مستطيع أن يتخذ منهما أو من احداهما على الأقل ورقة يلعب بهااذا اقتضاه الأمر أن يفعل ٠

وسارت الحكومة الوفدية فى الحكم طوال سنة ١٩٣٧ بأخطاء فى سياسة الحكم الداخلية لاشك فيها ولكنها قامت أيضا باصلاحات جوهرية ٠ ولعل اخطاءها رجعت فى بعض الاحيان الى احساسها بأن المؤامرات تحاك حولها ، وان السراى لم تصبح خالصة للفهم الدستورى ، والى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطرة أو أنه استطاع ان ـ يوجه الملك الحديث السن الى خط السياسة الذى يريد أن يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركاته ٠

وأغلب الظن أن هذا الذى وقع ، والجو الذى ساد السراى ولما يمض عليها فى الحكم غير سنة وبضعة أشهر قد ضايقها مضايقة شديدة ، فقد كان الوفد بصفة عامة يحسب أن وفاة الملك فؤاد أزال من طريقه عقبة يصعب التغلب عليها ٠ فقد كان رجلا محنكا واسع المعرفة والحيلة ، قادرا أو يحاول أن يكون قادرا على تجميع السلطة فى يديه ٠ ثم هو رجل متقدم فى السن كاره كراهية شديدة للبرلمان والدستور ٠ ضاق بسعد زغلول

وقامت بين الاثنين معارك حامية · وضاق بالنحاس واقاله مرة أو مرتين · ولم يخف عداءه للوفد · واذا كان قد اضطر فى بعض الاحيان الى مماليأة الاغلبية البرلمانية فقد كان ذلك قهرا عنه وخضوعا لحكم الظروف وانتهازا للفرصة المواتية ·

لذلك كان شعور الوفد لوفاة الملك فؤاد شعور ارتياح لاشك فيه · ثم جاء ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ عاملا جديدا زاد من طمأنينته ، وجعله يفهم ـ أن خطأ أو صوابا ـ ان الانجليز سيكفون عن التدخل ، فيخلو الأمر للوفد ، صاحب الاكثرية من غير منازع ·

وجاءت تولية فاروق العرش ، وهو حدث ، عاملا ثالثا جعل الوفد يزداد اطمئنانا للظروف · فقد حسب أن الملك الصغير ليس فيه حنكة والده ولا سعة حيلته ، وليس فيه ازاء الوفد غل أو حقد أو ماض يشعر منه بجرح ·

ولكن هذا التقدير الذى بنى على حقائق قد لايبدو الاشك فيها ، دلت الحوادث والتطورات على أنه كان مبالغة فى التفاؤل أو كان تحليلا ناقصا للموقف · فماذا حدث ؟

أما زوال الملك فؤاد من المسرح فكان حادثا لاشك أنه أزال عقبة كبيرة من أمام الوفد ، ولكن الملك الصغير وجد نفسه محاطا ببطانة تكره الوفد ، اذ خلف له والده فى السراى فئة من كبار الموظفين الناقمين على الوفد ، والذين يرون فيه ـ كما كان يفعل العاهل الراحل ـ خطرا لاشك فيه على السراى وسلطتها ، وما ينبغى أن يكون لها من حق الحكم والأمر والنهى ·

ثم ان لهؤلاء الموظفين مصلحة شخصية ، فان كل سلطة ينالها الملك ، كانوا يفيدون منها فى الواقع أضعاف ماكان يفعل الملك · فان صلتهم بالسراى كانت كافية لكى يقضوا مصالحهم ومصالح ذويهم وأصدقائهم ، وكانت كافية لكى ينظر الناس اليهم بالمهابة والاحترام والخوف · وقد تلقوا الملك الصغير ، فصبوا فى أذنه كثيرا من الكلام ، وأوحوا اليه بالكثير من الايحاءات ، ولم يكن فاروق يعرف شيئا معينا عن الاحزاب ، بل لعله لم يكن يعرف شيئا عنها على الاطلاق ·

قال مرة وهو صبى صغير ، قبيل سفره الى انجلترا ، لأحد كبار مؤدبيه : الراجل مصطفى النحاس باشوف الجرائد بتجيب

صورته كتير ٠٠ ايه هو ده ؟

وحينما عاد من انجلترا لم تكن معلوماته عن السياسة المصرية قد زادت عن هذا القدر ، لذلك كان أرضا بكرا لأول من يلقى البذور ٠ وقد القاها طائفة من الموظفين ، كان لهم بحكم عملهم ميزة الاتصال القريب به ، أوعلى التحديد كان لا يعرف أحدا سواهم ٠ فملأوا أذنه وقلبه وعواطفه بماشاءوا ان يملأوها به ٠ أفهموه مايريدون أن يفهمه ٠ افهموه ان أباه كان يكره الوفد لأنه ينازعه السلطة ، ويريد أن يقضى على الملكية أو على الأقل يجردها من شاراتها وسلطانها ٠ ورويا له قصة الصراع الطويل بين والده وبين سعد زغلول ، وبينه وبين مصطفى النحاس ٠ وحكوا له قصة الفلاحين الذين تزعمهم عرابى فى أواخر القرن الماضى ، وقصة مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وتناوب على تأديبه ، وهو فى انجلترا ، رجلان لايميلان بالطبع والنشأة ، الى كتلة الشعب الغالبة حينئذ ، فاتسعت سلسلة المعارف التى القيت اليه ، سواء وهو ولى العهد أو بعد أن صار ملكا ٠

وعرف الشاب شيئا ، بل لم يعرف غير هذا الشيء ٠٠ كان عجينة لينة فصاغوه على مايحبون ٠ واذا كنا نحاول فى هذا الكتاب أن نحدد المسئوليات فاننا نشعر أن هذا الملك الصغير وجد فى بيئة لم يكن ممكنا أن تصوغ منه شيئا آخر غير ماكان ٠ فاذا لوحظ أنه تولى مسئوليات الملك ، وهو شاب صغير قليل التجربة والمعرفة ، وضحت المسئولية الثقيلة التى تحملها هؤلاء الموجهون الاولون ٠

ولئن التمسنا العذر لموظفى السراى ، وقلنا أنهم طبقة من الموظفين يهمهم ارضاء مولاهم أو الوفاء لذكرى الملك الذى أقامهم حيث هم ، وأسبغ عليهم من المراكز والجاه مايستحقون ومالا يستحقون فأننا لانستطيع أن نلتمس مثل هذا العذر لعلى ماهر ، فأنه لم يكن موظفا عاديا ، وثقافته وتجربته وتعليمه وممارسته للسياسة فترة طويلة من الوقت ، كل أولئك كان كافيا أو كان يجب أن يكون كافيا لكى يوجه الملك الجديد وجهة صالحة تتفق مع تطور الشعب ومصلحة الملك ذاته ، ولكنه لم يفعل ٠

وكانت كل الظواهر تدل على أن الامور تسير الى أزمة لابد

منها ، فان المعركة التى ظلت صامتة مستورة طوال سنة وأكثر من سنة ، كان لابد أن تبلغ غايتها ، وقد بلغتها فعلا .

وقد تولى الملك سلطته الدستورية يوم ٢٩ يوليوسنة١٩٣٧ اذ بلغ الثامنة عشر من عمره . ومن هذا التاريخ انتهت مهمة مجلس الوصاية ، وأضحت سلطات العرش كلها فى يد فاروق .

ومنذ هذا التاريخ أيضا ، أخذت الأمور تسير مسرعة الى غايتها المحتومة . فقد أضحت المعركة بين القصر والوازرة واضحة مكشوفة . وبرزت المطامع والتدبيرات التى حاكها رجال القصر لكى يستردوا خيوط السلطة . ولما صدر الأمر الملكى فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى لم يؤخذ رأى الوزارة فيه . وقد أدركت معنى هذا التعيين وما يشير اليه . واحتجت عليه ثم سكتت ، وكان واجبها اذا كانت حريصة على أحكام الدستور أن تتمسك بضرورة موافقتها على هذا التعيين كما فعل سعد زغلول حينما عين الملك فؤاد، حسن نشأت وكيلا للديوان ، ولو أدى الأمر الى استقالتها . فان تثبيت أحكام الدستور تحتاج الى جهد وكفاح وتضحيات ، فسكوتها يعد عليها من الناحية الدستورية . فان موظفى القصر فى كل البلاد الدستورية يخضعون لسلطان الحكومة ، وتعيينهم يجب أن يكون باشارتها وموافقتها ، لانهم يتناولون مرتباتهم من الميزانية العامة، ويتولون وظائفهم باسم المصلحة العامة ، وصميم عملهم يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التى تسأل عنها الحكومة أمام البرلمان . وكيف تستقيم هذه المسئولية اذا لم تقابلها سلطة كاملة واشراف لاشك فيه ؟ .

وقد حسم سعد زغلول هذه المعركة وأرسى قاعدة دستورية ، كان على خلفائه أن يتمسكوا بها ، ولكنهم لم يفعلوا . وهذا خطأ يحسب عليهم . ولعلهم ظنوا أنها مسائل صغيرة يمكن السكوت عليها ، ولكن الحوادث التى تلت بعد ذلك دلت على أنها مسائل خطيرة ، وان استقلال السراى بتعيين موظفيها من غير موافقة الحكومة ورضائها خلق فى مصر حالة غير مقبولة ولا محتملة فى أى بلد دستورى . اذ جعل السراى وحدة منفصلة عن الحكومة وفتح الباب لكى ينفذ منه الدس والوقيعة ، اذ كانت تدبر

الأمور وتتخذ القرارات ، دون أن تدرى الحكومة عنها شيئا .

ومن المؤكد أن السراى كانت تنتظر انتهاء فترة الوصاية ، لكى تعين على ماهر رئيسا للديوان ، ولولا أن الأمر كان يبدو مكشوفا ، لسارعت الى تعيينه غداة تولى الملك سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليو ، ولكنها آثرت أن تنتظر بعض الوقت ، حتى لاتستريب الحكومة ، وحتى تنضج أسلحه المعركة كلها ، وقد نضجت بالفعل ، عندما تولى على ماهر منصبه . والواقع أنه كان يدير المعركة منذ ترك الوزارة فى أوساط سنة ١٩٣٦ واعتزل المناصب الحكومية فى بيته . اذ كان يعد نفسه لهذا الدور . وكانت صلته بالسراى معروفة ، وتجمع العناصر الساخطة على الوزارة يتم برضاء منه وتشجيع ان لم يكن بتدبير وتوجيه .

ووقع فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ حادث اعتداء على مصطفى النحاس ، اقترفه شاب اسمه عز الدين عبد القادر ، وهو من المنتمين الى جميعة مصر الفتاة ، فكان الحادث وشخصية مرتكبه والظروف التى وقعت فيها الجريمة دافعا للحكومة لكى تبطش بأعضاء مصر الفتاة وتضيق عليهم ، وتأخذهم بأساليب وضح فيها الانتقام أكثر مما وضحت حاجة التحقيق فى جريمة من الجرائم .

فصل النقراشي من الوفد

وتطورت الامور · وكان مصطفى النحاس حينما أعاد تأليف وازرته في سبتمبر سنة ١٩٣٧ على أثر تولى الملك السابق سلطته الدستورية قد أخرج محمود فهمى النقراشي · فكان اخراجه على هذه الصورة بداية تطور آخر فى السياسة المصرية ، أو انشقاق جديد فى كتلة الوفد · وأخرج مع النقراشي ثلاثة وزراء آخرون هم محمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى ، وانضم الى الوزارة بدلهم أربعة جدد ، هم محمود بسيونى ، ومحمد محمود خليل، ومحمد صبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ·

وكان البحث قد جرى فى شأن تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان فى مجلس الوراء ، وكان للنقراشي رأى خاص فى الموضوع، يخالف الرأى الذى ذهب اليه مصطفى النحاس وعثمان محرم وغيرهما · ونشر النقراشي على أثر اعادة تأليف الوزارة واعفائه من منصبه بيانا على الرأى العام دافع فيه عن موقفه فى مشروع كهربة خزان أسوان · وأشار الى أخطاء الحكومة الوفدية فى سياستها ازاء الحريات وتضييقها على خصومها ·

وسارت الأمور بسرعة · ففى ١٣ سبتمبر أصدر الوفد بيانا باعتبار النقراشي منفصلا عن الوفد · وصدر البيان باجماع الاعضاء ماعدا الدكتور أحمد ماهر الذى أعلن أنه لايزال يعد النقراشي عضوا فى الوفد ·

النقراشي

وفى أواخر أكتوبر من السنة نفسها وقعت اضطرابات فى الجامعة، وتنازع خصوم الحكومة وأنصارها ، وقامت مظاهرات من الطلبة وغيرهم تؤيد الوزارة ومظاهرات أخرى تهتف

بسقوطها وتتجه الى قصر عابدين . ولاح للقصر أن الأمور بلغت مستواها واتسعت الهوة بينه وبين الحكومة . فقد رفضت السراى التوقيع على مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة فتحه ، ووقع خلاف آخر بين الجهتين حول تعيين فخرى عبد النور عضوا فى الشيوخ ، بينما رشحت السراى عبد العزيز فهمى بدلا منه . وطلبت السراى الغاء فرق القمصان الملونة ، كما طلبت أن يكون رأيها قاطعا فى تعيين موظفى السراى ، واحالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المعاش ، وأن يكون رأيها نهائيا أيضا فى منح الرتب والنياشين وفى تقديم مشروعات القوانين الى البرلمان .

ولابد من وقفة هنا . فمهما تكن الاخطاء التى نسبت الى الوزارة الدستورية . ومهما تكن سيرتها فى الحكم مثار السخط والقلق بين الكثير من الطوائف ، فان السراى جاوزت موضع الشكوى ، وانتهزت الفرصة لتوسيع سلطتها ، وشل عمل الحكومة الدستورية شلا تاما .

ولم يكن الملك السابق فاروق هو صاحب هذه الطلبات ، ولعله لم يكن حينئذ يدرك منها شيئا ، ولكنها مشورة على ماهر رئيس الديوان ، ورغبته الواضحة فى أن تكون السراى صاحبة الأمر فى الواقع . وكان يعرف مقدما أن الوزارة لن تقبل هذه الطلبات وبذلك ينتهى أمرها ، ويجد القصر التكأة للتخلص منها .

وقد طلبت السراى أن يحل مابينها وبين الوزارة من خلاف عن طريق هيئة تحكيمية تؤلف من رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى ورؤساء مجلس الشيوخ السابقين .

ورفضت الحكومة هذا الحل ، لأن الأشخاص الذين سيعهد اليهم التحكيم أكثرهم ان لم يكن كلهم من خصوم الوفد ، فكان معروفا مقدما الى أى اتجاه سيكون رأيهم .

وفى ٣٠ ديسمبر أصدر الملك السابق أمرا باقالة الوزارة . وقد أشير فى هذا الأمر الى سوء سياسة الحكومة والى أن الشعب انصرف عنها ، والى مجافاتها روح الدستور .

وفى اليوم نفسه ألفت الوزارة الجديدة برياسة محمد محمود ، مما يدل دلالة قاطعة على أن الأمور كانت معدة اعدادا ، ومرتبة ترتيبا . فسرعان ماصدر مرسوم تأليف الوزارة الجديدة . وان الانسان ليعجب عند مراجعة الاسماء التى قبلت الاشتراك فى الوزارة ، اذ يقارن بينها وبين من قبلوا الاشتراك فى الاعتداءين

السابقين على الدستور سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ ، وحين ألغى الدستور الغاء فى سنة ١٩٣٠

والأسماء التى قبل أصحابها الاشتراك فى وزارة محمد محمود هم اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وأحمد خشبة وعبد العزيز فهمى وحلمى عيسى ولطفى السيد وبهى الدين بركات وحسن صبرى وحسين رفقى وحسين سرى ومراد وهبه وأحمد كامل وحافظ رمضان وحسين هيكل وكامل بندارى .

وهذه الاسماء تمثل اشتاتا من الاحزاب والهيئات، لارابطة بينها ولا اتجاها موحدا ، لاو سياسة مفهومة ، ولا مؤيدين فى الشعب . وقد انضم اليها حافظ رمضان . ولست أعرف على أى صورة ولا بأى منطق أو سبب ؟ هل انضم لأن الجلاء قد تم ؟ هل انضم لأن الوزارة الجديدة جعلت من برنامجها ألا مفاوضة الا بعد الجلاء ؟ هل انضم لان معاهدة سنة ١٩٣٦ ألغيت وعادت البلاد الى الكفاح ؟ هل انضم لأن الوزارة دستورية فى شكلها وتكوينها ؟ .

الواقع أن موقفه كان داعيا الى مزيد من الدهشة . وقد أحدث فعلا انشقاقا فى داخل الحزب الوطنى ، وقف الى جانبه فريق ، وعارضه فريق ، وازداد الحزب الوطنى بذلك ضعفا على ضعف، وتناقضا على تناقض ، ورمى نفسه رسميا فى أحضان السراى، بعد أن كان يفعل ذلك على أستحياء شديد فى بعض الاحيان ، وبشىء من الجراة فى أحيان أخرى .

وتبحث هنا مرة أخرى فى طبيعة الوزارة الجديدة . أمار ئيسها محمد محمود ، فقد شرب الكأس من قبل . وجرب الاعتداء على الدستور بل الغاه الغاء ، ورأى السراى قد تخلت عنه وبطشت به ، فماذا حمله على أن يعيد التجربة وماذا دفعه الى أن يعود من جديد لما فشل فيه سنة ١٩٢٨ ؟

لعله حسب أن الوفد قد ضعف ، وان ماهر والنقراشى وبعض الانصار الكبار الآخرين قد انشقوا عليه ؟ لعله حسب ان اخطاء الحكومة الوفدية قد أذهبت من حولها التأييد الشعبى ، وان حنكة الملك فؤاد ورغبته فى تركيز السلطة فى يديه وقدرته على ذلك ليس لخليفته فاروق شىء منها ، بل لعله على ميل الى حكم الشورى ولاانتفاع بخبرة أصحاب المصالح الحقيقية . ولعله فى

عبارة موجزة ، حسب أن الظروف أضحت مواتية أكثر مما كانت فى سنة ١٩٢٨ ؟

ولكن خطاه وخطأ غيره ممن أقدموا على هذه التجارب غير الدستورية انهم ربطوا بينها وبين قوة الوفد . على أن النظر العميق كان يجب أن يهديهم الى ماهو أقوم من هذا سبيلا . فان المطالبة بالدستور والتلهف لتحقيقه والحرص عليه كان فى مصر قبل حركة عرابى ، وبعد حركة عرابى فى أيام مصطفى كامل . وقد طالب به حزب الامة الاب الروحى لحزب الاحرار الدستوريين الذى يرأسه محمد محمود .

ولئن كانت أخطاء الوفد قد أضعفته ، فان الايمان بالدستور لم يضعف ، والنفور من الحكم المطلق يزداد يوما بعد يوم . ولو ترك الوفد فى الحكم الى أن يستكمل مدته الدستورية ، واتجه هؤلاء السادة العلماء المثقفون العارفون الى الشعب ورفضوا أن يلوا الحكم بتأييد من السراى ، لكان من المؤكد أن ينصرف الناس عن تأييد الوفد اذا انحرف عن مبادىء الحرية والشورى والدستور الى المعارضة . وكان من المؤكد أن تظل السراى فى وضعها مجرد سلطة دستورية تقيم التوازن وتنفذ مشيئة الأمة . ولكنهم لم يصبروا حتى يتم هذا ، بل بدا من التدبيرات والترتيبات الى سبقت احالة الحكومة الوفدية أن كل شىء متفق عليه ، وان الازمة الدستورية التى أثيرت فى آخر حكم الوزارة الوفدية لم تكن الا وسيلة لايجاد سبب يصدر من أجله أمر الاقالة .

وماذا كان موقف وزارة محمد محمود من الازمة الدستورية ؟ ماذا تم فيها وفى المسائل التى أثيرت ؟ من أصبح صاحب الحق فى منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى القصر واقتراح القوانين وتقديمها الى البرلمان واحالة كبار الموظفين الى المعاش ؟

أغلب الظن ان هذه المطالب قد طويت ، فقد اجتمع السلطان كله فى يد السراى : هى التى أقالت الوزارة ، وهى التى عينت الوزارة ، وهى التى رسمت لها سياستها .

ومن سوء الحظ أن يشترك فى التجربة الجديدة أشخاص آخرون لم يكونوا بعيدين عن التجارب السابقة فاسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى وعبد الفتاح يحيى وحلمى عيسى ، كل هؤلاء سبق لهم أن تولوا الوزارة باشارة من السراى وأدركوا كيف يكون

الحكم بهذه الصورة . فلماذا يقدمون على تجربة جديدة ؟ وما هو هدفها وغايتها ؟ .

فريدة

ولم يدخل في الوزارة النقراشي بل آثر أن يبقى خارج الحكم ، ثم انضم اليه في يناير سنة ١٩٣٨ الدكتور أحمد ماهر بعد أن أصدر الوفد قرارا بفصله ، وألفا بعض الانصار والاصدقاء ما سمياه « الهيئة السعدية » نسبة الى سعد زغلول ، بحسبان أن الهيئة الجديدة أصدق معرفة وتنفيذا لمبادىء الزعيم الراحل من الوفد الذى يرأسه مصطفى النحاس وتم زواج الملك من الملكة فريدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨

وأجلت الحكومة الجديدة مجلس النواب شهرا ، ثم استصدرت مرسوما بحله وتحديد يوم ١٢ ابريل موعدا لاجتماع المجلس الجديد .

واذا كانت الحكومة من الوجهة الشكلية قد تمسكت بنصوص الدستور من حيث المواعيد ، الا أن الاقالة ذاتها كانت اعتداء على الدستور . نعم انها حق مقرر للملك ، ولكن ظروف استخدامه اياه لاتكون الا حيث يجد انصرافا عن البرلمان القائم وينبهم عليه الأمر فى اتجاه الشعب . ولم يكن الأمر كذلك حينما أقيلت وزارة النحاس فى آخر سنة ١٩٣٧

الاقالة وحكم الدستور

ولو سلمنا بأن أمر الاقالة صدر وله ما يبرره من الناحية الدستورية ، فان أسبابه لم تكن دستورية فى قليل أو كثير فكان يجب أن يسبب بالسبب الوحيد الجائز ، وهو أن الملك، بحسبانه سلطة موازنة دستورية ، سيعيد الأمر للشعب كي يتبين اتجاهه الصريح ، وما اذا كان مع البرلمان والحكومة أم انصرف عنهما .

ولكن أمر الاقالة تضمن شيئا آخر . تضمن البت فى أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم « وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وتعذر ايجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التى يرأسها مصطفى النحاس . وهذا معناه أن الانتخابات القادمة يجب أن تجىء بوزارة أخرى وأشخاص آخرين ، وليس هذا من الفهم الدستورى فى شىء . ثم أن الملك كسلطة دستورية ليس له أن يسبق رأى الشعب ولا أن يتوقعه ، وهو لم يفعل ذلك فحسب ، بل حسم الأمر حسما .

واذا قيل أن رأى الشعب عرف عن طريق المظاهرات والصحافة ، قلنا ان هذه أمارات قد تخطىء وقد تصيب، وان الوسيلة الدستورية الوحيدة لمعرفة رأى الشعب بصورة حاسمة هى الانتخابات الحرة من كل ضغط وكيد .

واذا تجاوزنا عن هذا وذاك ، وسلمنا بأن أمر الاقالة له ما يبرره من الناحية الدستورية ، فما معنى تأليف وزارة تجمع أقطاب المعارضة وأقطاب الأحزاب المعادية للوزارة ؟ هل ألفت هذه الوزارة لمجرد اجراء الانتخابات ؟ اذا كان هذا هو الغرض فكان يجب أن تكون وزارة محايدة أو على الأقل مؤلفة من أشخاص ليس لهم لون سياسى معروف .

ومما زاد الأمر سوءا ان هذه الوزارة قامت باجراء الانتخابات،

ولم يستمع أحد لما طالب به الوفد من تأليف وزارة محايدة لهذا الغرض . ولو أجرت الوزارة الانتخابات بشيء من الحياد لهان الأمر ، ولكنها أجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية بحيث يمكن القول بأنها فرضت أشخاص الناجحين فرضا . والنتائج التى أسفرت عنها أكبر دليل يدين الوزارة ووسائلها فقد نجح ١٩٣ من السعديين و٥٥ من المستقلين و١٢ من الوفديين و٤ من الحزب الوطنى .

وليس من المعقول أن ينقلب الرأى العام هذا الانقلاب السريع، فينصرف عن الوفد فى مثل هذه المدة الوجيزة الى حد انه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعدا ودون أن تقع تطورات أصيلة فى تفكير الرأى العام ، فضلا عن أن الاقالة وشعور الناس بأن الأمر أخذ يرتد الى السراى جعلهم يغضون عن كثير من أخطاء الوفد ، ويؤثرونه بتأييدهم على أنه خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر .

ثم هناك دليل آخر هو كيف يحصل حزب الأحرار الدستوريين فى انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد هو الذى لم يحصل فى انتخابات سنة ١٩٣٦ على أكثر من ستة مقاعد . واذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرافهم كان الى الأحرار الدستوريين ، لأنهم لم يأتوا بأعمال شعبية فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ ، فقد اشتركوا كما اشترك غيرهم فى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولم تكن معارضتهم لأعمال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة ، بل كانت أقرب الى الكيد منها الى المعارضة ، ثم ان توليهم الحكم بعد اقالة الوزارة دون سبب مفهوم أضعف مركزهم الشعبى فوق ضعفه ، وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه فى سنة ١٩٢٨

والأمر بالنسبة للسعديين فيه مايقال أيضا ، فان حزبهم لم يتألف الا قبل الانتخابات بفترة قصيرة . وكانوا الى ماقبل شهرين أو ثلاثة من اجراء الانتخابات وفديين اشتركوا فى كل أعمال الوزارة الوفدية وقراراتها . ولا يكفى لكى يحصلوا على تأييد كبير من الشعب أن يخرجوا من الوفد ذاكرين الفساد والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء اقرارهم الضمنى لاقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة فى اجراء الانتخابات سببا جعل الناس يستريبون فى أمرهم .

احمد ماهر

وهنا لا بد من توضيح الموقف وتحديد المسئوليات ، فان خروج النقراشي وماهر من الوفد ، سواء كان هذا الخروج بارادتهما أم بقرار من أعضاء الوفد ، كان ـ طبقا لما ذكراه ـ راجعا الى أن الوفد خرج عن الخطوط التى رسمها سعد زغلول ، فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية والحزبية فى شئون الحكم · ولو استمسكا بقواعد الدستور والفا حزبهما الجديد ، واتجها الى الرأى العام بيبينان أخطار الوزارة وينقدانها ويحاولان كسب الرأى العام الى صفهما ، لما كان على موقفهما غبار ، ولكان أمر انشاء الحزب الذى أنشأه مفهوما ·

ولكنهما أقرا اقالة الوزارة ، وأقرا أساليب الحكومة الجديدة فى الانتخابات ، وقبلا أن ينجح أنصارهما بالضغط والارهاب، وليس فى هذا شىء يقبله سعد زغلول أو يرضاه ، وليس فيه مايتفق فى قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة التى تقول ان الأمة مصدر السلطات · وهما وأنصارهما يعرفون أن السراى أصبحت باقالة الوزارة الوفدية واجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيدة الموقف ، لانها تعرف ان الانتخابات لم تكن حرة وان الحكومة القائمة وان حظيت بأغلبية البرلمان ، الا أنها لاتستند الى أى تأييد شعبى ، فالوضع الذى ارتضاه الحزب السعدى وضع غير دستورى من رأسه الى قدمه ·

ولم يكن هذا علاجا لفساد الحكم الوفدى ولن يكون · ولكنه كان نقلا للسلطة أو مساعدة على نقلها من الشعب الى السراى · واذا كان من حظوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها ، فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتما وسينصرف عنهم فى وقت قريب أو بعيد ، والشعب أولا وأخيرا هو صاحب الحق يمنحه من يشاء ويحرمه من يشاء · وليس لأحد أن يفرض

عليه وصاية ·

وقد أفسح تعدد الأحزاب فى مجلس النواب الجديد مجال المناورة أمام السراى · كما أن كثرة عدد المستقلين ، وقد بلغوا ٥٥ كان أمارة سيئة · وهم على كل حال ورقة فى يد السراى يمكن أن تضرب بهم الأحزاب أو تضربهم بالاحزاب ، وعلى الجملة جاء تأليف مجلس النواب نذيرا بفترة من عدم الاستقرار الوزارى ·

وكان على ماهر هو المحرك الأول لسياسة السراى · ومن هنا ومع التحليل الذى سبق أن أوردناه لموقفه ، نستطيع أن نرقب تطور الأمور ، وان ندرك الى أية ناحية تسير الشراع · فقد حكم فعلا · وكان هو ، مستندا الى الوضع الجديد ، صاحب الأمر والنهى · وشعرت وزارة محمد محمود بعد قليل من الوقت ، وعلى الرغم من استنادها الى برلمان ، ان ليس لها من الأمر شىء ·

وكثرت التعديلات فيها مما دل على اضطراب وقلق · ثم دخلها السعديون فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٨ بخمسة وزراء هم أحمد ماهر والنقراشى ومحمود غالب وحامد محمود وساباحبشى وبذلك أصبحت وزارة ائتلافية من الحزبين الكبيرين فى مجلس النواب ، وهما حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ·

ولئن كان هذا التعديل قد أفاد الوزارة أو منحها قوة برلمانية جديدة ، الا أنه لم يوطد مركزها فى الرأى العام ، فقد ظل انصرافه عنها واضحا ، كما أنه لم يبعد تدخل السراى أو يقلل منه · وهنا كان موضع الخطر ·

وفى ١١ أغسطس استقال محمد محمود أو بتعبير أصح أقيل ، فانه قدم استقالته بناء على تبليغ من السراى ، وسرعان ما لباه وهذا هو حكم الأمر الواقع والدليل الذى لا ينقض على أنه كان يتولى الحكم بسلطة السراى وليس بسلطة مجلس النواب ، ولا سلطة الشعب · ولو كان ، لما لبى الاشارة التى ألقيت اليه بهذه السرعة ، فان الوزارة كانت تتمتع بأغلبية كبيرة فى مجلس النواب ، ولم تبد هذه الأغلبية رغبتها فى استقالتها ، ولا انصرفت عن تأييدها ·

وزارة على ماهر الأولى

وسرعان ماقبل الملك السابق استقالة محمد محمود ، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة الى رئيس ديوانه على ماهر ، وهذا هو ماسعى اليه منذ تولى الملك سلطته الدستورية · وهذا هو الخط الذى سارت فيه سياسته حتى ينفرد بالأمر · وألف وزارته من السعديين وجماعة من أنصاره وأصدقائه ·

كان فى الوزارة من السعديين : النقراشى ومحمود غالب وحامد محمود وسابا حبشى وابراهيم عبد الهادى وفيها من المستقلين محمد على علوبة وحسين سرى وعبد الرحمن عزام ومصطفى الشوربجى وعبد القوى احمد وصالح حرب ومحمود توفيق حفناوى ·

ويلاحظ أن أكثر الوزراء المستقلين من الأصدقاء الشخصيين لعلى ماهر ، ولم يراع فى اختيارهم ان لهم أنصارا أو أحزابا فى البرلمان ، ولكن جعل همه الأول أن يكونوا ممن يتفقون معه فى الرأى والاتجاه ، وممن يؤمنون بعبقريته وكفايته · وهذا مايؤكد أنه لم يكن ينظر الى البرلمان نظرة تقدير كبير ، وأنه كان يشعر فى قرارة نفسه بأنه يستمد السلطة لا من البرلمان ولا من الشعب ولكن من السراى ·

وكانت الفترة التى قضاها على ماهر فى الحكم من أغسطس سنة ١٩٣٩ الى يونيو سنة ١٩٤٠ حافلة بالأحداث الخطيرة ففيها أعلنت الحرب العالمية الثانية ودخلت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى طور التنفيذ الجدى · وقامت وزارة على ماهر بما اقتضته الظروف ، فأعلنت الأحكام العرفية وأقر البرلمان اعلانها وأصدرت التشريعات التى تطلبتها الحالة الجديدة كتشديد العقوبات على الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، ونص على أن هذه العقوبات تسرى على من

حسين سرى

يرتكب تلك الجرائم اضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر ، والعمل ضد عدو مشترك ، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى الى الفت فى عضد الأمة .

وزار على ماهر السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠،وكانت زيارة ناجحة أعادت ذكر مصر الى نفوس السودانيين بعد أن طالت القطيعة بين البلدين منذ سنة ١٩٢٤ ، حينما ترك الجيش المصرى السودان تحت ضغط البريطانيين وخضوعا للانذار الذى وجه الى مصر على أثر مقتل السردار سير لى ستاك .

وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت قد أعلنت منذ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، الا أن خطرها ظل بعيدا عن مصر ،وفيما عدا القرارات والتشريعات التى استلزمها تنظيم الجبهة الداخلية بالتطبيق لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يكد الناس فى مصر يشعرون بقيام الحرب . وظل الحال هكذا الى أن كان اليوم العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، اذ أعلنت ايطاليا الحرب على فرنسا وانجلترا . وهنا شعر المصريون أن الخطر يقترب منهم ، وان الحرب التى ظلت نحو سنة ، وهى مناوشات محدودة بعيدة ، أضحت على أبوابهم .

واجتمع البرلمان فى جلسة سرية يوم ١٢ يونيو حيث أفضى رئيس الحكومة فى كل من المجلسين ببيان عن سياسة الحكومة بعد دخول ايطاليا الحرب ، وخلاصتها تجنيب مصر ويلاتها مع التزامها بما ورد فى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦

ويظهر أن السفارة البريطانية شعرت أن وزارة على ماهر ليست هى الوزارة المطلوبة للموقف الجديد ، فنسبت اليه والى السراى ميولا محورية نحو ايطاليا . وقدمت تبليغا شفويا بالانذار الى السراى ، قالت فيه ان التعاون غير ممكن بينها وبين الوزارة الحاضرة .

وتشاور الملك السابق مع الزعماء فى الموقف ، فأشاروا بقبول استقالة الوزارة . وتمسك مصطفى النحاس بوجوب تأليف وزارة محايدة لاجراء انتخابات حرة .

وقبلت استقالة على ماهر فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وهكذا سارت الأمور على غير ماقدر وقدرت كثير من الهيئات والجماعات فى مصر . ووردفى كتاب الاستقالة الذى وقعه على ماهر مايشعر

بأن الاستقالة تمت تحت ضغط خارجي . والواقع ان هذا صحيح، فلو لم تتدخل دار السفارة البريطانية ماكان على ماهر غادر كرسي الحكم ، وما كانت السراى فرطت فيه فى هذا الوقت بالذات .

على أن استقالة على ماهر بالصورة التى تمت بها وفى الظروف التى أحاطت به ، جعلت منه بطلا شعبيا ، وأصبح له مقام ملحوظ فى أوساط الشباب وأوساط الشعب بصفة عامة . فقد عرف أنه وقف فى وجه الانجليز ، وأنه أصر على أن تبقى مصر بعيدة عن الحرب ، ولم يكن بصفة عامة مندفعا فى تأييد كل مايطلبه البريطانيون من مطالب تتعلق بالحرب والضرورات التى نتجت عنها .

وبذلت مساع لتاليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس ولكنه رفض قبول هذا الحل فصدر فى ٢٨ يونيو مرسوم بتاليف الوزارة برياسة حسن صبرى . وكان بين أعضائها ممثلون للأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى وعدد من المستقلين .

ويلاحظ بصفة عامة ازدياد عنصر المستقلين فى الوزارات التى ألفت منذ ١٩٣٨ تحت ظل البرلمان السعدى الدستورى . وليس ازدياد هذا العنصر شيئا مقبولا فى نظام برلمانى قائم على أحزاب اليه ، وكانوا من غير شك ورقة رابحة فى يد السراى ، لأنها وشعور المرشحين بأن الأحزاب التى تؤيد الحكومة مكروهة ، واغتباط السراى بكثرة عدد المستقلين واحتضانها اياهم ، كل أولئك ساعد على ازدياد عددهم حتى بلغ ٥٥ فى البرلمان المشار اليه ، وكانوا من غير شك ورقة رابحة فى يد السراى ، لأنها كانت الجانب الذى ينحازون اليه فى كل خلاف يقع . ثم ان الكثيرين منهم ، وقد رأوا ازدياد عنصر المستقلين فى التشكيلات الوزارية ، ضاعفوا من انحيازهم الى جانب السراى .

وقد بلغ من كثرتهم فى هذا البرلمان ، أنهم فكروا فى بعض الأوقات فى تاليف جبهة لهم ، أعنى فكروا فى تاليف مايقرب أن يكون حزبا ، لا بالآراء المتفقة والنظريات المتقاربة فى الاصلاح، ولكن بحكم أنه أصبحت لهم مصالح ، وأصبح الوزراء يختارون منهم الى حد أن عددهم رجح فى بعض الاحيان عدد الوزراء من السعديين أو الدستوريين .

أحمد حسنين

ووقع فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ حادث مهم ، لعل الكثيرين لم يلتفتوا اليه حينئذ ، ونعنى به تعيين أحمد محمد حسنين رئيسا لديوان الملك ، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا منذ تركه على ماهر لتولى رياسة الوزارة الى أن استقال منها فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠

وأغلب الظن أنه لم تكن هناك حاجة ماسة الى شغله وعلى ماهر رئيس للوزارة ، فهو مستشار السراى الأول حينئذ وهو رجلها الذى تعتمد عليه ، أو لعله حسب الأمر كذلك ، ولعله أراد بتركه شاغرا ان يعود اليه اذا اضطرته الظروف ، أى ظروف ، لترك منصب الوزارة .

ولكنه لم يكن يعرف — أو كان يعرف ولم يستطع للأمور دفعا ولا تحويلا — أن تيارات أخرى كانت تتجاذب الملك الجديد، وأنه كما حاول هو أن يستولى عليه ، بذل آخرون نفس المحاولة .

وبدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان بعد نحو شهر من ترك على ماهر مركز الحكم . وبذلك خرجت السراى تقريبا على نفوذ على ماهر أو أخرج هو من حسابها .

ولا شك أنه شعر بألم شديد لتعيين أحمد حسنين فاق ألمه لاضطراره الى الاستقالة ، لأنه فقد بذلك المستند الذى جعله قدر أنه سيظل رابضا فيه ، قاعدة سياسته ، والخط الذى يوجه الأمور على ما يشاء .

أحمد حسنين

ويعد يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ ، وهو يوم تولى أحمد حسنين رياسة الديوان الملكى تاريخا فاصلا فى حياة على ماهر فحتى هذا التاريخ ، وسواء فى

حياة الملك فؤاد أو منذ تولى فاروق العرش ، كان على ماهر رجلا أثيرا لدى السراى ، أما بعد هذا اليوم فمن كان يدرى ماذا يكون هو بالنسبة للسراى .

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية ، لما ضاق على ماهر بالأمر ولتوقع أن يتخلص منه . ولكن الوضع كان على العكس من ذلك . فان أحمد حسنين رجل دارس فاهم ، لبق ، مهذب ، عارف بالتيارات والاتجاهات ، جمع الى ثقافته الغربية الماما كافيا بالحياة المصرية . وكان على صلات حسنة بالانجليز وعلى صلات وثيقة بالعائلة المالكة .

وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيرا فى السياسة المصرية . وقد يسجل له التاريخ أنه حمى الملك السابق كما يسجل له أنه عجل بانهيار عرشه . فهناك خطوط لاتزال غامضة فى هذه الفترة من تاريخ مصر . ولكن الرجل كان شبيها بعلى ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى .

ويظهر أنه تمرس بحياة القصور وما يزكو فيها من دسائس وتيارات . ووعى كل شىء من هذه الناحية وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة . وقد أدرك منذ اللحظة الأولى التبعات الثقيلة التى ألقيت على عاتقه ، وأدرك أنه أضحى أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر ، وان وجود قوة شعبية لاتكرهه فى هذا الوقت ، ولكن من الممكن أن تكرهه فى أى وقت ، أمر لايمكن السكوت عليه ، ولا بد من التمهيد للقضاء عليها .

وكما فعل على ماهر ، أراد أحمد حسنين أن يخلق من الملك السابق شخصية مقدسة ، تدين لها الجماهير بالحب والولاء صرفا لها عن الولاء للدستور . وكان ممكنا أن يخدم أحمد حسنين الملك السابق بخير من هذه العقلية ، لو حاول أن يحفظ ولاء الشعب للدستور والملك على السواء . ولكنه سلك الطريق نفسه الذى حاول أن يسلكه على ماهر . أراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب ، لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ، ولكن لكى يحكم هو من ورائه .

وكما فكر على ماهر ، فكر أحمد حسنين . ظن أنه وضع الملك السابق فى جيبه وأنه يستطيع ، بما توفر له من لباقة وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ، أن يوفق خيرا مما وفق على ماهر .

ولعله كان يضحك ـ وهو الأمين الأول للقصر ـ حينما كان يلمح مجهودات على ماهر للسيطرة على الملك السابق وحينما كان يلمح نيات رئيس الوزارة ورئيس الديوان قبل ذلك ، فقد كان واثقا من الأرض التى يقف عليها ، مطمئنا الى أن دور على ماهر موشك على نهايته ·

حسن صبرى ··

ولم تطل حياة وزارة حسن صبرى ، وان كان الرجل فيما يظهر قد حاول أن يتقرب من حزب الأغلبية ويوثق صلاته به ·ووقع خلاف فى البرلمان ومجلس الوزراء حول سياسة مصر ازاء دخول ايطاليا الحرب وبدء الهجوم على حدود مصر الغربية ، اذ رأى السعديون أن تدخل مصر الحرب فعلا ، لأن ترك الدفاع عن الاراضى المصرية للبريطانيين وحدهم غاض من الكرامة · ولكن الاغلبية لم توافق على هذا الرأى ، وتمسكت بالموقف الذى ارتأته وزارة على ماهر من تجنيب مصر ويلات الحرب ·

واستقال الوزراء السعديون من الوزارة وشغل حسن صبرى مراكزهم بأشخاص من المستقلين فزادت صفة المستقلين وضوحا، وتفكك المظهر البرلمانى تفككا داعيا الى مزيد من الأسف · فحتى هذا البرلمان المشكوك جدا فى مدى تمثيله للشعب انقلب صورة لاحقيقة لها · رئيس الوزارة مستقل وثلاثة أرباع الوزراء مستقلون ، فكيف يمكن أن يسمى هذا الوضع دستوريا ؟ ·

الواقع أنه اذا نظر الى محمد محمود رئيس الوزارة الأولى منذ اقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ ، على أنه رجل معتدل من حيث ميله الى الانجليز وميله الى السراى ، فان على ماهر الذى تلاه كان أميل الى السراى منه الى الانجليز ، وجاء حسن صبرى ليعيد لتوازن ، فقد كان أميل الى الانجليز ·

أما البرلمان فاضحى شيئا فشيئا لاقيمة له · ووضح ان السلطان مصدره السفير البريطانى والسراى · فالكرة هنا كان يتقاذفها اثنان بينما وقف الشعب ، وكأنه متفرج مكبل بالاحكام العرفية ، ومكبل بضرورات الحرب وازدياد سلطة الجيش المحتل ·

حسن صبرى

ووقعت مأساة أليمة فى ١٤ نوفمبر سنه ١٩٤٠ ، اذ بينما كان حسن صبرى يلقى خطاب العرش ، اذا به يسقط على الارض مغمى عليه وسرعان ما فقد الحياة وذهب من على المسرح رجل مهما يكن الرأى فيه ، فقد بذل ما استطاع فى الظروف العصيبة التى أحاطت به رجاء أن يوفق بين مختلف التيارات .

ولكن اعتراضنا عليه هو اعتراضنا على كل مصرى ولى الحكم أو قبل أن يليه دون استناد الى برلمان يمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، فان وجود هؤلاء الاشخاص واستعدادهم فى كل وقت لكى يلعبوا أدوارهم ويجروا انتخابات على هوى السلطات الحاكمة هو الذى مهد للقضاء على الفكرة الدستورية ، وأضعف الفرصة لنمو الشعب نموا سليما من هذه الناحية .

حسين سرى ..

وولى الوزارة حسين سرى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو مستقل ، لم يعرف عنه أنه اشتغل بالسياسة ، فقد كان موظفا كبيرا فى وزارة الاشغال ثم اختير لمنصب الوزارة مرة أو مرتين ، وها هو يرقى الى « منصب رئيس الوزارة » ولا مثيل لهذا فى أى بلد دستورى .

لم يكن حسين سرى معروفا من الرأى العام ، فهو ليس رجلا عاما . كل مايعرفه الناس عنه أنه موظف كفء أمين شديد فى معاملة مرؤوسيه مكروه منهم . أما جمهور الشعب فلايكاد يعرف شيئا عن اتجاهاته فى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع ، فاذا أضيف الى ذلك أنه لاحزب له ، وضحت السخرية الشديدة بالشعب ..

وفى أى بلد دستورى حين يلى منصب الوزارة أحد من الناس ، يعرف الشعب اتجاه الحكومة فورا مما يعرف عن رئيسها وعن آرائه ومعاركه الانتخابية أو بياناته وخطبه وتصريحاته ومقالاته وحزبه الذى ينتمى اليه ، وحتى اذا كان مستقلا عرفه الناس

باشتغاله بالمسائل العامة واشتراكه فيها . أما ان يلي الوزارة موظف كبير لاصلة له بالرأى العام فى قليل أو كثير فكان بمثابه ارتداد الى وزارات ماقبل ثورة سنة ١٩١٩ ، حين كان منصب الوزارة مجرد ترقية طبيعية لموظف كبير أو موظف أوشك أن يحال الى المعاش .

وأغلب الظن أن اختيار حسين سرى لمنصب الوزارة جاء برضاء من السفارة البريطانية لأن ميوله لم تكن ضد بريطانيا ، كما قوبل بارتياح من السراى لصلة المصاهرة القائمة بين العائلتين حينئذ .

وبينما خرج السعديون من وزارة حسن صبرى لاختلافهم واياه بشأن دخول مصر الحرب ، اذا بهم يدخلون وزارة حسين سرى فى أواخر يوليو سنة ١٩٤١ . ولسنا نعرف فيم خرجوا وفيم دخلوا ؟ هل تغيرت الظروف بين خروجهم فى سنة ١٩٤٠ وعودتهم فى سنة ١٩٤١ ؟ هل أعلنت مصر الحرب كما كان يريد السعديون ؟ .. كلا لم يحصل شيء من هذا ..

لغز لاشك ينبغى أن يضاف الى عشرات الالغاز والمتناقضات التى شاهدناها فى السياسة المصرية . ولكن المسائل سارت أقسى وأقوى من كل انسان وكل حادث . فقد اضطربت شئون التموين اضطرابا لامثيل له ، وهتف الناس فى الشوارع «نريد الخبز» وقامت مظاهرات تهتف «الى الامام ياروميل» وأضحت الأمور كئيبة والمستقبل مظلما ، والحرب تشتد وتقسو ، والانجليز مشفقون من نتائج الاضطراب على معركتهم الكبرى ضد الايطاليين والالمانيين .

٤ فبراير ١٩٤٢

وقدم حسين سرى استقالته فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ فكانه قضى فى الحكم نحو ١٥ شهرا ، تجمعت خلالها كل أسباب القلق، لكى تشير الى الحادث الخطير الذى وقع يوم ٤ فبراير .

ولا نعيد ماحدث فى هذا اليوم ، ولكننا نلخصه فى أن الانجليز تقدموا بانذار الى الملك السابق فاروق بأن يعهد برياسة الوزارة الى مصطفى النحاس وأن يجيب كل طلباته . وقد رويت روايات متعددة عما حدث فى هذا اليوم . وانه لمن العسير أن يتمكن أحد من تبين وجه الحق فى هذه الروايات ، لما حوته من أخبار وتفصيلات يناقض بعضها بعضا .

ولكن الواقع الذى لاسبيل الى الشك فيه أن الانجليز فرضوا على السراى أن تقبل مصطفى النحاس رئيسا للوزارة ، وأنه جاء الى الحكم بعد انذار بريطانى شديد اللهجة سندته قوة عسكرية حاصرت سراى عابدين .

وكان هذا العمل فى جملته وتفصيله اعتداء صريحا على استقلال مصر ونقضا لنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ وتدخلا فى عمل يعد من أخص شؤون السيادة المصرية التى قررتها المعاهدة نفسها .

وما من شك فى أن الحادث لم يكن ابن يومه بل تضافرت على بلوغه عوامل متعددة ، منها سياسة السراى ومحاولة استئثارها بالسلطة وعدم اكتراثها بقوة الشعب والظن بأنها مستطيعة أن تنفرد بمواجهة الانجليز وحل المشاكل الناتجة من الحرب . والمسئول عن هذه السياسة هم الرجال الذين استخدمتهم السراى وقربتهم وأدنتهم واستمعت الى مشورتهم ، وكان الملك لايزال حدثا قليل التجربة . سياسة على ماهر، وسياسة أحمد حسنين، وقبول رجال مثل محمد محمود واسماعيل صدقى وعلى ماهر وحسن صبرى وحسين سرى وعشرات الوزراء والنواب والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركوا فى برلمان ووزارات لاشأن لها ولا اعتبار عند الشعب .

ثم الانجليز الذين مهما يكن موقفهم ، فقد خرجوا على شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحنثوا بالكلمة التى أعطوها ، ثم النحاس وأعضاء الوفد الذين قبلوا أن ينفذوا هذا الانذار .

ان المسئولية يجب أن توزع على هؤلاء جميعا فان الحوادث لاتقع اعتباطا ، وانحراف الأمور الى المبلغ الذى بلغته يوم ٤ فبراير كان نتاج سلسلة طويلة من الاخطاء ترجع الى أطماع شخصية . وقد دافع كثيرون من الوزراء الذين شهدوا اجتماع سراى عابدين فى يومى ٣ فبراير و٤ فبراير عن سيادة الدولة، ونسوا أن الكثيرين منهم أساءوا الى سلطة الشعب ونقلوا سلطته الى السراى دون حق ودون قانون ودون دستور ، بل بقصر نظر عجيب . اذ حسبوا ان الأمة لاقيمة لها وأنهم مستطيعون أن يواجهوا المشاكل بعبقريتهم وكفايتهم وسعة حيلتهم ، ولكن العبقرية والكفاية وسعة الحيلة خانتهم جميعا . واصطدموا آخر الأمر بالحقيقة المرة ، وهى أنهم جميعا لاقوة لهم ولا قيمة ازاء انذار يأتيهم من أصحاب القوة الفعلية فى البلاد .

ولو انحازوا جميعا الى سلطة الشعب ، ولم يلعبوا أدوارهم التى لعبوها منذ سنة ١٩٣٨ ورفضوا أن يخرجوا على ارادة الجماهير الغالبة ، لانتفى السبب أو على الأقل لفقدت السفارة البريطانية التكأة التى اعتمدت عليها وهى تفرض مصطفى النحاس فرضا . ونعنى بالزعم بأنها تدافع عن الرجل الذى يثق فيه الشعب .

ولو كانت الأمور فى مصر تسير سيرة دستورية صحيحة ، وبدا للانجليز أن يتدخلوا ، لما وجدوا فى الشعب انسانا واحدا يعطيهم الحق فى هذا التدخل أو يقبله . ولكن الواقع أنهم وجدوا كثيرين من الوزراء والساسة والنواب والشيوخ وعامة الشعب ، وماذا صنعوا ؟ أنهم لم يزيدوا على أن ردوا الحق الى أصحابه .

ان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها فيها . وقد حاول كل واحد أن يبرىء نفسه منها ، ولكنها تلبسهم جميعا . ويشتركون فى مأساتها ، كل بقدر ماكان له من توجيه وأثر .

ولا ريب أنه كان حظا سيئا جدا لأحمد حسنين أن يقع

الحادث فى عهده ، وقد حمله الكثيرون تبعة ترك الأمور تسير الى هذا الحد ، وقالوا أنه كان مستطيعا أن يحذر مقدما بوقت هبوب العاصفة ، ويجمع الحيام قبل أن تقتلعها من أوتادها ، ولكنه لم يفعل .

وقد اختلف الرأى فى الشعب ازاء ٤ فبراير . ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطانى ، قبلوا وفى ظروف كثيرة ، مثله وأسوأ منه وارتضوه . فتحمسهم من أجل السيادة المصرية لم يكن تحمسا خالصا ، وانما كان لان الاعتداء على هذه السيادة لم يكن فى صالحهم .

ومن الغريب أن بعض الساسة رأى أن تأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس يعد فى نظره عدم خضوع للانذار وان تأليفها وفدية خالصة خضوع كريه للانذار .

وأجريت الانتخابات فى مارس سنة ١٩٤٢ وفاز الوفد — كما كان متوقعا — بأغلبية كبرى . وآلت اليه مسئولية الحكم جميعا . وكان واضحا ان سلطة السراى أصيبت بصدمة كبرى ، وانها اختفت أو كادت من المسرح ، وبرزت بدلا منها سلطة الحكومة المستندة الى الشعب والى تأييد واضح من السفارة البريطانية ، كلما جد خلاف بينها وبين السراى .

وقد تمت فى عهد الوزارة بعض الأعمال التى تنم عن اتجاهات شعبية والتى ألفت فى مجموعها دفعة الى الأمام . فقد أنشىء ديوان المحاسبة . ووضع قانون لنظام هيئات البوليس ، وجعل التعليم الابتدائى مجانا ، وصدر قانون يلزم الشركات باستخدام اللغة العربية ، وصدر قانون تحويل الدين العام وقانون استقلال القضاء ، وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون نقابات العمال فضلا عن اصلاحات أخرى كانشاء المجموعات الصحية والعناية بانهاض الريف .

ولم تكن الأمور ميسرة أمام الوزارة ، كما كان يبدو للنظر السطحى السريع . فقد كانت السراى ومن حولها من أنصار وطامعين ، وكانت الأحزاب غير الوفدية ومن حولها من أنصار وطامعين يتربصون بالوزارة الدوائر . وكانت الوزارة نفسها تواجه ظروفا قاسية ناتجة من حالة الحرب . وكان انحيازها المستمر الى تحرى الرغبات البريطانية فرصة استغلها خصومها

فاضعفوا مركزها من الناحية الشعبية . ثم ان شعورها بالسلطة وتفردها بها وقيام الأحكام العرفية ، كل أولئك مهدلها أسباب حكم أقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الديموقراطي السليم .

فاعتقلت الحكومة عددا من الأشخاص . وأسرفت فى تفسير هذه الضرورة ، فشمل الاعتقال بعض خصومها دون أن يكون لهم شأن فى الاضرار بمجهود الحلفاء الحربى . كما أنها أسرفت أيضا فى مكافأة أنصارها من الموظفين ، وأساءت الى الآخرين ممن ليسوا من أنصارها .

ولم يكن لها أن تحتج بأن الوزارات الأخرى تفعل ذلك، فان لها اعتبارا آخر ، لأنها الوزارة التى تستند الى الدستور وسلطة الشعب . ومن واجبها أن تقر التقاليد الدستورية السليمة ، حتى لاتخلق لها خصوما ، وحتى لاتجعل الناس أو بعضهم على الأقل ، يكفر بالدستور وحكم الشورى ، ولا ينظر اليهما الا على أنهما وسيلة لتغليب طائفة على طائفة ، وليسا وسيلة للحكم السليم لخير الشعب كله دون تفرقة أو تمييز .

واذا كان الحكم الدستورى أصلا له خصومه فى مصر ، وله السلطات التى تضيق به ، فلم يكن يقبل من الحكومة الدستورية أن تعطيهم السلاح الذى يقاتلونها به ، وأن تمكنهم من الحملة عليها وتأليب الشعب عليها . ومن المؤكد أنها تعرف جيدا أن انحياز الانجليز لها انحياز مؤقت ، وأن تأييدهم اياها سيذهب يوما من الأيام . واذا كانوا قد فرضوها فرضا وأيدوها تأييدا فانهم لم يفعلوا ذلك احتراما لارادة الشعب واضعافا للسراى من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل مصلحتهم ، فقد أرادوا أن تكون فى الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا الى أن الشعب لن يضر بهم والمعركة متقدة حامية .

ولأمر ما أصر سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) على أن يتولى الوفد الحكم ، فكان يجب أن يفطن الوفد للموقف ، ويدرك الحقائق المستترة وراءه والنيات الخفية التى تتربص بالوزارة الدوائر ، وقد أنجزت الوزارة أعمالا على أعظم جانب من الأهمية لخير الشعب أشرنا الى بعضها من قبل ، ولكن سيرتها فى التعرض لحرية خصومها واحتضانها أنصارها وماأخذ

عليها من تفريق فى المعاملة ، وكل أولئك كان له أثره السيء فى نفوس الشعب .

وقد لاتكون هذه الأعمال المنتقدة سببا كافيا لانصراف التأييد الشعبى عنها ، ولكنها كانت وسيلة للتشهير بها ، وكانت سببا من الأسباب العديدة الأخرى التى أضعفت التحمس للوفد ، ومن ثم هدت فى كيان النظام الدستورى ، وجعلت بعض الناس من ضعاف المعرفة أو المتعجلين يؤثرون أنواعا أخرى من الحكم .

فصل مكرم عبيد ..

وفى شهر يوليو سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد . وكان العارفون بسير الأمورالداخلية للوفد يتوقعون شيئا من هذا ، فقد اعتاد مكرم أن يكون مسيطرا . وكان مقربا من سعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس . ومهد له هذا التقرب مع ماطبع عليه من ذكاء ولباقة وقدرة خطابية ، السبيل الى أن يصبح الشخص التالى لرئيس الوفد ان لم يكن الشخص المحرك لسياسته .

وقد نال مكرم عبيد مركزا شعبيا ممتازا منذ كان سعد زغلول رئيسا للوفد . ومن المؤكد أن بعض أعضاء الوفد أمثال ماهر والنقراشى كانوا ينفسون عليه هذه المكانة ، ويشعرون أنه أخذ مكانا لايستحقه ، أو يستحقه أحدهما أكثر منه . ولكن شخصية سعد زغلول المسيطرة واحترام الجميع اياه ، حال دون ظهور أى خلاف أو لغط فى هذا الشأن .

فلما آلت رياسة الوفد الى مصطفى النحاس ، حسب البعض أن مكرم سيتخلى عن مكانه ، فاذا به يستبقيه ، ويزداد نفوذا وتأثيرا . وما من شك أن بين الأسباب التحتية التى أدت الى خروج ماهر والنقراشى من الوفد ، المكانة التى كان يتمتع بها مكرم عبيد والتأثيرالذى كان له . ولسنا نعرف من من الفريقين كان مطلوبا منه أن يتسامح لكى يبقى بناء الوفد سليما ، هل هو مكرم عبيد وما له من أنصار وما له من سلطان على رئيس الوفد أم هما ماهر والنقراشى وما أثر عنهما من رجاحة العقل ورزانة التصرف وايثار التضحية من أجل الخير العام ؟

الانشقاقات من الوفد

عندنا أن الانشقاقات التى حصلت فى الوفد كانت ضرورة من ضرورات افتراق الآراء والامزجة والاتجاهات السياسية وليست كما يظن البعض ، وكما يبدو من ظاهرها انشقاقات شخصية اقتتالا على السلطة والنفوذ . فان الفريق الأول الذى انشطر من الوفد بسبب اختلاف وجهات النظر فى مشروع ملنر ، فعل ذلك لأنه كان يرى أن يسلك فى الواقع سياسة أكثر اعتدالا مع الانجليز . وهذا الفريق هو الذى ألف فيما بعد أو اشترك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين .

ليس صحيحا اذن أن السبب الأساسى فى الانشقاق هو ماقيل عن دكتاتورية سعد . نعم قد يكون هذا هو السبب الظاهر أو السبب المباشر ، ولكن السبب الأصيل الأعمق هو شعور المنفصلين ان وقت الافتراق فى الرأى بينهم وبين سعد زغلول وكتلته قد حان .

ومن يتابع ماوقع فى الوفد من استقالات ، أو ما أصدره من قرارات بفصل بعض الأشخاص ير أنه انما جاء وليد حوادث سياسية اختلفت فيها الآراء أو ظن البعض أن الاستقالة أو الانفصال يدنيه من تحقيق أغراض خاصة ، أو من تحقيق مصلحة عامة يراها هو على صورة من الصور .

وقد نشأ الوفد أول أمره كتلة كبرى بزعامة شخصية لاشك فى سيطرتها وقوتها هى شخصية سعد زغلول . وكان مطلبه حينما أنشىء مقاومة الانجليز ودعوة الشعب الى الجهاد لتحقيق الاستقلال . وهذا غرض عام ، يشترك فيه جميع أفراد الشعب ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ ثورة شعب . وفى ثورات الشعوب لاتحدد الأهداف بالتفصيل ، ولكنها تتخذ لنفسها شعارا يجمع بين الكل ، ويستهوى الأفئدة والقلوب .

وقد انضم الى ثورة سنة ١٩١٩ الأمراء والوزراء والملاك الكبار والصغار والموظفون والتجار وكل طبقة من طبقات الشعب ، على بعد مابين مصالحهم من تضارب وتناقض . ولم يكن

ممكنا ولا معقولا ، والثورة تجرى الى غايتها والجهاد يطول بها ، والحلول تعرض عليها ، والتلويح بالمكاسب والمغانم يجىء من هذا الجانب أو ذاك ، أن يظل بناء الوفد ـ كما بدأ ـ سليما من كل سوء • فان الآراء اذا كانت قد اتفقت وتوافقت على المطالبة بالاستقلال ، وهو مطلب عام ، فلا بد أن تختلف أو على الأقل لا بد أن ينفسح بينها مجال التوافق والتباعد حول الوسائل والتفصيلات • وهذا هو ما حدث • وكان مظهره الانشقاقات الكثيرة فى الوفد من وقت الى آخر •

وأكبر دليل على ذلك أن هذه الانشقاقات استتبعت اختلافا فى مسالك السياسة المصرية • والمتأمل يجد أن كل الأحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطنى ، انشطرت عن الوفد أو صدرت عن أشخاص كانوا أصلا من أنصار الوفد ، فالاحرار الدستوريون وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية ، تألفت من أشخاص انفصلوا عن الوفد فى هذا الوقت أو ذاك •

وقد افترقت مذاهبهم فى الأحزاب والحكم ، واختلفت فيما بينهم وسائل الاقتراب من المشاكل السياسية والاقتصادية ، والدستورية • ولم يكن هذا الافتراق والاختلاف الا سببا من الأسباب التى أدت الى انفصالهم عن الوفد •

وليس صحيحا ما يزعمه البعض ، وان كان ظاهر التصرفات يؤيده ، من أن السياسة المصرية جرت أبدا على اعتبارات شخصية ، وان الأحزاب المصرية جميعا متفقة فى أغراضها ووسائلها • ولا اختلاف بينها الا الاختلاف على الرياسات والأشخاص •

ليس هذا الكلام صحيحا فى جملته ولا تفصيله • وليس معنى ذلك أننا نبرىء السياسة الحزبية المصرية من العنصر الشخصى ، فالصحيح أنه ملحوظ فيها كما هو ملحوظ فى أية سياسة حزبية فى أى بلد من البلاد ، فليس الأشخاص الا مظهرا معبرا عن رأى واتجاه وتفكير وخلق ، فسير الشعب وراء زعيم معين ، هو فى الواقع تأييد لما يمثله بشخصه من آراء وتصرفات وخلق وخطة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع • وقد أخذ على الشعب المصرى أنه لم يؤيد عدلى يكن أثناء مفاوضاته مع لورد كرزون فى سنة ١٩٢١ ، وقيل فى باب التندر أن الشعب كان يهتف « الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى »

وليس فى هذا مايعاب ، فان الشعوب تعبر فى تحمس عن آرائها. وهى كانت تثق فى سعد زغلول ، وتؤثره بالمحبة والتأييد على عدلى ، فمن قبيل الالحاح فى اثبات رأيها والتحدى لمن حرموها حقها الطبيعى فى اختيار من يتفاوض باسمها ، هتف الشعب هذا الهتاف .

والواقع أن عدلى كان أكثر اعتدالا من سعد زغلول بينما كان سعد زغلول يمثل الروح المصرية المتشددة فى المطالبة بحقها تمام التمثيل . ثم ان سعد زغلول نبع من الشعب وله جهاده القديم الذى يعرفه الشعب ، وهو بطل ثورة سنة ١٩١٩ الذى ففى أول ما قامت الثورة ، وكان هدف الاضطهاد والتشريد من السلطات البريطانية ، بينما كان عدلى ينعم مرفها فى قصره وبين خدمه وحشمه .. أى عقل وأى منطق هذا العقل والمنطق الذى يريد من الشعب أن يهتف لعدلى ويسير وراءه ، ويترك سعد زغلول يسير وحده .

ولنعد الى الأحزاب التى انشطرت من الوفد ، وقيل أنها فعلت ذلك لأسباب شخصية ، لنرى أن الافتراق فى سياستها كان افتراقا واضحا وجوهريا ، وهو أبرز مايكون حينما نقارن بين سياسة كل حكومة من حكومات هذه الأحزاب ، وقد وليت جميعا الحكم منفصلة أو تكاد .

وليه حزب الأحرار الدستوريين مستقلا أو يكاد فى سنة ١٩٢٨، فعطل الدستور وضغط على الحريات وأنشأ فى مصر مايسمى بحكم البيوتات ، وكان مهادنا للسراى ، معتدلا مع الانجليز ، وحاول أن يصرف الشعب عن مطلبه فى الاستقلال والدستور بالدعوة الى الاصلاح الداخلى .

ووليه حزب الاتحاد منفصلا أو يكاد فى سنة ١٩٢٥ وشطرا من سنة ١٩٢٦ ، فكان تكأة للسراى ، لاينفذ غير ارادتها . وقد عطل الدستور والحريات وحاول أن يصدر قانونا بتقييد تنظيم الجمعيات السياسية .

ووليه حزب الهيئة السعدية مستقلا أو يكاد فى سنة ١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ فقبل أن يجرى انتخابات فيها زيف وضغط وقام فى الحكم مستندا الى السراى نصف استناد ، ومحاولا أن يقيم حكما وسطا لاهو حكم الشعب الخالص ولاحكم السراى الخالص .

وولى الوفد الحكم فكان له طابعه المعروف الذى يميزه .

الاحزاب .. لم تكن نسخا متكررة ..

هذا العرض السريع يدل على أن الاحزاب المصرية لم تكن نسخا متكررة كما يظن البعض ، ولم تكن على غير افتراق فى السمات والاغراض والوسائل وأساليب التناول للمسائل ·

لذلك لانعتقد أن خروج ماهر والنقراشى من الوفد كان لمجرد الاقتتال على السلطة ، وانما كان لافتراق التفكير والفهم فى وسائل الاصلاح والحكم · ولوكان مكرم تنازل عن سلطته فى الوفد لماهر والنقراشى ، لما تغير الأمر كثيرا ، فيما عدا احتمال تأجيل خروجهما بعض الوقت ·

ولو ظل الأمر لمكرم عبيدفى الوفد كما يحب ، لما كان محتملا الا أن يخرج أيضا · فهذه الانفصالات وهذه الاحزاب الجديدة كانت نتائج لا بد منها أولا ـ لانتهاء ثورة سنة ١٩١٩ بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فان الذى جمع الوفد حتى هذا التاريخ لم يكن الاتفاق فى مذاهب الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، ولكن الاتفاق فى مقاومة النفوذ البريطانى ومحاولة التخلص منه وثانيا ـ لان الوقت قد حان لظهور الافتراق الطبيعى على هذه الأسس والمذاهب ·

هذا فيما يتعلق بالانشقاقات التى حصلت بعد سنة ١٩٣٦ أما التى حصلت قبل هذا التاريخ ، فقد كان الدافع عليها ـ كما قدمنا ـ افتراق الرأى فيما يتعلق بأسلوب الاتفاق مع الانجليز وطريقة الحكم بتطبيق دستور يوسع من سلطة الشعب أم من سلطة السراى ·

ونعود الى متابعة الحوادث ، فنقول ان خروج مكرم عبيد من الوفد كان حادثا خطيرا لايقل من حيث أهميته عن خروج ماهر أو النقراشى · وقد كان هؤلاء الثلاثة أبطال جهاد طويل مر · وقد حسب البعض أن خروج مكرم من الوفد سيؤذيه أكثر مما

آذاه خروج ماهر والنقراشى ، فقد كان خطيب الوفد الذى يتمتع بشعبية كبيرة .

ويظهر أن مكرم نفسه حسب الأمر كذلك ، وظن أنه قادر أن يهد من بنيان الوفد ويجذب الكثيرين من أنصاره ، ولكن تقديره لم يكن صحيحا تماما . ومامن شك فى أن خروج رجال مهمين كالنقراشى وماهر ومكرم عبيد من الوفد قدأضعف كيانه الداخلى ، ولكنه على الجملة لم يؤثر فيما كان له من تأييدشعبى . واذا كان مكرم عبيد قد لقى بعض التأييد فى أول خروجه من الوفد ، فلم يكن ذلك لشخصه بقدر ماكان لسوءتصرف الحكومة الوفدية واندفاعها فى سياسة حزبية وضغط على الحريات بلغ حد اعتقال الكثيرين ، وعلى رأسهم على ماهر ومكرم عبيد ذاته .

وندع الوزارة والوفد قليلا لكى نرسم صورة للجو الذى كان يحيط بها وكانت عارفة به أو غافلة عنه . فقد كانت السراى ورجلها الأول أحمد حسنين تتحين الفرص لرد الضربة التى وجهها اليها النحاس ، حينما ولى الحكم ضد ارادتها وبتأييد من السفارة البريطانيـة . واذا كـانت السراى قد أقالت حكومة الوفد فى آخر سنة ١٩٣٧ ولم تجد مايحول بينها وبين حكم البلاد نحو أربع سنوات ببرلمان وحكومات على هواها ، فانها اليوم أشد شوقا ـ لكى تكرر هذه الاقالةوبصورة أشدوأقسى . واذا كانت العلاقات بينها وبين الوفد قد ساءت فى أواخر سنة ١٩٣٧ فانها اليوم أكثر سوءا ، بعد أن تجردت من كل سلطة تقريبا .

وكانت الحرب تسيرفى الصحراء الغربيةلمصلحة البريطانيين وحلفائهم ، وخاصـة بعد معركة العـلمين ، التى كانت نقطة تحول ، أدت الى أن خفت حدة التوتر فى الموقف داخل مصر وفى منطقة الصحراء الغربية . وكانواضحا لكل مدرك لتيارات السياسـة المصرية أن ابتعـاد الخطر عن مصر معنـاه تخلى البريطانيين عن تأييد الحكومة الوفدية . ويظهر أن هذا هو ما كانت تعرفه السراى تماما . ولم يضع أحمد حسنين الوقت فقد جعل همه طوال حكم وزارة الوفد من سنة ١٩٤٢ـ الى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، أن يظهر الملك السابق بمظهر الرجـل الوطنى ، وأن يظهر الحكومة الوفدية بمظهر المتساهل فى حقوق

الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين، وفى الوقت نفسه أدار حسنين حملة دعاية واسعة لصالح الملك السابق ، فاضاف له كل محمدة ممكنة ، وجعله يغشى المساجد . ولما أصيب فى حادث القصاصين المعروف مساء يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣، اتخذ منه فرصة لاستدرار العطف على الملك الجريح ، وجعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة .

وكان واضحا ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكومة ويحرجها . ثم أنها كانت مظهرا من التأييد الذى يحظى به الملك السابق ، غير أن كل هذه المظاهر لم تكن قط دليلا على أن الشعب يريد أن تعود السراى الى حكمه ، ولكنها كانت مجرد عطف لا دلالة له . وهذا هو الخطأ نفسه الذى وقع فيه على ماهر ، فقد ظن أن تحية الشعب للملك السابق فى غدوه ورواحه دلالة على أنه يمكن أن يقبل استئثار السراى بالسلطة. وقد أخطأ أحمد حسنين الخطأ نفسه .

ويظهر أنه كان ـ كعلى ماهر ـ يمهد لنفسه الوسيله لتولى الحكم . وفى ٢١ نوفمبر سنة١٩٤٣ قدم زعماء أحزاب المعارضة مذكرة الى مؤتمر مينا هاوس الذى شهده أقطاب العالم حينئذ ، ونستون تشرشل والمستر روزفلت والمارشال شيانج كاى شك وكثير من القواد العسكريين .

ولم تكن هذه المذكرة مفقودة الصلة بالتدبير الذى كان يدبر لاسقاط حكومة الوفد . وكانت المذكرة تجرى على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد فى سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية والواقع أن هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لا تعبر عن حقيقة لها وجود . فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة القائمة حينئذ ، وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد . والدليل على أن الأمر لم يكن سوى مناورة ، ان الوفد حينما ولى الحكم لم يتخذ أى اجراء عملى لتنفيذ ماجاء فى مذكرته ، وكذلك كان موقف الاحزاب الأخرى ، فأنها حينما وليت الحكم بعد ذلك بأقل من سنة نسيت كل ماطالبت به فى مذكرتها .

وقد لاح للقصر أن الأمور مواتية فى أوائل ابريل سنة ١٩٤٤ لاقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة برياسة أحمد حسنين ، واستشار السفير البريطانى ، فاتصل بحكومته فلم توافق

ومجرد التفكير فى اقالة وزارة النحاس يدل على أن نية السراى لم تصف قط لحكم النحاس وحزبه . ثم الالتجاء الى السفير البريطانى كان اقرارا ضمنيا بأن له الحق فى اقالة الوزارات واقامتها . ولعل السراى تعلمت من درس ٤ فبراير فلم تر أن ترتكب غلطة تؤدى الى تكراره .

ولكن الأمور تبدلت بسرعة . ففى ٨ أكتوبر أصدر الملك أمره باقالة وزارة النحاس . ومفهوم الحوادث أن ما كانت تعارض فيه بريطانيا فى ابريل لم تعد تر مانعا من وقوعه فى أكتوبر .

وكان خطاب الاقالة فى هذه المرة على نحو جديد . فقد جاء فيه أنه « لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم » .

وحق الاقالة ـ كما سبق أن قلنا ـ مقرر فى الدستور للملك . ولكنه مقرر بشرط ألا ينقل السلطة من الشعب الى الملك . وهو مشروط برد الأمر الى الأمة فى انتخابات حرة يستبين منها الرأى الصحيح للشعب . ولذلك نلاحظ أن السراى أصدرت حكمها فى أمور لايجوز أن يصدر الحكم فيها الا من الشعب . ومفهوم أمر الاقالة ان الوزارة لم تحكم حكما ديموقراطيا وأنها لاتعمل للوطن ، ولا تطبق أحكام الدستور ، ولا تسوى بين المصريين فى المعاملة ، وانها أخفقت فى توفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب .

ولسنا نعرف كيف يستقيم الأمر فى الانتخابات التى ينص الدستور على اجرائها ، وهذا الحكم الذى أصدرته السراى . ولنفرض ـ وهذا جائز ـ ان الانتخابات أسفرت مرة أخرى عن أغلبية وفدية كيف يكون موقف السراى ؟ .

مفهوم أمر الاقالة ، وهذا غريب ، ان السراى قضت على حزب معين أنه لن يلى الحكم ، وان الأمة لن تعطيه ثقتها .

أحمد ماهر

وفى نفس اليوم الذى وجه فيه الملك السابق أمر الاقامة الى النحاس ، وجه أمر تاليف الوزارة الى أحمد ماهر . وكان المتوقع أن يكون أحمد حسنين هو رئيس الوزارة الجديدة . ولعله آثر أن يدع لغيره مواجهة هذا الموقف غير الدستورى ، وتلقى الصدمة الأولى تمهيدا لتوليه الأمر فيما بعد .

وما أعجب المشابهة .. فان هذا أيضا هو مافعله على ماهر . فعلى أثر اقالة الوفد فى آخر سنة ١٩٣٧ ، دعى محمد محمود لتاليف الوزارة . والموقف فى الحالتين واحد . والتدبير واحد .

وانه لأمر مؤسف جدا ، وحادث أضيف الى حوادث مشابهة ، وبطل آخر من أبطال الكفاح الوطنى وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه آخرون هم على الترتيب أحمد زيور ـ ومحمد محمود ـ واسماعيل صدقى ـ وعبد الفتاح يحيى ـ وعلى ماهر ـ وحسن صبرى ـ وحسين سرى .

وانا لنرى خطأ أحمد ماهر أشق وأقسى . فهو رجل اشترك فى الكفاح الوطنى ، وكان من المقربين لسعد زغلول الاثيرين لديه . واذا كان هو وزميله النقراشى لم يتفقا مع النحاس والوفد فى سياستهما ، فلم يكن له ولا مما يقبل منه أن يرمى بنفسه فى أحضان السراى ، وأن يتخلى عن مكانه فى الكفاح الشعبى .

وقد أخطأ حينما زج بالهيئة السعدية فى برلمان سنة ١٩٣٨ فأخذت مقاعد ليست لها ، لأنها أخذتها بانتخابات لم تكن بعيدة عن الشبهات . وكانت التجربة القاسية التى مرت به وبحزبه وبرلمانه فى الفترة مابين ١٩٣٨ و١٩٤٢ كافية أن ترده عن الاقدام على تجربة جديدة .

وأغلب الظن أن الرجل اعتقد أن انصراف الناس عن الوفد

معناه أنهم انضموا اليه . والواقع أن مظهر الأمور حينما أقيلت حكومة النحاس كان يجعل مثل هذا الظن صحيحا . ولكنه نظر السطحيين الذين لايعرفون حقائق الأشياء ، ومن المؤكد أن أحمد ماهر لم يكن منهم ، فهو رجل واسع الفكر ، ديموقراطي النزعة ، عارف بتيارات الشعوب وانفعالاتها ، واذا كان الناس قد ضاقوا بالوفد وحكمه ، فانهم لم يفعلوا ذلك لكي يستبدلوا به حكم السراى أو حكما تسنده السراى وترعاه .

ثم ان الوفد كان صاحب أغلبية واضحة فى البرلمان . ولم يكن تأييده فى الشعب قد ضعف الى حد أنه أصبح ذا أقلية فيه . وما كان يبدو من مظاهر فى المدن بين طلاب الجامعات أو بعض فئات العمال لم يكن وحده دليلا يكفى لاقالة وزارة تتمتع بأغلبية برلمانية كبيرة .

ولو ترك الوفد فى الحكم الى أن يستوفى مدته الدستورية ، وظلت الاحزاب الأخرى تعارضه وتوضح أخطاءه للشعب وتمت للبرلمان الوفدى مدته الكاملة وأجريت انتخابات طبيعية ، لكان من المؤكد أن يفقد الوفد أغلبيته ، وتكسبها الأحزاب الأخرى أو على الأقل كان من المؤكد أن يزداد مركز الاحزاب المعارضة قوة فى البرلمان ، فيصبح لها فيه عدد كبير من المقاعد ، ان لم يكن أغلبية ، فهو قريب منها .

ولو حدث هذا ، لاستقام أمر الدستور ، وظلت سلطة الحكم فى الشعب . كان من المؤكد أن يحصل هذا لو رفض أحمد ماهر أن يلى الحكم ورفض غيره وقالوا للسراى « اننا لانستطيع أن نقبل الحكم دون سند من الشعب ، ولا نستطيع أن نوافق على اقالة حكومة لاتزال أغلبيتها قائمة ، ومن الانصاف أن تمنح الفرصة حتى غايتها » .

لو فعل أحمد ماهر وغيره هذا ، لأعادت السراى التفكير وأحست أنها غير مستطيعة أن تفعل شيئا بغير ارادة الشعب . ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن أحمد ماهر قبل التكليف بتشكيل الوزارة دون بحث ودون شروط .

ولو صح ان الاقالة ضرورية ودستورية لكان الواجب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة يستبين فيها رأى الشعب بوضوح — وتتاح له الفرصة كى ينصرف عن الوفد

اذا رأى أن ينصرف عنه . ولكن أحمد ماهر لم يفعل ذلك ، ولم يشر على الملك السابق المشورة الوحيدة الواجبة فى مثل هذه الظروف ، بل قبل التكليف بالحكم ورضى بكتاب الاقالة، وكل عباراته غير دستورية . وأصبحت الوزارة التى تلى الحكم مرتبطة بما جاء فيه ومقرة له ، وأصبح من واجبها أن تجرى انتخابات لا تجىء بالوفد على أية صورة من الصور .. فهل هذا هو الدستور ؟ وهل بمثل هذه التصرفات يصان ؟

وقد كذبت الحوادث ظن أحمد ماهر بأكثر مما كان يتصور ، فبينما كان الوفد قد خسر نحو نصف أنصاره فى آخر حكمه، اذا باقالته وتأليف الوزارة الجديدة على الصورة التى ألفت عليها، مجرد الاقالة ومجرد تأليف الوزارة ، يرد اليه الكثير مما فقد.. واذا به يبدو ـ ان خطأ أو صوابا ـ شهيدا ، واذا بالناس يتأولون سبب اقالته ، كل حسب هواه وحسب اتجاهه.ولكن كل سبب قيل أو انصرف اليه الخاطر ولم يكن فى صالح الوزارة الجديدة .

والتجربة الجديدة لم تختلف عن سابقتها فى شىء .الظروف واحدة والاجراءات واحدة ، والكلام نفسه واحد . والاشخاص يكادون يكونون بذواتهم أو بتغيير طفيف .

النغمة نفسها: الفساد الرشاوى والمحسوبيات والدكتاتورية البرلمانية .

والأحزاب هى نفسها : السعديون والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، مضافا اليهم المولود الجديد الكتلة الوفدية .

والأشخاص هم أنفسهم تقريبا أحمد ماهر . النقراشى . محمود غالب . حافظ رمضان . محمدحسين هيكل . مصطفى عبد الرازق . ابراهيم عبد الهادى . أحمد عبد الغفار .دسوقى أباظه . طه السباعى . راغب حنا . السيد سليم .

الاجراءات واحدة أيضا : حل مجلس النواب . اجراء انتخابات لاحرية فيها على الرغم من مقاطعة الوفد لها . برلمان شبيه ببرلمان سنة ١٩٣٨ مع تعديل طفيف فى عدد الكراسى التى نالها كل حزب ، فقد حصل السعديون على ١٢٥ كرسيا وحصل الدستوريون على ٧٤ ونجح ٢٩ من الكتلة الوفدية و٧ من الحزب الوطنى و٢٩ من المستقلين .

ولعل حصول السعديين على الأغلبية النسبية جاء ردا على الأغلبية النسبية التى حصل عليها الدستوريون فى سنة ١٩٣٨ ، ولم يكن هذا التغيير راجعا الى أى تغيير حصل فى الشعب ، ولكنه كان راجعا الى أن رئيس الحكومة فى هذه المرة كان سعديا ، وكان فى المرة السابقة دستوريا .

ولعل أحمد ماهر — كما قدمنا — كان يرجو أن يحل حزبه فى ضمير الشعب محل الوفد . ولعله كان يرجو بسياسة حكيمة منتجة أن يقف فى وجه السراى باعتدال خيرا مما فعل النحاس، ولكنه — وهذا لسوء الحظ — أخطأ التقدير . ونسى كما نسى محمد محمود واسماعيل صدقى من قبل ، ان السراى تنظر الى هذه الوزارات نظر الخالق للمخلوق . وقد تدخلت فعلا تدخلا مباشرا لحسابها فى الانتخابات ، وأوصت رجال الادارة بمساعدة مرشحين معينين واسقاط مرشحين آخرين ، مع أنهم كانوا من أنصار الاحزاب المشتركة فى الحكم .

وحاول الدكتور ماهر بكل ماأوتى من شجاعة وقوة وصراحة، ان يوقف سلسلة التدخلات من جانب السراى ولكنه فشل فى بعض الاحيان ونجح فى أحيان أخرى . ولم يكن نجاحه لان السراى عدلت عن خطتها ، ولكن لأنها لم تشأ أن تفشل التجربة من اللحظة الأولى ، ولحاجتها اليه ريثما تتم الانتخابات وتستقيم السمات الاساسية للوضع الجديد . وهو ماصنعته أيضا مع محمد محمود فى سنة ١٩٣٨ ، فقد صانعته فترة قصيرة فى أول حكمه ثم بطشت به حينما ظنت أن الأمور استقامت لكى تسفر عن وجهها .

ولكن القدر كان يرسم خطا آخر مؤسفا ، جعل هذه التجربة تسير فى طريق مختلفة تماما من حيث التفاصيل وان اتفقت معها فى النتيجة ، ففى مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ واذ كان البرلمان مجتمعا لتقرير دخول مصر الحرب ، وقع حادث مفاجىء مؤلم ، هز مصر والشرق العربى كله اذ تقدم شاب من الدكتور ماهر وهو فى طريقه من مجلس النواب الى مجلس الشيوخ ، فأطلق عليه رصاص مسدسه .

وهكذا انقضت حياة رجل من خيرة المصريين خلقا وكفاية ورغبة فى الخدمة العامة . وانها لمصادفة عجيبة من القدر أن تذهب حياة أحمد ماهر على هذه الصورة المفجعة بعد أن أنقذ من حبل المشنقة وكان أقرب مايكون اليه فى سنة ١٩٢٦ ، وأنه لشىء محزن بل مزعج لهذا الوطن العزيز أن يذهب أحد خدامه الأمناء بيد شاب اعتقد أنه كان يخدم وطنه بهذه الجريمة الشنعاء .

كان أحمد ماهر يقول بضرورة اعلان مصر الحرب لكى تثبت شخصيتها الدولية ، ويكون لها رأيها فى مباحثات الصلح ، وكان مؤمنا بهذا الرأى ايمانا صادقا . واذا كان هناك رأى آخر يقول بعكسه ، فلم يكن اختلاف الرأى فى هذا الجانب أو ذاك مما يمس أو يقترب فى قليل أو كثير من شبهة الخيانة للوطن .

وانا لنشعر بأسف شديد ، اذ نلاحظ أن فكرة الاغتيال السياسى وجدت فى مصر منذ أمد طويل . والاغتيال السياسى جريمة ، مهما يكن الدافع والمبرر لها ، فانها قائمة على الغدر والغيلة والأخذ بالظنون . وهى قضاء يصدر من شخص واحد دون سماع الدفاع من المتهم بل حتى دون السماح له بالكلام . وليست هذه الجرائم ، أيا كانت وأيا كان الأشخاص الذين يرتكبونها والاشخاص الذين يذهبون ضحيتها ، دليلا على نضج الفهم الديمقراطى ، بل أنها دليل على أن الفهم الديمقراطى لايزال ضعيفا أو غير موجود . ومادمت تستطيع أن تبدى رأيك وتدافع عنه وتستطيع أن تنقد بعنف أو رقة وتدعو الى

رأيك كيف تشاء ، فلا مجال قط لارتكاب أية جريمة اعتداء، مهما تكن صغيرة ، فما البال بجريمة القتل ، وهى أفظع الجرائم وأقساها .

ومن سوء الحظ أن هذه الجرائم تكررت فى مصر خلال السنوات التى تلت مقتل المرحوم أحمد ماهر . وعندنا أن تكرارها على هذه الصورة لم يكن نتيجة وجود انحراف أصيل فى الطبيعة المصرية بقدر ماكان نتيجة الاخذ بنظم الضغط على الحريات والقتل للآراء بأساليب أقرب ماتكون الى أساليب الفاشية والنازية . وقلما وقعت جريمة من هذه الجرائم فى الفترات التى تمتعت فيها مصر بحرية داخلية كاملة . بل وقعت كلها فى العهود التى سادت فيها الاساليب الدكتاتورية، وان اختفت وراء برلمانات لاتمثل الشعب تمثيلا صادقا .

وليس مصادفة ان هذه الجرائم وقعت فى هذه العهود ، فان وقوعها فى هذه العهود بالذات يجعلها نتيجة مباشرة من نتائجها أو نتيجة غير منقطعة الصلة بها .

وفى الليلة نفسها التى وقع فيها الحادث الاليم ، عهد برياسة الوزارة الى النقراشى ، فأعاد تأليفها من الأشخاص الذين كانت تتألف منهم وزارة أحمد ماهر . وهذا طبيعى ،فان وزارة النقراشى لم تكن الا امتدادا لوزارة أحمد ماهر .

وكان أحمد ماهر قد ألف هيئة سياسية من بعض الساسة وكبار الرجال ذوى الرأى لتكون الى جانب الوزارة ،تستشيرها فيما ترى استشارتها فيه من مهام الأمور . وليس لهذا التقليد سابقة فيما نعرف من نظم دستورية . وأغلب الظن أن الدكتور ماهر شعر بالضعف الطبيعى فى وزارته لعدم استنادها الى تأييد شعبى ، فرأى أن يدعمها بهذه الهيئة . وهى لم تؤد بطبيعة الحال الى أى دعم أو تقوية . فان الاشخاص الذين تألفت منهم لم يكن لهم أحزاب ولا أنصار . ووضعهم ذاته غير مفهوم ولا مقبول . فليست لهم سلطة تنفيذية ولايمكن أن تكون،فهم جماعة ليس لها اختصاص ظاهر ولا مسئولية واضحة أمام أحد .

ولعل هذا الابتداع جاء أيضا بسبب الخروج على القواعد الدستورية السليمة والاندفاع فى تيارات من الحكم والفهم له ، أبعد ماتكون عن النظم الدستورية .

وقد تولت وزارة النقراشى الحكم فى ظروف غير مستقرة ولا واضحة . وكان قتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر حادثا هز المتمع المصرى هزا عنيفا . فكان على الوزارة أن تواجه هذه الحالة بثبات وقوة وعزم ، الا أن مستقبلها كان محوطا بالغموض والشك . وكانت الحرب قد انتهت . وانتهاؤها قد يحمل شيئا من الطمانينة للموقف الداخلى بانتهاء ظروف الحرب ، ولكنه من جهة أخرى كان جديرا أن يوجد نوعا من القلق الذى يجىء عادة فى أعقاب الحروب ، وهو القلق الذى لابد منه بالنسبة لبلاد فى مثل ظروف مصر .

وكان الشعب يعلق أملا كبيرا على انتهاء الحرب ، ويعتقد أن من حقه ، طبقا للمبادىء التى أعلنها فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة وسماها الحريات الأربع ، وبعد ماتحمله الشعب من تضحيات ، وقام به من مجهود كان له أثره فى كسب الحرب ، ان الوقت قد حان لجلاء القوات الاجنبية عن أرض بلاده واستكماله الحق الطبيعى فى السيادة والاستقلال .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ لاتزال سارية من الوجهة القانونية ، ومدتها عشرون سنة ، لم يكن قد مضى منها سوى تسع سنوات ، ولكن تغير الظروف وقيام منظمة الأمم المتحدة وانتفاء السبب الاصيل لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ومبادىء الميثاق التى سبقت الاشارة اليها ، ثم المذكرة التى قدمها الوفد لاقطاب الحرب فى سنة ١٩٤٠ ، والمذكرة التى قدمتها الاحزاب الأخرى لهؤلاء الأقطاب أنفسهم فى سنة ١٩٤٣ ، وكلتاهما قد أشارت الى حق مصر فى الجلاء الناجز وعدم التقيد بنصوص معاهدة ١٩٣٦ ، كل أولئك كان بعض ما يدور فى خاطر الشعب

وأخذت بوادر السلام تظهر فى السياسة المصرية ، فالغيت الاحكام العرفية . وأقر ملس الوزراء بيانا أعدته الهيئة السياسية التى سبقت الاشارة اليها وجاء فيه « أن الهيئة ترى باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الامة وأيدته الحكومة ، هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة ان الوقت الحاضر هو أنسب الاوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس . وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس

يزيد مابين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة .

وقدمت الحكومة بالفعل مذكرة الى بريطانيا طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وردت بريطانيا بما يفيد التمسك بالقواعد التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ معلنة الاستعداد للدخول فى مفاوضات لتعديلها .

وأثار هذا الرد ثائرة الشعب . ووقعت مظاهرات عديدة وحوادث أليمة اشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين وانتهى الأمر باستقالة النقراشى فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ .

وعهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة فى ١٧ فبراير . وصدر مرسوم بتأليف وفد رسمى للمفاوضة برياسة رئيس الوزارة وعضوية محمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى واحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وابراهيم عبد الهادى . وعينت الحكومة البريطانية فى الوقت نفسه وفدا رسميا برياسة لورد ستانسجيت .

وانا لنستغرب أقدام هؤلاء السياسيين ، على الرغم من كل ما يتمتعون به من سمعة طيبة وتجربة وحنكة ، على المفاوضة للبت فى مصير الوطن مع علمهم ان الكتلة الكبرى من الشعب لاتؤيدهم . وكيف كانوا يتوقعون أن تعطيهم بريطانيا كل مايطالبون به من حقوق ، وهى تعرف مدى مالهم من مكانة فى الشعب .

واذا كانت بريطانيا قد قبلت أن تفاوضهم ، فانها فعلت ذلك استغلالا للظروف ، واعتمادا على أنها تستطيع أن تأخذ منهم بسبب ضعفهم الشعبى أكثر مما تستطيع بالنسبة لهيئة تعتمد على الشعب .

ومهما يكون من أمر ، فان هذه الهيئة شبيهة الى حد كبير بهيئة المفاوضة الرسمية التى ألفت فى سنة ١٩٢١ برياسة عدلى يكن لمفاوضة لورد كرزون . وقد كان عدلى يكن عارفا انه لا يمثل أحدا ، ومع ذلك ذهب ، وفاوض وفشل .

وربما كانت هذه الهيئة فى وضع أفضل من حيث الظاهر ، اذ ان وراءها برلمانا ، ولكنها كانت من حيث الواقع شبيهة بالوضع الذى كان فيه عدلى يكن ووفده .

وقد كان يحسن بهم أن يتدبروا الأمر ، ولايجازفوا هذه المجازفة غير المأمونة العواقب ، اذ يحاولون أن يتفاوضوا فى مصير شعب كبير ، دون أن يكون لهذا الشعب رأى · ولايكفى أن يكونوا مخلصين صادقى النية فى العمل لخير البلاد ،فهذا مالانشك فيه ، ولكن كان يجب عليهم أن يعتذروا من عدم الاشتراك فى هذا العمل ، ويدعوه لهيئة تمثل البلاد تمثيلا صادقا ·

ثم انهم لم يكونوا ، أو لم يكن عدد منهم عضوا فى الوزارة وكان الأفضل أن يكونوا كلهم من أعضاء الوزارة ومن لهم صفة رسمية واقعية ، واذا قيل ان الهيئة شبيهة بالهيئة التى تفاوضت فى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قلنا أن هذه الهيئة كانت تمثل اتجاهات حزبية ، وبتعبير آخر كانت تمثل أحزابا لاشك فى أنها كانت تعبر عن رأى غالبية الشعب · أما الهيئة الجديدة فلم تكن تمثل سوى حزبين ليس لهما من التأييد الشعبى نصيب كبير ·

وقد بذل اسماعيل صدقى ، وبذلت هيئة المفاوضة ،جهودا جبارة ، وتحمل الكثير من المشقة ، اذ سافر الى لندن وهو شيخ متقدم فى السن معتل الصحة ، حيث التقى بمسترأرنست بيفن ، وانتهى الى ماسمى بمشروع صدقى ـ بيفن ·

وحينما عاد صدقى من لندن ، وعرض المشروع على هيئة المفاوضة ، رفضته أغلبيتها ، وأصدروا بيانا نقدوا فيه المشروع وقعه سبعة منهم هم : شريف صبرى ، وعلى ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، وحسين سرى ، وعلى الشمسى ، ولطفى السيد ، ومكرم عبيد ·

وعلى أثر ذلك استصدر اسماعيل صدقى مرسوما بحل هيئة المفاوضة فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وفى ٨ ديسمبر قدم استقالته ، وكانت متوقعة جريا على السوابق المعهودة فى السياسة المصرية من تغيير الحكومة كلما فشلت المفاوضة ·

وعهد الى النقراشى بتأليف الوزارة الجديدة فى ٩ ديسمبر، فألفها من الحزبين السعدى والدستورى ·

وفى فبراير سنة ١٩٤٦ عين ابراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان الملكى ·

قضية مصر أمام مجلس الأمن

وقررت الوزارة قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن . وسافر وفد مصر برياسة النقراشي حيث قام بعرض وجهة النظر المصرية أمام الهيئة الدولية الكبيرة . وبذل في هذا الصدد مجهودا ضخما ، الا أن المجلس لم يأخذ بوجهة النظر المصرية ، فقرر ابقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال على أن تعود الهيئة للنظر فيها اذا طلب ذلك أي عضو من أعضاء المجلس ، أو أي طرف من الطرفين المتنازعين .

وعندنا أن الاسلوب الذي اختاره وفد مصر للدفاع عن القضية أمام مجلس الأمن كان اسلوبا مظهريا أكثر منه منطبقا على القواعد الواجبة الرعاية عند التحدث أمام الهيئات الدولية . فقد جعل وفد مصر همه الطعن في بريطانيا بعبارات جارحة ، لا شك انها تستحقها وزيادة . ولكن ذكرها أمام هيئة دولية مؤلفة من أعضاء ليس في نفوسهم من الحقد والكراهية لبريطانيا ما في نفوس الدولة المعتدى عليها ، جعلها عديمة التأثير .

وان هناك لفرقا كبيرا بين العبارات والخطب الحماسية التي تلقى في الوطن الهابا للشعور . وبين عرض الموضوع على هيئة دولية لا ريب انها تتأثر أكثر بعرض الوقائع عرضا مرتبا هادئا .

وهذا عيب يظهر انه يلازم ساستنا بصفة عامة ، فانهم لا يراعون مقتضى الحال دائما . فما يقال في مصر لا يقال خارج مصر ، وما يصح اذا أريد اثارة التحمس العاطفي ، لا يصح اذا أريد كسب الانصار بالحجة والمنطق .

ثم ان الوفد ذهب وهو يمثل حكومة برلمانية . فلا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ، ولكنه ذهب أيضا ، وهو يعرف ان كثرة الشعب لا تؤيده . وكان من مقتضى هذا ان

يوحد جبهته الداخلية .

وقد وجه اللوم الى حزب الوفد وانصاره لأنهم عرقلوا جهد النقراشي في أمريكا . ولهذا اللوم ما يبرره من بعض الوجوه ولكنه من وجه آخر قد يقال ان واجب أي مصري الا يقف في وجه الارادة الشعبية . واذا كان التأييد العام ينحاز الى شخص بالذات فليس ثمت ما يحمل آخر على الخروج عليه.

وقد عاد النقراشي الى مصر فقوبل مقابلة حماسية ، لأن خطبته أمام مجلس الأمن استهوت الجماهير بما كان فيها من عبارات قاسية موجهة الى الانجليز . وصرح على أثر عودته بأن سياسته ستقوم على تجاهل الانجليز تجاهلا تاما ، اذ اننا في خصومة سافرة معهم ، فليس لهم وجود في اعتبارنا ، وسنتصل بما نشاء من الدول ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من اخصائيين في أية دولة وسنستعين بخبراء من كل جنس حسبما تقتضيه الحال . وسنولي وجوهنا شطر الجيش المصري ، سياج الوطن ، فنقويه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب الأسلحة والخبراء والمستشارين اللازمين له . وسندعم الاصلاح الداخلي بكل ما في وسعنا . لكي لا نترك لامثال انجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق » .

وعندنا ان هذه خطة وافية من كل الوجوه . وكان ينبغي ان تسير عليها البلاد بدقة . وكان يجب على النقراشي وانصاره ان يسعوا الى تصحيح الوضع الدستوري في الداخل بأن يتخلوا عن الحكم أو يجروا انتخابات محايدة حقا ويدعوا الشعب الى اعتناق السياسة الجديدة ، ويتركوا له اختيار من يشاء من الأشخاص . وحتى لو فاز الوفد ، كان النقراشي وانصاره يستطيعون ان يكونوا في المعارضة حيث يرقبون السياسة الجديدة . فاذا انحرفت عنها الحكومة أوضحوا للشعب الحقيقة .

ومن المؤكد انهم كانوا سيكسبون الجولة الاخيرة في نظام مستقر قائم على أسس ثابتة وطيدة . ولكنه بعد أن أعلن هذه القواعد الحكيمة لسياسة ناجحة من غير شك ، آثر أن يبقى في الحكم على وضعه المعروف حينئذ وهو الاعتماد أصلا على السراي .

وعندنا أن الانجليز بدأوا من هذا الوقت يضيقون بالسراي

وكانت العلاقات معها قد تحسنت بعض الشيء ، فقد كانوا يدركون حتما أن النقراشي في سياسته يعتمد عليها ويلقى تأييدها الكامل . ولكنهم لم يفعلوا شيئا لاسقاط الحكومة أو تغيير الوضع ، وآثروا الانتظار ترقبا لمجرى الحوادث ، واعتمادا على أن المشاكل العديدة التي تواجهها الحكومة داخليا ، كفيلة باضعافها والقضاء عليها .

ومن الخطأ الظن بأن البريطانيين يمكن أن يغفلوا عن استغلال الموقف الداخلي لمصلحتهم . ومن سوء الحظ اننا في كل مرة أعطيناهم السلاح الذي يحاربون به في هذه الجبهة ، فحين تكون في الحكم أغلبية شعبية تتقرب السراي والاحزاب منهم وحينما تكون الاحزاب غير الشعبية في الحكم ، يبدأ المد يميل نحو الوفد ، كلما ضاق الانجليز بالحكومة القائمة .

وكان في استطاعتنا الا نفعل هذا أو ذاك ، لو آمنا شعبا وأحزابا وملكا بالدستور وارادة الناخبين ، وجعلنا هذه الارادة وحدها المتجه الذي نتجه اليه . ولو فعلنا ذلك لضاق مجال المناورة أمام البريطانيين ، ووجدوا أنفسهم في شبه زاوية لا يستطيعون فيها حراكا ، الا بتدخل مكشوف كانوا يخشون عواقبه حتما . بل ان هذا التدخل ذاته ، لو تكتل الشعب والحكومة والسراي حول الدستور وأحكامه ، لما كان في الاستطاعة أن يحدث الا على صورة مفضوحة تثير ثائرة العالم المتحضر .

ولكن من سوء الحظ للشعب والسراي والاحزاب ، ان شيئا من هذا لم يحدث ، وأن كلا منهم اختط طريق المناورة لبلوغ أغراضه ، فيما عدا الشعب الذي كان أشبه بالكرة تتقاذفها الايدي . تارة ينتخب برلمانا سعديا أو دستوريا وبعد شهر واحد ينتخب برلمانا وفديا ، وهكذا مما جعل الموقف داعيا للسخرية والرثاء .

وقد اعتمدت الاحزاب غير الشعبية اعتمادا يكاد يكون كليا على السعي لافساد ما بين القصر والوفد ، يضاف اليه اعتماد مظهري على الشعب . واعتمد الوفد أصلا على الشعب . ولكنه أضاف اليه في السنوات الاخيرة نوعا جديدا من محاولة التوفيق بينه وبين القصر ومن قبول انصاف الحلول . وعندنا ان هذا خطأ كبير وخاصة من الوفد فقد تركزت فيه منذ سنة ١٩١٩ قوى الشعب المكافحة ، وحمل اللواء ضد العديد من

التيارات . واذا كان قد فعل ذلك احتفاظا ـ كما قيل بانصاره أو لأن السياسة تتطلب المرونة والمداورة ـ فقد أخطأ ايضا لأنه لم يكن حزبا سياسيا محضا ، ولكنه كان قبل كل شيء حزبا شعبيا واذا كانت ثورة سنة ١٩١٩ قد انتهت بالحصول على الدستور وابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فان الدستور نفسه يحتاج فى تثبيته الى استمرار روح الثورة ان لم يكن الى الثورة نفسها . كما ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تكن الاستقلال المنشود فقد كان المحتلون لا يزالون فى منطقة القناة .

وقد ادى تغير خط الوفد السياسى الى ضعف التحمس له . وكان لا يزال أقرب الاحزاب الى روح الشعب ووجدانه، ولكنه بدأ ينفصل شيئا فشيئا عن هذه الروح وعن هذا الوجدان ، بسبب هذه السياسة التى دخل فيها عنصر الملاينة والمداورة وكان قادرا لو استمر فى خطه الأول ان يقضى على الاحزاب الاخرى ، أو على الاقل كان قادرا ان يضعفها ويضعف السراى الى حد لاتجرأ ولا يجرأون معها على التجاوب التى تكررت مرة بعد مرة .

وأعظم دليل على ذلك ان الاعتداءات على الدستور تدرجت شيئا فشيئا من القلة الى الكثرة ومن القصر الى الطول . وقد وقع الاعتداء الأول فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولكنه يستمر الا أقل من سنتين ففى سنة ١٩٢٦ عادت الحياة الدستورية السليمة .

ووقع الاعتداء الثانى فى سنة ١٩٢٨ ولكنه أيضا لم يستمر غير سنتين ، فعاد الدستور فى أواخر سنة ١٩٢٩ .

ووقع الاعتداء الثالث فى سنة ١٩٣٠ وكان أضخم وأوسع مدى لأنه الغى الدستور الغاء ، وأحل محله دستورا آخر بعيدا كل البعد عن الشعب .

ووقع الاعتداء الرابع فى سنة ١٩٣٨ واستمر أربع سنوات .

ووقع الاعتداء الخامس فى سنة ١٩٤٤ واستمر خمس سنوات .

من هذا التدرج يتبين أن الاستهانة بالدستور والشعب زادت شيئا فشيئا . وكان من مقتضى ازدياد النضج والرقى فى الأمة أن تقل هذه الاستهانة ، بل أن تتحول الى تردد وخوف من الاعتداء . ولا تفسير لهذه الظاهرة غير الطبيعية الا أن الكفاح الشعبى قد ضعف أو ان كتلة الشعب هانت الى حد داع الى مزيد من الأسف . واستتبع ضعف كتلة الشعب على

هذه الصورة ازدياد قوة السراى .

وقد يحار الباحث فى تقصى الأسباب لهذا الضعف غير المتمشى مع تطور الشعب نحو الرقى ، ولكن من اليسير أن يرجع الانسان هذه الظاهرة الى جملة أسباب رئيسية ، تدخل فيها الكثير من التفاصيل . وهذه الأسباب هى :

أولا – ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ وانتهاء الشعار الذى تجتمع عليه كل الطبقات والافراد وهو مقاومة الانجليز . ولا ريب أن شعارا يقول « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » يستهوى كتلة الجماهير ، ولا يجعل بينها سببا للخلاف والشقاق . فلما أمضيت معاهدة سنة ١٩٣٦ قفزت المشاكل الداخلية الى السطح ، وهى مجال منفسح لاختلاف الرأى والنظر .

ثانيا – بعض المآخذ التى أخذت على حكومات الاغلبية الشعبية فى معالجتها لامور السياسة الداخلية ، وخاصة سلوكها ازاء الحريات والموظفين .

ثالثا – محاولتها أخيرا الدخول فى سياسة المداورة والملاينة والتنازل عن مقتضيات الدفاع عن الدستور والتمسك بحقوق الشعب ، رغبة منها ، كما كان يقال ، ألا تتهم بالتشدد وبسوء ظن القصر فيها . ونسيت أن سوء ظن القصر موجود حتما بحكم الوضع الطبيعى الذى وجدت فيه كل القصور فى جميع أدوار التاريخ من الرغبة فى استدامة النفوذ والسلطان . ثم ان النزول عن الحق من جانب الكتلة الشعبية يفتح الشهية الى الحصول على حقوق جديدة .

رابعا – دخول عناصر لا تؤمن بالمبادىء الشعبية فى الوفد ، استغلالا لما له من تأييد بين جماهير الشعب يتيح الفرصة للنجاح فى الانتخابات .

خامسا – أدى ازدياد نفوذ السراى للأسباب السابقة الى ازدياد عدد المستقلين . وهو اتجاه رحبت به السراى وأيدته ، كما أدى الى تقوية الأحزاب غير الشعبية لا من حيث التأييد العام ، ولكن من حيث انضمام بعض الشخصيات اليها .

سادسا – انفصال الوفد شيئا فشيئا عن التيارات الجديدة التى أخذت تستهوى الشعب ، وجموده على أساليبه ومبادئه القديمة . وواضح أن آراء وأفكارا واتجاهات صالحة فى سنة ١٩١٩ لا يمكن أن تكون متمشية ، ولو من بعض الوجوه ، مع التطورات التى حلت بالافكار فى سنة ١٩٤٦

دخول حرب فلسطين

وقد استطردنا فلنعد الى وزارة النقراشي والحوادث الخطيرة التي وقعت في عهدها . ففي الخامس عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين انقاذا لها من اليهود ، بعد أن تخلى عنها البريطانيون وأنهوا انتدابهم عليها . وقد قيل الكثير عن المسئولية في حرب فلسطين . وعندنا أن المسئول الأول عن دخولها هو وزارة النقراشي والبرلمان القائم حينئذ . وقد قيل أن السراى هي التي أوحت بها وأمرت، وأن الوزارة والبرلمان لم يكونا غير منفذين لارادة لادخل لهما فيها .

وقد يكون هذا الكلام صحيحا من حيث الواقع . ولكن المسئولية تظل مع ذلك على عاتق الحكومة والبرلمان ، فانهما الاداة التي قررت ونفذت . ولن يخلي الوزارة من المسئولية ، احتماؤها وراء أمر السراى . فان السراى ماكانت مستطيعة أن تفعل شيئا ، لو رفضت الوزارة ورفض البرلمان الدخول في حرب دون استعداد لها .

وقد قيل من جهة أخرى أن النقراشي كان موافقا على دخولها، وأنه قدر الأمر من وجهة نظر خاصة . فقد كان اعتداء اليهود في نظره اعتداء شبيها بالاعتداء على العرض ، يجب على الدول العربية أن تنهض لدفعه دون اعتبار للاستعداد أو عدم الاستعداد .

ومن الانصاف القول بأن الرأى العام كان متحمسا للحرب، ولكن هذا التحمس لايعفي المسئولين من تقدير الأمر على صورة أخرى . فان تحمس الرأى العام كان قائما على ماقيل له من أن اليهود الطارئين على فلسطين شراذم لا اعتبار لها ، وان الجيوش العربية قادرة على أن تبطش بها في ساعات أو أيام .

والمسئولية تقع على من كانوا السبب في هذا التحمس الخاطىء . فالذين بيدهم الجيش والحكومة وسلطة التوجيه والأمر يقفون في الصف الأول من المسئولية . أما القول بأن الشعب

أراد ونحن نفذنا ارادته ، فقول قائم على خطأ لايقبل الدفاع ، لأن الشعوب تريد أشياء كثيرة . وكل شعب يريد أن يسود الدنيا ويسيطر على من عداه ، فهل يقبل من المسئولين أن يجاروه في ذلك معتذرين بأنه أراد وأنهم نفذوا ارادته .

وقد أراد الشعب أن يطبق الدستور فهل طبقوه ؟ وأراد الشعب أن تمتنع السراى عن التدخل فى شئونه ، فهل استمعوا له ؟ وقد أراد الشعب أن تخفف عنه الضرائب والسخرة وتنتفى الوساطة والتمييز فى المعاملة ، فهل استمعوا له؟

ان أسطورة الدفاع عن دخول حرب فلسطين بحجة ان الشعب هو الذى أرادها أسطورة لايصدقها أحد . فالصحيح ان أشخاصا آخرين أرادوها ، وربما كان ذلك لكى يصرفوا النـــاس عن مساوىء الحكم الداخلى ، وعن متاعب الشعب ومطالبه ، وربما كان أيضا لكسب أمجاد لها طابع دينى يزيد من تعلق الناس بالنظام القائم .

وكان واضحا أن السراى هى التى احتضنت الحملة ، وزودتها وجهزتها وأشرفت عليها . وكان الجيش وقائده الأعلى وهو الملك وقائده العام محمد حيـدر رجل الملك يتصرفون ، أو يكادون ، بمعزل عن الحكومة أو بما يقرب أن يكون كذلك .

تحديد المسئولية ..

وهنا لابد من وقفة أخرى تحدد المســئولية ، فان الحـكومة وقد شعرت انها بمعزل عن مسرح الحوادث ، ألم يكن من واجبها أن تضطلع بالمسئولية حقا ، وتثبت وجودها وكيانها بالاعتراض أو بالتسليم . وهذا وضع آخر ليس الا نتيجة محتومة للخروج على قواعد الدستور وروحه . فان الوزارة ـ ومن ورائها البرلمان ـ كلاهما معذوران اذا اعتقدا ألا شأن لهما بالأمر ، وأنه كله مرتد الى السراى والرجال المحيطين بها . وليس أهون من هذا الوضع وضع .

ولو أدركت الحكومة خطورة النتائج ، ماوقفت هذا الموقف ، ولا استكانت هذه الاستكانة ، الا اذا سلمنا بأنها كانت موافقة على هذه السياسة أو كانت صاحبتها . وهكذا على أى وجه نظرنا الى المسـألة ، كانت المسئولية تركبهـــا من رأســـها الى قدمها .

اما الزعم بأن الملك هو المسئول فهروب من المسئولية،واذا كان الخوف قد بلغ بهم هذا المبلغ ، حتى لقد رأوا السلامة فى أن يكتموا رأيهم ، فما كان الخوف سببا للبراءة وهم الذين وضعوا أنفسهم هذا الوضع، وارتضوا أن يكونوا تكأة أو ستارا، ولو كانوا شجعانا لتركوا الحكم وتركوا السراى تتحمل المسئولية الظاهرة والخفية . ولكن هذه الشجاعة البسيطة تخلت عنهم .

ولا ريب لدينا فى أمانة النقراشى ووطنيته وعظم تضحيته وسلامة تفكيره ونزاهته ، ولكن لاريب أيضا فى أنه هو وحزبه يتحملون نتائج سياستهم . وليس لهم أن يلقوا المسئوليات على السراى أو غيرها . فانهم هم ـ طبقا للدستور ـ المسئولون ، وكان من واجبهم اما ان يحكموا أو أن يتخلوا عن الحكم .

وأعلنت الأحكام العرفية مساء اليوم الذى تحركت فيه الجيوش العربية فى منتصف شهر مايو لكى تبدأ أتعس حملة روى التاريخ خبرها . ودخلت مصر فى تيه جديد من النظام الحديدى ، وانحرفت الاحكام العرفية عن ضرورات الحرب الى كل ضرورة أخرى ، يرى المسيطرون على الأمور أنها تهمهم .

ومما يؤسف له أن البلاغات العسكرية التى كانت تذاع عن سير معركة فلسطين لم تكن صحيحة فى كثير من الاحيان بل كانت تذهب الى المبالغة فى تضخيم انتصارات تافهة ، وتروى قصصا لاقيمة لها من حيث الفن العسكرى ومقتضياته، بينما تغفل المتاعب التى عاناها الجيش والنقص المر فى الذخائر والاستعدادات .

وبدا أن الحملة تسير سيرا غير موفق ، ومع ذلك فان أحدا لم يجرأ على أن يكشف للسراى حقيقة الموقف . بل لعلهم جميعا كانوا يرون من أسباب مسرتها أن يزينوا لها الواقع ، ويؤكدوا أن اليهود على وشك التسليم ، وان الزعامة الاسلامية عقدت لمصر وعاهلها .

ومما أخذ على الحكومة فى ذلك الوقت أنها سمحت للملك السابق بأن يفضى بحديث صحفى يرد فيه على الصهيونيين ويتوعدهم ، وكانت سقطة لايمكن الدفاع عنها . فان الملوك فى البلاد الدستورية لايفضون بأحاديث ولا آراء . فالمفروض

انهم يملكون ولا يحكمون .

وقد حاول الملك فؤاد أن يزور أوربا فى سنة ١٩٢٧ من غير أن يستصحب وزير الخارجية ، فرفض البرلمان اقرار الاعتماد المطلوب ، واضطر الملك أن يخضع لرأى البرلمان ، واستصحب معه وزير خارجيته .

وحاول قبل ذلك شيئا آخر فعين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى من غير علم الوزارة واقرارها ، فهدد سعد زغلول بالاستقالة فاضطر الى التسليم بالحق الدستورى ، وهو أن تعيين موظفى السراى لايتم الا بمشورة الوزارة واقرارها ، فكيف يكون الوضع على هذه الصورة فى سنة ١٩٢٦ ، بل فى سنة ١٩٢٤ ، ويصبح فى سنة ١٩٤٨ على صورة أخرى مختلفة تماما .

ان المسئولية الكبرى فى نظرنا تقع على السياسيين المصريين على النحو الذى فصلناه فى الصفحات الماضية . أما نزعة السراى الى توسيع سلطتها فهى نزعة طبيعية ، وهى ملازمة لكل حكم ملكى . والخطأ الأكبر هو خطأ الذين يسمحون لها بذلك .

وقد رأينا كيف سارت الأمور ، وكيف استفحل نفوذ السراى شيئا فشيئا حتى شمل كل شىء ، وأصبحت الوزارة والبرلمان صورة لاحقيقة لها .

وأخذت الأمور تسوء فى ميدان فلسطين ، وبدا أن اليهود يتفوقون وأنهم يتلقون امدادات من كل جهة وطريق . وكان الاخوان قد أرسلوا كتيبة تقاتل باسمهم وتشترك فى الحملة ، وأخذت الحكومة تساعدهم بالسلاح وتفسح لهم صدرها ، وتعرف الذخائر التى عندهم ، بل أنها ندبت بعض الضباط للاشتراك فى تدريبهم . وأصبح واضحا ان نشاطهم العسكرى أو الشبيه بالعسكرى يجرى بتشجيع من الحكومة وتحت كفالتها .

وبينما كانت الحملة فى فلسطين تتعثر والجيش المصرى لايتلقى الامدادات ولا الاسلحة الكافية ، سادت مصر موجة من الارهاب لامثيل لها . وقد بدأت هذه الموجة مع الأسف الشديد بالاعتداء المؤلم الذى وقع على المرحوم أحمد ماهر فى دار البرلمان فى فبراير سنة ١٩٤٥

وتلا هذه الجريمة الشنيعة جريمة شنيعة أخرى اذ اغتيل

المرحوم أمين عثمان يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦ برصاصات أطلقها عليه حسين توفيق . وتبين من المحاكمة ان هناك جمعية غرضها ارتكاب اغتيالات للانجليز ومن يتعاونون معهم . وكان أمين عثمان بين هؤلاء الذين اتهمهم الرأى العام بأنه ذو ميول بريطانية . ولم تنقطع هذه الحوادث الارهابية فى سنتى ٤٦ و٤٧ وبلغت ذروتها فى سنة ١٩٤٨ اذ قتل المرحوم أحمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف فى ٢٢ مارس من هذه السنة .

وفى ٢٥ ابريل من السنة نفسها أيضا ، حاول بعض الجناة نسف دار النحاس . وفى يوليو وقعت محاولة لنسف دار وكالة حكومة السودان ، وألقى طوربيد من ديناميت على محل شيكوريل وأوريكو .

ووقع انفجاران شديدان أمام محل بنزايون وجاتينيو . ووقع انفجار رابع فى شركة الاعلانات الشرقية ، كما وقعت محاولة أخرى لاغتيال النحاس . وضبطت سيارة مملوءة بالمواد الناسفة .

قتل اللواء سليم زكى

وفى ٤ ديسمبر قتل المرحوم اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . وعلى الجملة سادت البلاد فى هذه السنة موجة من الارهاب والقتل ، وأصبح الناس لايأمنون على أنفسهم اذا ساروا فى الشوارع ، أو غشوا المحال العامة . وتبين للحكومة أن أكثر هذه الجرائم دبرها أو اشترك فيها أشخاص منتمون الى جماعة الاخوان ، فأصدرت أمرها بحلها فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وكان مستند الحكومة فى هذا الامر أو القرار ، مالاحظته من أن موجة الارهاب والاجرام التى سادت البلاد ترجع الى تدبيرهم .

ومهما يكن من أمر ، فأن الحوادث جرت بعد ذلك ، وكأن المسرح مسرح مأساة دامية . فان أمر الحل استتبع تشتيت الأخوان المسلمين والقضاء على نشاطهم ، حتى اذا كان اليوم الثامن والعشرون من شهر ديسمبر ، أعنى بعد عشرين يوما من صدور أمر الحل ، أطلق الرصاص على المرحوم النقراشى ، وهو يتهيأ لركوب المصعد فى فناء وزارة الداخلية .

مصرع النقراشى ..

وكانت الرصاصة قاضية ، فذهب رجل من أعظم رجال مصر خلقا وأمانة وحبا للوطن وتضحية فى سبيله ، ومهما تكن الأخطاء التى أخذت عليه ، فمما لاشك فيه أن خسارة البلاد بفقده كانت فادحة ، فان عنق هذا الرجل الكريم الامين دنت من المشنقة فى أول مراحل الكفاح . وكان له فضل لاينسى فى تنظيم صفوف المواطنين واشعال نار الكفاح الطويل الذى بدا فى سنة ١٩١٩ ، واذا كانت المراحل التى مرت بالحركة الوطنية جعلته آخر الأمر حيث كان ، فانه لم ينفصل قط عن ضمير

سليم زكى

الجماهير واحساسهم أنه رجل وطنى من الطراز الأول ، فمن الأخذ بالثأر هو الذى دفعها الى المحزن أن يذهب دمه بيد ، لعل ما اندفعت اليه ، ولو تغلبت الوطنية الواعية ، لأحس الجانى نفسه بفظاعة الجرم الذى ارتكبه .

وقد حذر الكثيرون النقراشى من قرار حل الأخوان ، ولكنه آثر أن يتحمل كل تبعاته ، ولم يكن يعرف أن حياته ستكون الثمن ، وان سلسلة من الحوادث الخطيرة ستلى هذا الحادث .

وانها لمصادفة عجيبة من القدر أن يلقى النقراشى هذا المصير المحزن ، وهو الرجل الذى تحدى الخطر والقدر وعاش حياة مليئة بالعمل والحذر .

وان الانسان ليتولاه شىء من الاشفاق والذهول، وهو يتصور كيف اندفعت مصر منذ سنة ١٩٤٥ الى هذه الموجة الدامية من الارهاب والاغتيالات السياسية ، ولا يجد لها تفسيرا الا حالة الضغط التى عاشت فيها ، اذ حرمت حقها فى أن تحكم نفسها بنفسها . وقد كان فاتحة هذه الجرائم قتل المرحوم ماهر فى بهو مجلس النواب . ومنذ ذلك الحين والبلاد تنتقل من جريمة الى جريمة ومن ارهاب الى ارهاب أشد .

ومما لاريب فيه أن هذه النظم الاستثنائية هى المسئولة عن الدم الذى أريق ، وعن الاضطراب الذى ساد البلاد ، وعن الخوف والقلق اللذين استوليا على الوطنيين والنزلاء على السواء .

وولى الحكم بعد المرحوم النقراشى ، ابراهيم عبد الهادى . وكان حينئذ رئيسا للديوان الملكى . فواجه فترة لم يمر على مصر أقسى منها . فالجيش فى فلسطين يعانى حالة سيئة من الانهيار والتدهور . والحملة الصهيونية على مصر بلغت أشدها فى صحافة العالم . وأمريكا وانجلترا تشعران أن الأمور تسير الى الهاوية ، والشعب غاضب متربص ، وجماعة الاخوان مشردة تخضع لأقسى أنواع الضغط ، وتضطرم بأشد أنواع اللهفة على الانتقام لما حل بها حينذاك . والحالة الاقتصادية فى تدهور .

ولو نظرنا الى هذه الظروف وقدرناها حق قدرها ، لقلنا انها

شجاعة منقطعة النظير أن يلى انسان الحكم وكل هذه المخاطر تحيط به ، ولكنها كانت تكون شجاعة أكبر لو قال ابراهيم عبد الهادى للملك « اننى لا أستطيع أن أحكم فى مثل هذه الظروف ، وأنه لابد من رد الأمور الى أوضاعها الطبيعية ٠ان ورائى برلمان ، هذا صحيح ، ولكننى أعرف أن أغلبية الشعب ضده » ٠

ولو فعل ذلك لأدى خدمة كبرى لبلاده ، ولكنه لم يفعل، وصنع ماصنعه سابقوه ممن دعوا الى تولى الوزارة ٠ لم يقل أحد منهم « لا » ولكن قال كل واحد «نعم ، أحكم ببرلمان مزيف أو من غير برلمان اطلاقا ، أو أجرى انتخابات ،أى انتخابات ، لتأتى بالنواب الذين نريدهم ٠٠ واحكم فى كل الاحوال باسم السراى ٠ اذا أرادتنى فأنا رجلها ، واذا طردتنى فأنا فى انتظار دعوة جديدة » ٠

وهذا الخطأ الكبير الذى وقع فيه ابراهيم عبد الهادى ،أحس بعد قليل من الوقت أنه أضخم مما يتصور حينما أمره الملك بأن يستقيل فى يوليو سنة ١٩٤٩ ، فصدع بالأمر دون أن يعرف لماذا جاء ولماذا ترك الحكم ٠

وقد اتجهت السراى أول الأمر الى تأليف الوزارة بعد قتل النقراشى ، ائتلافية باشتراك الوفد ، ولكن المساعى لم تنجح ٠ وألفت الوزارة من السعديين والاحرار الدستوريين ٠

وواجهت الموقف القاسى بشن حملة من القبض والاعتقال والتعذيب واتسع نطاق الحملة الى حد كبير ، وشملت الكثيرين ممن لاصلة لهم بالحوادث التى وقعت أو ينتظر أن تقع ٠

والواقع أن وزارة ابراهيم عبد الهادى حكمت مصر ، والخوف مسيطر عليها ، مما أدى بها الى الوقوع فى أغلاط كانت عدوانا شنيعا على الحريات والحقوق وعلى الدستور ومبادىء الدستور ٠

لم ينجح ابراهيم عبد الهادى فى سياسته ٠ وكيف كان يتوقع هو أو أحد من أنصاره أن ينجح ، وماذا كانت على التحديد أهدافه ؟ هل نجاحه الذى كان يرجوه القضاء على الاخوان ؟ هل كان النجاح المرجو القضاء على الوفد ؟ هل كان النجاح المرجو أن تصبح السراى حبيبة الى النفوس ؟ هل كان النجاح

المرجو أن يكتب التوفيق لحملة فلسطين ويطرد اليهود منها ؟

هل كان النجاح المرجو اجلاء الانجليز عن القنال ؟

أم كان النجاح المرجو استدامة الحكم فى يد السعديين والدستوريين ، على الرغم من كل القوى المعارضة ظاهرة وخفية؟ أى غرض من هذه الأغراض كيف كان يتصور أحد أنه ممكن التحقيق بالنسبة لوزارة جعلت من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ولا أقل .

مصرع حسن البنا

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، أعنى بعد تولى الوزارة مقاليد الحكم بشهر ونصف الشهر قتل المرحوم حسن البنا ، حينما كان خارجا من جمعية الشبان المسلمين ، وكان حادثا فظيعا أثار موجة من الاستياء الشديد ، ودل على أن حركة الاغتيالات السياسية لم تتوقف بعد . وكيف كان منتظرا أن تتوقف ، والبلاد لاتزال تحكم بالارهاب والخوف . والمعتقلات والسجون مملوءة ، والصحف مراقبة ، والأحكام العرفية مضروبة على البلاد .

ان الاخطاء فى حق الدستور تنتقم لنفسها ، والانحراف الذى يبدو صغيرا أول الأمر يظل يتسع ويتسع الى أن يصبح هاوية تبتلع كيان الأمة وتهز معتقداتها وتصيبها بالشك والتفكك . وهذا هو ماحدث تماما .

وزارة خائفة تلى الحكم يحيط بها الحراس والجند ، لاتعتمد على شىء ولا على شخص الا على قوة البوليس والجيش ولا تنفذ الا ارادة السراى .

وشعب يعانى أقسى مايعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته لاقيمة لها ، وانه محبوس فى سجن كبير .

وأهداف وطنية لم يعد أحد من المواطنين يذكرها ، لأن قلقه اليومى وخوفه الذى لاينقطع من الحوادث جعله ينسى كل شىء .

وجيش جاء من محنته فى فلسطين ساخطا غاضبا من المعاملة غير الانسانية التى عومل بها ، اذ زج فى حرب دون استعداد ، وطلب اليه أن يلقى بنفسه فى معارك دون سلاح أو بسلاح قديم غير صالح .

وفلسطين نفسها قد ضاعت وشرد نحو مليون من أهلها .
واحكام عرفية مضروبة على البلاد . وآلاف الناس في السجون والمعتقلات .
واسرائيل دولة جديدة قامت على الرغم من كل الجهود التى بذلت والدماء التى أريقت .
واحساس مر بالخيبة واليأس يشمل البلاد العربية من أقصاها الى أقصاها .
وفى الوقت نفسه مجموعات صغيرة من الشعب تعيش فى ترف لامثيل له . أموال تتدفق فى جانب ، وفقر يشمل الشعب فى جانب .
يأس وفقر وقلق واحساس بالشك فى كل شىء . صفقات مريبة تعقد ، سهرات أشد ريبة تجرى فى كل مكان ، كأنها تتشفى فى مصائب الوطن .
وهكذا لم تفعل وزارة ابراهيم عبد الهادى الا أنها زادت الأمور سوءا . ولم يكن فى استطاعتها أن تفعل شيئا آخر ، فقد جاءت الى الحكم والبلاد على حافة المنحدر .

اجراء الانتخابات ١٩٥٠

واستقال ابراهيم عبد الهادى فى يوليو سنة ١٩٤٩ وعهد بالحكم الى حسين سرى · وأحس الناس أن البلاد مقبلة على عهد جديد · وألف وزارته ائتلافية ، شملت كل الأحزاب بما فيها الوفد · وكان تعديل الدوائر الانتخابية هو الشغل الشاغل للوزارة والأحزاب · وسرعان ماوقع الاختلاف بينها على صورة أصبح الائتلاف معها ضربا من المستحيل · فاستقال حسين سرى وأعاد تأليف وزارة محايدة · وأجرت الانتخابات فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفاز فيها الوفد بـ ٢٣٨ كرسيا ، وحصل السعديون على ٢٨ ، والاحرار الدستوريون على ٢٦ ، والحزب الوطنى على ٦ والحزب الاشتراكى على ١ ونجح من المستقلين ٣٠

وقد دهش بعض الناس لفوز الوفد هذا الفوز الساحق ، وان كان العارفون بطبيعة الصراع القائم وراء مظاهر الحوادث لم يتوقعوا نتيجة أخرى · فان النظام الذى قام فى مصر منذ ٨ **أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى يوليو سنة ١٩٤٩** كان نظاما منقطع الصلة الى حد كبير بالشعب · ومعتمدا فى أكثر الاحوال على نفوذ السراى · فحينما دعى الناخبون الى صناديق الاقتراع أعادوا الحزب المناوىء للسراى ، أو على الأقل الحزب الذى كان واضحا ان السراى ليست راضية عنه ، وكان مجرد الظن أو الاحساس أن مرشحا أو حزبا ترضى عنه السراى أو تؤيده كافيا لكى ينصرف عنه الناخبون ·

لذلك يجب أن ينظر الى نتيجة هذه الانتخابات من حيث مركز الوفد فى الشعب بمنظار آخر ، يختلف عن الحالات السابقة التى فاز بها الوفد · وانى لأرى أن هذه النتيجة ، وان كانت من حيث الظاهر ، تدل على أن قوة الوفد لم تضعف عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٤٢ ، الا أنها فى الواقع ، وعند التحليل العميق ، لاتعطى هذا الدليل ·

فترة دقيقة فى حياة الوفد

فمما لاشك فيه ان تحمس الشعب للوفد أخذ يضعف فى أواخر حكمه سنة ١٩٤٤ لأسباب كثيرة ، أشرنا الى بعضها فى مكان آخر ، ولكن أغلاط الحكومات المتتابعة خلال الخمس سنوات التى تلت خروج الوفد من الحكم وخضوعها خضوعا مطلقا لتوجيه السراى ، وما وقع فيها من حوادث مقلقة للأمن العام ، وما صاحبها من ضغط شديد على الحريات وخروج عن مقتضى أحكام الدستور والنظام ، وما أخذ يذيع عن سلوك بعض رجال السراى واستفحال نفوذهم · ونشوء تيارات جديدة فى الرأى العام لم يكن لها تأثير يذكر فيما مضى ، كل أولئك جعل الناخبين يؤثرون الوفد ومرشحيه بأصواتهم ، فقد كانوا لايجدون أملا ولا منفذا مما هم فيه من ضيق وحرج، الا بالانتصار الى الهيئة التى ، مهما تكن أخطاؤها ، فأنها كانت أقرب اليهم مما عداها ·

وكان يجب على الوفد أن يدرك هذا تمام الادراك، وألا يحسب أن الناخبين يسيرون وراءه مغمضى العيون سواء أخطأ أو أصاب كما يظن بعض الناس · فالصحيح أن الشعب آثر الوفد بثقته فى كل مرة ، لا لأنه كان يسير منوما أو منقادا ، ولكن لأن الوفد فعلا كان حزبا شعبيا أقرب الى مصالح الشعب وسلطانه من غيره من الأحزاب ·

وقد لاحظ كبار رجال الوفد أن الناس انصرفوا عن تأييده فى أواخر حكمه سنة ١٩٤٤ ، ولم يكن هذا الا شعورا بأنه أخطأ وأنه لم يف بكل وعوده ، ولم ينصف المواطنين جميعا كما يجب ، ثم أنه لم يرع حرية الصحافة ، ولم يحترم الحريات الشخصية الاحترام الذى ينتظر منه · وكان من مقتضى هذا ان يضعوا هذه الحقائق نصب أعينهم ، فيكفوا عن كل مامن شأنه أن يؤخذ عليهم فى تصريف شئون الحكم ، وفى احترام الحقوق والحريات · ولكن يظهر أنهم أساءوا فهم الثقة الكبيرة التى حظى بها الوفد فى انتخابات سنة ١٩٥٠ وحسبوا أنها جواز جديد لأخطاء جديدة ، وقالوا كما قال الجاهلون من الناس «ان الشعب وراء الوفد أخطأ أو أصاب » ·

وسينظر المؤرخون والباحثون الى هذه الفترة الدقيقة من

تاريخ مصر والوفد بحسبانها أخطر الفترات التى كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق . وقد اقبل الناس على انتخاب الوفد ، هذا صحيح ، ولكنهم اقبلوا وفى نفوسهم آمال ومطالب وحقائق ، ولهم شكاوى ، وفى صدورهم انبعاث عن ظن حقيقى بأن الأمور ستسير فى طريق الاصلاح.

وكان على قيادة الوفد أن تدرك حقيقة الوضع ، وتدرك فى الوقت نفسه ثقل التبعات التى تنتظرها ، فهل وفقت فى هذا وذاك ؟ .

أما أنها أدركت - أن الاغلبية التى نالها الوفد فى انتخابات سنة ١٩٥٠ كانت ذات مغزى آخر غير الأغلبية التى نالها فى السنوات الماضية ، فهذا مانشك فيه ، وهل عرفت ان الاغلبية الجديدة كانت بمثابة الضربة الاخيرة قبل تحول الاتجاه والاندفاع الشديد الحاسم ازاء الملجأ القديم العريق لكى يحمى الشعب من المتاعب والآلام والاخطار .

أغلب الظن أن قيادة الوفد اعتقدت أن كل المآخذ القديمة قد ذهبت الى غير رجعة ، وان الشعب يؤيد الوفد أخطأ أم أصاب، فلا عليه من بأس اذا خرج عن حدوده المألوفة .

ولابد من الاشارة هنا الى أن الوفد أضحى فى أوائل سنة ١٩٥٠ مؤلفا من أشخاص مختلفين تمام الاختلاف عن الأشخاص الذين تألف منهم فى سنة ١٩١٩ ، وقد أوضحنا من قبل أن الانشقاقات التى وقعت فى الوفد سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢ ، وسنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٢ كانت وحى افتراق فى الرأى والمزاج والطابع أكثر مما هى انشقاقات شخصية . ونضيف هنا أن الوفد تجدد بادخال عناصر جديدة . وقد جرى أولا على أن تكون بعض هذه العناصر من الصف الثانى فى صفوف المجاهدين ، ولكنه خرج عن هذه القاعدة وضم أشخاصا راعى فى ضمهم أنهم أصحاب عصبيات أو ثراء أو نفوذ او نشاط انتخابى دون اعتبار لماضى جهادهم . بل أنه فى انتخابات سنة ١٩٥٠ رشح أشخاصا عرفوا بعدائهم الشديد للوفد وانضمامهم الى خصومه فى كثير من المراحل السابقة ، وربما كان هذا اتجاها جديدا بالمرة لاعهد للوفد به من قبل . ولكنه جاء بسبب دخول العناصر التى سبقت الاشارة اليها فى كيان الوفد الاصلى ، فما دام الأمر قد أضحى ضم أشخاص لفائدتهم

الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم ، لم يصبح غريبا أن يتسرب الى الصفوف التالية أشخاص لاصلة لهم بالوفد من حيث الاتجاه والفكر والطبقة .

وكانت قيادة سعد زغلول غامرة شاملة . فلم يكن الوفد حزبا ، ولكن كان فكرة تنطوى تحتها الكثرة الكبرى من الشعب . وكان الخارجون عليها يعدون فى حساب الشعب مارقين وخونة الى حد أنه لم يكن أحد يستطيع المجاهرة بعدائه للوفد فى أى مجتمع عام . وكان هذا طبيعيا ، لأنه حيث يكون الوفد ممثل الفكرة الوطنية والمطالبة بالاستقلال صامدا فى وجه المحتلين وأعوانهم ، يكون من العسير أن يسمح الشعب لرأى آخر أن يتنفس .

ومن هنا كان حرص سعد زغلول على اعتبار نفسه وكيلا عن الأمة . فلم يكن الوفد حزبا يمثل فريقا دون فريق ، ولكنه كان يعد الأمة ويعد نفسه المتحدث باسمها . وكان هذا الوضع صحيحا من حيث الواقع ، بل كان صحيحا من حيث المظهر أيضا ، فقد جمعت توكيلات واسعة النطاق للوفد وزعيمه .

واستمر تأييد الشعب للوفد على هذه الصورة الاجماعية تقريبا فى كل مراحل الثورة فى سنة ١٩١٩ وما بعدها الى حين ظهور نتائج الانتخابات فى أوائل سنة ١٩٢٤ وتولى سعد زغلول رياسة الحكومة . وقد حسب البعض أن سعد زغلول أخطأ بتوليه رياسة الحكومة ، وأنه كان من الخير للحركة الوطنية وللثورة أن يظل فى مكان القيادة الشعبية ، لأن للحكم مسئولياته وله وسائله وأساليبه ، التى تضطر صاحبه الى شىء من الملاينة والهدوء والتماس الحلول النصفية .

وكان هذا الكلام صحيحا الى حد ما ، فقد وقع الوفد فى شىء من الارتباك والحرج . فقد استنكر تصريح ٢٨ فبراير وعد الساعين له مخطئين . كما اعترض على دستور سنة ١٩٢٣ والطريقة التى وضع بها ، ووصف لجنة الثلاثين التى وضعته بأنها لجنة الاشقياء . وقال فى الشعار الذى اتخذه لنفسه « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . فلما ولى الحكم نشأت له معارضة ، كانت حجتها أن الوفد قبل تصريح ٢٨ فبراير وقبل الدستور الذى وضع تطبيقا له ، ووصف الدستور نفسه بأنه دستور عصرى وضع على أحسن المبادىء الحديثة .

ولكن زعامة سعد زغلول وروح الصرامة والوطنية الواعية التى تذرع بها ، وهو فى الحكم ، صانت الكتلة الوطنية من التفكك وحفظت للوفد قوته بعد توليه الحكم على نحو ماكانت عليه قبل توليه .

ومما ساعده على ذلك أنه ظل ، نسبيا ، أقوى الأحزاب والتكتلات المصرية دفاعا عن حقوق الوطن وتضحية فى سبيلها . ولذلك ذهبت كل الجهود التى بذلت لاضعافه عبثا ، وبقيت معه الكثرة التى لاشك فيها الى أن تم عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحينئذ بدأ الوفد يجتاز مرحلة جديدة فى حياته . فان انتهاء النزاع بين بريطانيا ومصر وانهاء فترة الكفاح الشعبى ضد المحتلين ، فتح المجال لاختلاف الرأى فى شئون الاصلاح الداخلى .

واذا كان الوفد قد استطاع أن يمثل طبقات متباينة الاغراض والاهداف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وان يوحد بينها فى سبيل هدف الاستقلال ، فانه لم يكن مستطيعا أن يستمر على هذا التمثيل بعد أن أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولذلك توقع الكثيرون أن يعدل الوفد وتعدل سائر الاحزاب فى سياستها وأن يتعدل تبعا لذلك أنصارها . فقد كانت كل الأحزاب المصرية قائمة أصلا من أجل المطالبة بالاستقلال . أما وقد وافقت جميعا ـ ماعدا الحزب الوطنى ـ على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى أقرت العلاقات بين مصر وبريطانيا على أسس معينة ، فقد كان الطبيعى أن ينتقل الافتراق بينها الى المسائل الداخلية اقتصادية واجتماعية . ولكنها بصفة عامة لم تفعل فى هذا السبيل شيئا يذكر ، بل استمرت بوسائلها وأهدافها القديمة .

وقد حاول الوفد بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يحتفظ بالكتلة الشعبية الكبرى وراءه . وهى محاولة لم يكن ممكنا أن تنجح ، وهى لم تنجح فعلا ، فقد أخذت تيارات جديدة تنشأ فى الرأى العام ، وأخذ الافتراق فى مصالح الطبقات ونظرتها الى الاصلاح يبدو شيئا فشيئا .

ولولا أن المسألة الدستورية قفزت الى السطح بسبب محاولة السراى الاحتفاظ بالسلطة . ولولا أن الوفد بحكم وضعه الشعبى كان أول المدافعين عن الدستور الواقفين فى وجه رغبة

السراى ، لبدا الافتراق الذى أشرنا اليه أسرع كثيرا مماحصل اذا كان قد حصل على الاطلاق .

والواقع أن التطور الذى كان منتظرا فى مصر بعد سنة ١٩٣٦ من افتراق الشعب حزبيا الى نظريات ومذاهب فى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى لم يسر فى طريقه الطبيعى بسبب الصراع على الدستور وأسلوب الحكم الداخلى ، وهذا الصراع هو الذى حفظ للوفد كتلته الى حد ما ، وان لم يحفظها بنفس القوة التى كانت لها حينما كان القتال موجها أصلا ضد المحتلين .

وهذا أمر طبيعى فاذا كان الاختلاف على الاستقلال غير متصور الا من قلة لايؤبه لها ، فان الاختلاف بشأن الدستور يتصور على صورة أوسع ، لأنه يتصل آخر الأمر بمصالح اقتصادية واجتماعية ، تمثلها طبقات يتيح لها الدستور أولا يتيح فرصة الوصول الى الحكم .

ومع ذلك فأن الاغلبية ظلت للوفد ، لأنه دافع عن الحقوق الدستورية الواسعة ، وهى بطبيعة الحال تحظى بتأييد أعم ، كما أن اتجاهه الشعبى بدا أيضا فى اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التى أصدرها من غير انبعاث عن نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية ، بقدر ما أصدرها متأثرا باتجاه أنصاره وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة .

ويتضح هذا النظر من مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التى بدت فى حكومات الوفد ، فقد كان بعضها ينحو نحوا اشتراكيا محضا ، وبعضها الآخر ينحو نحوا رأسماليا محضا ، وبعضها الثالث لاهوالى هذا ولا الى ذاك بل ربما كان رجعيا .

استمرار المعركة الدستورية

وهذا الاضطراب المتأرجح كان طبيعيا بالنسبة لحزب يجمع مصالح متناقضة ، ويحاول أن يرضى هذه الطبقة أو تلك ، ويحتفظ بشعبيته . ولو كانت المسألة الدستورية قد استقرت استقرارها النهائى ، لكان من المؤكد أن ينفصل الوفد الى حزبين أو ثلاثة يمين ووسط ويسار ، ولكن الظروف الخاصة التى مرت

بمصر ، جعلته يجمع فى تركيبه هذه الاتجاهات الثلاثة .

وكان من واجبه وقد فرغ من مسالة العلاقات بين مصر وبريطانيا أن يقود كفاحا واضحا لاقرار المسالة الدستورية ، ولكنه لم يقد هذه المعركة بوضوح كاف ، وان ظلت فى التفكير الخلفى له وللسراى فى بعض الاحيان ، وفى وضح النهار فى أحيان اخرى . وخطاه أنه كان ينساها اذا ولى الحكم ،ويذكرها اذا أقصى عنه . مع ان واجبه كان يقتضيه الا ينساها على الاطلاق ، لانها مادامت موجودة ، فان الاستقرار أبعد مايكون عن البلاد ..

وقد جعلت السراي همها أن تكسب حقوقا وسلطات من الحكومات غير الشعبية ، فاذا جاءت الحكومة الشعبية ألفت نفسها أمام سوابق وتقاليد جرى عليها العمل . وكانت تسكت فى بعض الاحيان وتعترض فى بعضها الآخر ، وترضى حينا ثالثا بالحلول الوسط .

ومما لابد أن يضعه الباحث نصب عينيه ، وهو يستقصى أدوار هذا الصراع الدستورى ، ان السراى أخذت تكسب باستمرار ، وان موجة هذا الكسب كانت تقف بعض لشيء فى فترات الحكم الشعبى ، وكانت قصيرة نسبيا ، ثم تستانف سيرها فى فترات الحكم غير الشعبى ، وكانت هى الاطول .

وقد كسبت السراى بالتقاليد والعادة وسكوت الوزارات والبرلمانات حق تعيين موظفى السلك السياسى بأوامر ملكية تصدر من الملك دون حاجة الى اقرار من وزير الخارجية أو من الوزارة ، وهذا حق خطير لأنه يجرد الحكومة من سلطتها على رجال السلك السياسى ، وهم ممثلوها فى الخارج .

وقد ترتب على هذا الوضع ان السفراء والوزراء المفوضين عامة كانوا من رجال السراى المعترفين بفضلها عليهم والحريصين على ارضائها الدائمى الاتصال بها . فاذا تعارضت مصالحها وتعليماتها مع مصالح الحكومة وتعليمات وزارة الخارجية ،قدموا تعليمات السراى ومصالحها .

وليس أتعس من هذا الوضع بالنسبة لوزارة دستورية ، يفترض أنها المسئولة أمام البرلمان عن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ويفترض انها وحدها المهيمنة على شؤون الحكم .

وتسرب سلطان السراى شيئا فشيئا ، فأصبح رأيها مقدما ومرعيا فى تعيينات الوظائف الكبرى متى كان التعيين يتم بمرسوم ملكى . وهذا مهد للسراى أن تصطنع لها فى كل مكان أنصارا من كبار الموظفين لم يكونوا أكثر من عيون لها يتصلون بها ، وينقلون اليها كل مايهمها ومالايهمها . وهكذا انفتح باب السعاية والنفاق على مصراعيه ، وضعفت سلطة الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين على مرؤوسيهم ومعاونيهم ، وتوجس كل انسان من صاحبه ، وانتشر فى مصالح الحكومة ودواوينها جو من الخوف والقلق . وأصبح كل موظف يقيس بقاءه فى منصبه أو ارتفاعه الى غيره أو تجريده من سلطته لابعمله ، ولكن برضاء السراى عنه اذا كانت هى صاحبة السلطة المطلقة ، أو برضاء الوزارة عنه اذا كانت هى صاحبة السلطة ، أو بمماليأة الاثنين اذا كانت السلطة قسمة بينهما .

وعلى هذه الصورة تغلغل نفوذ السراى فى كل مرفق من مرافق الدولة ، كان لها موظفون فى كل مكان معروفون بأنهم رجالها ، وانها هى التى عينتهم ورقتهم واصطنعتهم .

السياسة الخارجية فى يد القصر

فالسياسة الخارجية كانت فى يد السراى عن طريق السفراء والوزراء الذين عينتهم . وفى السياسة الداخلية كانت عيونها وكان رجالها فى كل مكان . وقد جعلت همها أن تشدد قبضتها على البوليس والجيش ، فأصرت فى كل الحالات تقريبا ، وحتى فى عهود الوزارات الشعبية ، على تعيين أشخاص بالذات فى المناصب الكبرى فى البوليس وكانت تظفر بما تريد فى تسعين فى المائة من التعيينات . والقليل الذى كانت تفشل فيه لم يكن ليؤثر الا أثرا ضئيلا . ومن هنا ذاع فى البلاد كلها أن الحكم للسراى وان الرأى ماتراه .

.. والجيش ..

وفيما يتعلق بالجيش ، أصرت على تعيين اللواء محمد حيدر وزيرا للحربية فى الوزارة الائتلافية برياسة حسين سرى فى سنة ١٩٤٩ ، وحيدر مفروض أنه رجلها . وبقى فى منصبه حينما أراد أعاد سرى تأليف وزارة حيادية فى ٣ نوفمبر

سنة ١٩٤٩ ، فلما أجريت الانتخابات واستقالت وزارة سرى فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وعهد الى مصطفى النحاس تأليف الوزارة ، أصرت السراى أيضا على تعيين حيدروزيرا للحربية، ولكن النحاس رفض · وبعد جهد صدر أمر ملكى بتعيين حيدر قائدا عاما للجيش · فكان هذا التعيين خسارة أخرى وخسارة خطيرة من وجهة النظر الدستورية ، فان الجيش بهذه المثابة أصبح تابعا مباشرة للسراى ولم يكن للحكومة ولا لوزيرالحربية شأن يذكر فى تصريف أموره ·

وهكذا بلغت الأمور حدا من التعاسة لامثيل له فى أى بلد دستورى · رجال السلك السياسى تعينهم السراى وقائدالجيش العام تعينه السراى ، ويرجع اليها فى كل مايتعلق بالجيش · وكبار الموظفين تتدخل السراى فى تعيينهم ·

وهكذا أمسكت بكل خيوط السياسة الداخلية والخارجية · وانتقل ولاء كبار الموظفين أو كثرتهم الكبرى من الدستور الى السراى ولانعنى به الولاء التقليدى المفروض أن يحسه الشعب فى بلاد نظامها ملكى ، ولكننا نعنى به الولاء للعمل فى الوظيفة نفسها ··

·· والأزهر والمعاهد الدينية

ووضعت السراى يدها أيضا ، ومنذ أمد طويل، على الأزهر والمعاهد الدينية ، فكان تعيين شيخ الأزهر والمفتى ومشايخ المعاهد وغيرهم من كبار الموظفين الدينيين يتم برأى السراى ، دون اعتبار لرأى الحكومة المسئولة وحدها عن سياسة الدولة وتصريف شئونها ·

وهذا يعنى أن السراى وضعت يدهاأيضا على القوة الروحية فى البلاد · وقد أدى هذا الى قيام مظاهر سيئة ، لم تغط قط من الحكم الدستورى ، ولكن غضت أيضا من الجانب الروحى للشعب · فرأى علماءه وشيخ علمائه ومفتيه ينافقون ويخافون ويلجأون الى السراى ويقفون فى صفها ينفذون أغراضها ، ويصدرون ماتريد من فتاوى ويحركون هذه الاداة الضخمة ، أداة المعاهد الدينية ، الى الجانب الذى تريد السراى أن تكون فيه ·

ولسنا نرى أعجب من هذا الوضع فى بلد دستورى · ومن

هنا أحست كل الحكومات التي وليت الأمر أنها مجردة أو تكاد من كل سلطة ، وان البرلمان ليس الا صورة لاحقيقة لها ٠وان الوزراء ليسوا الا موظفين عند السراى يتلقون أوامرها وتوجيهاتها ٠

ويجب الاعتراف بأن الحكومات الشعبية وقفت فى بعض الاحيان مواقف حاسمة من السراى ٠ ولكنها لم تتابع هذه الخطة بصرامة وحزم ، اذ ترددت وخافت وجاملت فى بعض الاحيان ٠ وقد أخذ المد يعلو نحو هذا الاتجاه شيئا فشيئا ، حتى جاءت وزارة الوفد الأخيرة ، فاذا بها ، وكأنها قد جعلت خطة المجاملة للسراى تكاد تكون الخطة الرئيسية ، وان الوقوف فى وجهها هو الشذوذ ٠

ولك أن تقارن موقف سعد زغلول فى سنة ١٩٢٤ حينما أصر على أن تكون الحكومة صاحبة الرأى فى تعيين موظفى السراى ، ومنح الرتب والنياشين ، وفى تعيينات الشيوخ ، وماكان من خضوع السراى لحكم الدستور ، وموقفه أيضا من سلطة السراى على الازهر والمعاهد الدينية ، حينما قال أنه لايمكن أن يسمح بوجود حكومة داخل الحكومة ، وما كان من تهديده بالاستقالة حينما جرت الاضطرابات والمظاهرات فى الازهر ، اذ كان واضحا أنها جرت بتحريض من السراى ورجالها ٠

ولك أن تقارن أيضا موقف الحكومة الوفدية فى سنة ١٩٢٨ وفى سنة ١٩٣٧ حينما أثارت بضع مسائل دستورية تتعلق بسلطة السراى فى تعيين كبار الموظفين ، وتوقيع قانون بفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة توقيعه ورفضته السراى ٠

لك أن تقارن هذه المواقف بما وقع فى سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ من سكوتها على التدخلات المستمرة من السراى فى تعيين الموظفين ، وما كان من تعيينها حافظ عفيفى رئيسا للديوان دون علم الحكومة ٠

وقد كانت السراى تحاذر الى سنة ١٩٥٠ أن تصطدم بالكتلة الشعبية ولكنها حينما عجمت عودها ورأت هذا التهاون ، استساغت التدخل ٠

تغيير فى سياسة الوفد

وهذا التغيير فى سياسة الوفد له أسبابه ، وقد عرضنا

لبعضها فيما مضى . ويظهر أن زعماء الوفد أو بعضهم على الأقل ظنوا أن سياسة الملاينة مع السراى تكفل لهم البقاء فى الحكم، وان الشعب وحده ليس معتمدا كافيا . وهذا خطأ لاشك فيه فانه اذا كان الشعب معتمدا غير كاف ، فان السراى لايمكن أن تكون معتمدا كافيا . وحتى اذا فرضنا أن استدامة الحكم هو الهدف ، فقد كان أمام الوفد أمثلة حية من السياسة والأحزاب التى مالأت السراى وعامت معها واعتمدت عليها ، هل بقيت فى الحكم الى الأبد ، أم كان مصير بعضهم الخروج من الحكم على صورة هى الطرد بعينها ومصير بعضهم الآخر غضبا لم ينته ، ومصير فريق آخر أنه قتل قتلا .

ثم لعل حياة الرفاهية التى ذاقها بعض زعماء الوفد باعدت بينهم وبين فكرة الجهاد . والواقع أن هؤلاء الزعماء انفصلوا من حيث طبقتهم عن جمهور الشعب ، ودخلوا فى طبقة أخرى . وهو أمر طبيعى فى كل الحركات وكل الزعماء ، فانهم يبدأون بمثل وأفكار واتجاهات أكثر ماتكون اتصالا بالشعب ، عامة الشعب ، الذى نشأوا فيه وذاقوا متاعبه واحسوا بآماله وآلامه ، فاذا ارتفع بهم المركز والمنصب والسن ، خرجوا من حالة نفسية معينة ودخلوا فى حالة نفسية جديدة .

ولذلك كان من الواجب ، حتى يظل الوفد نابضا بالتعبير الحى عن آلام الشعب وآماله ، أن يتجدد بدخول عناصر شابة متفتحة الى الآراء الجديدة والأفكار الجديدة . وقد حدث هذا بالفعل ولكن الشبان الذين انضموا الى الوفد لم يبلغوا مبلغ العضوية فى هيئته العليا التى ظلت فى يد الطبقة القديمة أو من رأت ضمهم اليها من كبار الملاك والساسة ، وبذلك لم يتح لهم أن يحدثوا تغييرا يذكر فى السياسة العامة للوفد .

وقد ترتب على هذا الوضع أن امتلأت صفوف الوفد الثانية والثالثة بالدم الجديد ، بينما ظل الصف الأول خالصا للطبقة القديمة ، فوجد فى الحزب مايمكن أن يسمى انشطارا ، فأصبح فيه جناح متطرف أو متقدم (ممثلوه وأنصاره فى الهيئة البرلمانية للوفد وفى لجان الشباب) وقد لوحظ هذا الافتراق بوضوح فى كثير من الحالات . بل حدث ان فكر الجناح المتقدم فى تغيير بعض الاشخاص فى قيادة الوفد ذاتها .

يضاف الى هذا ماسبق أن أشرنا اليه من انضمام عدد من

النواب والشيوخ للوفد دون أن تكون لهم صلة ماضية بالوفد، بل كان للكثيرين منهم مواقف معادية . هؤلاء كانوا فى الوفد أشبه بالطابور الخامس فى الجيوش .

وساعد على زيادة المتاعب من هذه الناحية أن تشكيل الوزارة الوفدية فى سنة ١٩٥٠ لم تراع فيه القواعد التى جرت تقاليد الوفد عليها ، اذ أدخل فيها أشخاصا ، مهما يكن مستوى كفايتهم عاليا ، الا أنهم لم يكونوا من الوفديين القدماء ولا ممن لهم سابق رأى أو عمل فى منظمات الحزب ومعاركه .

ولانزاع فى أن أشخاصا كالدكتور أحمد حسين وطه حسين وزكى عبد المتعال وحامد زكى ذوو كفاية عالية ، ولكن لانزاع أيضا فى أنهم وان بدت عليهم بعض النزعات المتفقة مع نزعات الوفد ، الا أنهم لم يكونوا على اتفاق معه فى كل الخطط والآراء، فضلا عن أن توليهم مناصب وزارية أحفظ عليهم الكثيرين من أعضاء الوفد والهيئة البرلمانية ممن كانوا يحسبون أن دورهم قد حان . وعلى الجملة أوجد فى الحزب روحا من التفكك تعد جديدة على حزب كالوفد اشتهر بتماسكه .

ثم ان فؤاد سراج الدين وان كان قد انضم الى الوفد فى سنة ١٩٣٦ وأصبح عضوا فى هيئته العليا سنة ١٩٤٤ ،الا أن النفوذ الذى أخذ يستمتع به فى حكومة سنة ١٩٥٠ ، وفى المباحثات لتشكيلها لم يرق لعدد كبير من الوفديين ، ولاحظوا أن المسائل تجرى على قاعدة من الاخطاء لم تكن مألوفة فيما مضى .

فؤاد سراج الدين

وقد بلغ فؤاد سراج الدين مكانته فى الوفد والحكومة بعوامل كثيرة ، يرجع بعضها الى أنه رجل على كفاية لاشك فيها ،وهب المقدرة على مجاملة الناس واستمالتهم ، ثم أنه لم يكن صارما فى وفديته ، وهذا طبيعى ، لأنه لم يكن وفديا قديما مما مهد له أن يجامل غير الوفديين ويحظى بسمعة الاعتدال وعدم تغليب الحزبية فى كل الأمور .

ويرجع بعضها الآخر الى ماهو عليه من ثراء ومركز عائلى كبير وماعرف عنه من التمسك بالتقاليد المصرية من الشهامة والمروءة والنجدة والكرم .

وقد مهدت له هذه الأسباب المركز الممتاز الذى بلغه فى الوفد والحكومة ، ومكنته من أن يصبح مسموع الكلمة فى توجيه سياسته . وقد جمعت حوله هذه الصفات النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها ، ولكنها من جهة أخرى أوجدت الحقد عليه فى النفوس ، فنشأت تكتلات فى الوفد تعمل ضده ولاقصائه .

ومن المؤكد أن فؤاد سراج الدين كان عاملا مؤثرا فى السياسة الجديدة التى اختطها الوفد فى السنوات الأخيرة ، ولكن مما لايتفق مع الواقع أن نعده وحده المسئول عنها . والصحيح أن العوامل المتعددة التى أشرنا اليها فيما سبق ، وفى أكثر من موضع ، تضافرت كلها لكى تبلغ بالبلاد وبالوفد الى النتائج التى بلغتها .

ولم يكن سراج الدين من غمار الشعب ، وان لم يكن فى الوقت

نفسه من طبقة الاتراك والشراكسة ، فهو فلاح بن فلاح من أعيان الريف ذوى الثراء الواسع الموروث · تلقى ثقافة قانونية فى جامعة القاهرة · وعين وكيلا للنيابة كما اعتاد أن يعين امثاله من أبناء الأثرياء · ثم ترك النيابة ليدخل غمار السياسة وانضم الى الوفد ، بحسبانه الحزب صاحب الأغلبية وصاحب النجاح المرجح فى الانتخابات · وهناك انفسح أمامه المجال لاظهار كفايته الشخصية والميزات الأخرى التى كانت له بحكم ثروته ومركز عائلته وعلاقاتها المتعددة بكبار العائلات فى مديرية الغربية وغيرها ·

ولم يكن سراج الدين وحده ، ولكن كانت معه طبقة أخرى فى الوفد ليست لها كفايته ولاظروفه وانما لها كيانها ورأيها ، هى التى وافقت على الاتجاه الى ايجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر ، ورأت أن سياسة وخز الابر بالنسبة للقصر سياسة غير مجدية ، وأنه خير منها أن يكون الوفد أو أن يثبت أنه لا يقل ولاء للقصر عما عداه من أحزاب ·

وهنا يقع سراج الدين فى نفس الخطأ الذى وقع فيه كل من حاولوا أن يستميلوا القصر الى صفهم ، وان يثبتوا له أن ولاءهم لا غبار عليه · فان المسألة بين القصر والشعب لم تكن مسألة شخصية يمكن حلها باللباقة والكياسة وانصاف الحلول ، ولكنها أعمق من هذا بكثير · واذا كان القصر يضطر أحيانا لقبول حكم الشعب ، فأنه يقبله على مضض · واذا كان سراج الدين اراد أن يبلغ بالوفد المبلغ الذى يرضى به السراى ويحتفظ بتأييد الشعب ، فقد أثبتت الحوادث من قبل أنه جمع بين ضدين لا يلتقيان · وأنه لابد للتوفيق بينهما من أن يقبل القصر النزول عن سلطانه لممثلى الشعب ، وهو أمر غير متصور ·

مسئولية النحاس

ولا يجب أن نقف بالمسئولية فى هذه الخطة عند سراج الدين وغيره ممن يشاطرونه رأيه فى الوفد فحسب ، ولكن يجب أن نقرر أن النحاس يحمل فى هذه السياسة المسئولية التى تتفق

مع مكانته فى الشـــعب وفى الوفد وماله من ماض طويل فى خدمة البلاد . وهى مسئولية ثقيلة تقف فى الصف الأول بين المسئوليات .

وقد كان يستطيع أن يوقف الكثير من التيارات ويحول دون الكثير من الاخطاء . وقد لايكون هو صاحب السياسة الجديدة ولكنه أقرها واشترك فيها . وقد حدث فى أوقات كثيرة من حياة الوفد ان وقف هو مع رأى من الآراء وعارض به آراء الـكثيرين ، وانتـهى الأمر بخروج المخالفين وبقاء النـحاس واستمرار التأييد الشعبى له .

وليس له أن يعتذر بأنه خضع للرأى الغالب فى الوفد، فحيث يكون الأمر متعلقا بجوهر السياسة والمبادىء التى قام من أجلها الوفد ، ينبغى ألا يقبل أى عذر من الأعذار . وقد فصل النحاس أشخاصا ذوى أهمية كبرى فى الوفد لأسباب أقل بكثير من الاختلاف على مثل هذه الأمور .

ومهما يكن من أمر ، فقد تغلب التيار الذى أشرنا اليه وظل مسيطرا على سياسة الحكومة الوفدية خلال سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ ، وكان هذا من سوء حظ الوفد والشعب والقصر ، فقد تخيـل القصر أن الأمر أهون بكثير مما يتصوره ، وان الكتلة الشعبية التى حسب لها الف حساب أضعف من أن تقف دون رغباته ، فانطلق اليها انطلاقا عجل بانهيار العرش .

وكان القصر قد عين حسـين سرى رئيسـا للديوان على أثر استقالته من رياسة الحكومة وتأليف الوزارة الوفدية . وكان القصر قد بلغ من التفكك والضـعف والتخاذل ماجعله يخشى مواجهة الكتلة الشعبية بكل ماكان لها من تأييد قوى وبرلمان يكاد يكون وفديا مائة فى المائة ، ورأى أن تعيين حسين سرى ، وهو حينئذ أثير لدى الوفد ، أو على الأقل ليس مكروها منـه ، ربما كان درعا يقيه شر الاندفاع الوفدى .

وفى الوقت الذى كان القصر يرتعد من الوفد على هذه الصورة ، كان الوفد يفكر فى سياسة أخرى ، هى مهادنة القصر واثبـات الولاء له . وهكذا أساء كل من الفريقين فهم صاحبه ، فالوفد رأى

الابقاء له فى الحكم بغير سياسة أكثر لينا مع القصر ، والقصر رأى الا منجاة له من الطغيان الشعبى بغير الاتقاء وراء حسين سرى صديق الوفديين ·

وكان الالتقاء الأول بين القوتين متوقعا من الجميع لكى يستشفوا سير الأمور فى المستقبل · والواقع أن القصر كان متهالكا الى حد يدعو الى الرثاء ، وكان أقل احتكاك كافيا لكى يكشف ضعفه · كما أن الوفد كان مهادنا الى أقصى حد ، وكان أقل احتكاك كافيا لكى يكشف سياسته ·

وهكذا كانت الأمور متوقفة على من يبدأ بالخطوة الأولى لكى يتحدد سير المعركة · ومن سوء الحظ أن حكومة الوفد هى التى بدأت بالخطوة الأولى فكشفت نفسها ، واستقر الأمر للقصر · وهانت أخيرا الكتلة الشعبية ، وسقطت القلعة التى ظلت مستعصية سنوات وسنوات ·

على أن سقوطها كان سقوط القيادة ، أما الشعب فظل حيث هو · وتولته حيرة شديدة · ماذا يصنع ؟ هاهو الأمل الأخير يتبدد · وهاهو الحزب الذى علق عليه الآمال ينحرف أو تنحرف قيادته الى حيث لايريد الشعب ولا يسمح ماضى المعركة الطويلة · وتلفت الناس فوجدوا السراى تزداد سلطانا فى عهد الحكومة التى ظنوا أنها قادرة أن توقف الطغيان وتعيد الأمور الى نصابها ··

الجناح المتطرف فى الوفد

وهنا بدأ الانفصال الصحيح بين الحكومة الوفدية والشعب ·· وكان أشد الساخطين عليها هم الوفديين · وبدأ أثر هذا السخط فى صفوف الوفد نفسه · فزاد الجناح المناوىء للقيادة وجمع حوله الأنصار وكتلهم استعدادا للمعركة التى كانت كل الدلائل تدل على أنها واقعة حتما لانقاذ قيادة الوفد من الانحراف الجديد ·

وبدلا من أن تتنبه القيادة الى هذا الخطر الداهم ، وتعيد الصلة بينها وبين الشعب وتعالج الصدع الذى وقع ، جعلت همها كسب النواب والشيوخ الى صفها ، واضعاف جناح الساخطين · وكانت معها الحكومة وسلطان الحكم ، فذهبت تساعد جهد ما استطاعت

أنصار القيادة العليا ، وتحاول استمالة الساخطين أو شق صفوفهم .

ولأول مرة فى تاريخ الوفد ، نشرت مساجلات بين أعضاء منه ، ونشرت مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الابر من وفديين ، ومن وفديين لاشك فى أمانتهم وماضيهم .

وبدأ هذا الخلاف فى كل منظمات الوفد : فى الهيئة الوفدية وفى الشباب الوفدى وفى اللجان الاقليمية . ووضح أن الأمور تسير داخل الوفد ، لافى طريق التكتل ولكن فى طريق التفكك . وكلما كانت اخطاء الحكومة تكثر كان الانشقاق يزداد وضوحا ، والمجهودات المطلوبة تزداد مشقة .

وكان جليا أن هذه الجهود ليست كلها مما يتفق مع قواعد الادارة الحسنة والأمانة المطلقة . ومن هنا أخذت الأمور تسير على نحو جديد . ووجد فى الوفد أشخاص مقربون وأشخاص مبعدون ، أشخاص مرضى عنهم وأشخاص مغضوب عليهم .

وكان الخلاف قائما أيضا بين الوزراء أنفسهم ، فلم يكونوا كلا متجانسا . بل كانوا كلا من فريق . فالوزراء الطارئون على الوفد على خلاف دائم مع الوزراء القدماء .

وزاد الأمر سوءا أن بعض الوزراء أدركوا أن القصر هو صاحب السلطة وليس الحكومة البرلمانية ، ومن هنا جعلوا همهم استرضاء القصر والاتصال به وتلقى التعليمات منه . وهذا شىء لم يعهد قط فى عهد الحكومات الوفدية .

ولكن اذا كانت القيادة ذاتها تسترضى القصر ، فلماذا لايفعل الآخرون ماتفعل ؟ وانتهى الأمر بأن أصبح سباقا لارضاء القصر ، لم يتخلف عنه أحد تقريبا . وكان النواب والشيوخ الطارئون على الوفد هم الآخرون ـ كما قدمنا ـ طابورا خامسا يهد فى كيانه ويتربص به الدوائر .

وبلغت الأمور غاية السوء حينما تشاتم بعض الوزراء فى الحكومة الوفدية الواحدة على صفحات الجرائد . وكان ممكنا أن يحسم مصطفى النحاس الأمر ، كما اعتاد أن يفعل فى مثل هذه الحالات ، ولكنه لأمر ما ـ لم يفعل ـ أو لعله حاول فلم يوفق .

وربما كان ضعف صحته وتقدم سنه وميله الى الهدوء والراحة وارتخاء قبضته على الوفد ومنظماته بسبب التيارات الجديدة ورغبته فى عدم الاصطدام مع السراى ، ربما كانت هذه العوامل متجمعة أو كان أحدها هو الذى حمله على أن يترك الأمور على ماكانت عليه ، أو لعلها لم تسعفه بالنجاح الذى اعتاده حينما حاول علاجها .

وسواء كان الواقع هذا أو ذاك ، فان حالة الوفد الداخلية كانت على الصورة التى اسلفناها ، ولما يمض على تولى الوفد الحكم بضعة شهور .

زكى عبد المتعال

وتمرد زكى عبد المتعال وزير المالية . وطلب اليه النحاس أن يستقيل فرفض ، فاخرج من الوزارة أو أقيل . ولم يحدث مثل هذا قط فى تاريخ الوزارات الوفدية . وهو وحده يعطيك صورة عن الأمور كيف تسير . ولم يكن ممكنا أن يفعل زكى عبد المتعال هذا لولا أنه كان يعتمد على السراى ، أو لعله كان مطمئنا الى أنها لن تنصر النحاس عليه .

وهناك مثل آخر يدل على أن الأمور لم تكن تسير طبقا لارادة السراى ، هو أن عبد الفتاح حسن عين وزيرا برأى السراى ، وليس برأى الحكومة . وربما رحبت الحكومة بذلك ، بل أنها على التحقيق رحبت به ، ولكننا نتحدث هنا عن القواعد والمبادىء . ولم يكن منها قط أن يعين الوزراء دون رأى الحكومة ، وهم شركاء فى المسئولية ، والمفروض أن يكونوا فريقا متجانسا .

ثم كانت معركة تشريعات الصحافة دليلا آخر ، اذا اردنا ادلة ، ، على ارتخاء قبضة الوفد عن أنصاره . فقد أرادت السراى تقييد حرية الصحافة على صورة لم يسبق لها مثيل ، وأوعزت الى الوزارة برغبتها . وكان ينبغى أن تقف دون هذه الرغبة وترد السراى عما ارادته . ولكنها ـ وهذا شىء يؤسف له غاية الأسف ـ قبلت هذا التوجيه الضار بالحرية وحقوق الشعب . وعهدت

الى أحد النواب بتقديم مشروعات قوانين ثلاثة · وقدمها بالفعل وأحيلت الى اللجان البرلمانية ·

وما كادت نصوصها تذاع ، حتى ثار الرأى العام ثورة شديدة · وكان أشد الثائرين الجناح المتقدم من الهيئة الوفدية والشباب الوفدى · فحملوا لواء المعارضة ، واشتدوا فى نقدهم · وانتقلت المعارضة الى اجتماعات الهيئة ·

وبينما كان كبار رجال الوفد يحاولون على استحياء أن يساعدوا على تمرير هذه القوانين ، كانت الكتل الوفدية داخل الحزب وخارجه تعلن عن استيائها واستنكارها ، مما حدا باللجنة البرلمانية أن تعلن رفضها ·

وهكذا لم يتمكن رجال الوفد القدماء من فرض هذا القيد الضار بالحرية · وكان موقفهم داعيا الى مزيد من العجب والدهشة ، فقد كان الوفد أبدا يعيب على الحكومات غير الشعبية أقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفى بالتقييد العرفى ، ولكن يحاول أن يصوغه فى قوانين دائمة التطبيق ·

ومما يدعو الى الأسف أيضا أن قانون أنباء القصر صدر أيضا فى عهد هذه الحكومة · وهو قانون مخالف للدستور مخالفة صريحة ، فقد حظر نشر أنباء الملك وأفراد عائلته الا باقرار من السلطات المختصة · وكيف يقبل أن تحجب أنباء الملك عن الشعب · والملك سلطة دستورية معترف بها لابد أن يعرف الشعب أخبارها ·

ضعف على ضعف

وقد شعرت الحكومة الوفدية بضعف مركزها لا أمام السراى فحسب ، ولكن أمام أنصارها الذين أخذوا يوجهون اليها اللوم علنا وبصورة أقرب الى التحدى منها الى النقد · واشتدت الحملة على قيادة الوفد من أنصاره أكثر مما كانت من خصومه · وساعد على تفكيك الجبهة الحزبية الوفدية ماذاع من أنباء عن تصرفات مريبة ومعيبة نسبت الى بعض المنتمين الى الوفد · وبدا أن البناء

الضخم أخذ فى الانهيار . وأدى ضعف صحة النحاس الى انتقال السلطة الى آخرين ، لم يستطيعوا أن يعالجوا ماحصل وما أخذ يحصل من أخطاء وتصرفات .

وقد زادت هذه الأحوال الوزارة ضعفا على ضعف فارتمت أكثر واكثر فى أحضان السراى فزاد هذا الارتماء الابتعاد بينها وبين أنصارها ، وشجع على قيام المعارضين وحملتهم على الحكم الوفدى بشدة لامثيل لها ، واستمع لهم الشعب لأنه كان قد أخذ يضيق بهذه التصرفات المعيبة .

على أنه من الانصاف للحكومة الوفدية ، أنها فيما عدا محاولتها الفاشلة لتقييد حرية الصحافة ، أطلقت لهـا العنان وتمتعت فى هذه الفترة بحرية واسعة فى القول والكتابة ، وكان هذا كسبا شعبيا لاشك فيه ، فان الآراء انطلقت انطلاقا تاما ، وأخذت أنات الشعب تتصاعد من الظلم الاجتماعى والظلم السياسى . وتلقت الوزارة هذه الصيحات وسكتت عليها . وكان أكثرها موجها تلميحا فى بعض الأحيان ، وتصريحا فى القليل منها ، نحو رجال القصر والحاشية .

ونشأت قضية الاسلحة الفاسدة ، واضطرت السلطات المختصة الى التحقيق فيها ، فأضيف الى مادة الصحافة فى المعارضة واظهار سوء الحال مادة جديدة ، وكان للصحافة الوطنية نصيب وافر فى الحملة المستمرة على رجال القصر والحاشية ، مما حمل السراى على الشكوى منها ، واتهام الحكومة بأنها تمالئها وتشجعها .

وأثرت هذه الحملات فى الرأى العام ، لامن حيث زيادة سخطه على الحالة ، فان السخط بلغ حدا لايقبل المزيد ، ولكن من حيث أنها شجعت الخائفين ، وأظهرت القصر بمظهر الضعف ، وغضت من مهابته على صورة غير مألوفة .

اضمحلال هيبة القصر

وزاد فى ضعف القصر والغض من هيبته سلوك الملكة السابقة نازلى وزواج الأميرة فائقة من فؤاد صادق والأميرة السابقة فتحية من رياض غالى ، وما أخذ الشعب يلغط به ويتندر فى مجالسه الخاصة ، بل وفى بعض المجالس العامة . وكانت الوزارة قادرة لو أنها أرادت ، أن تضعف من سلطان القصر وتقر ماتشاء من تقاليد دستورية ، بل كانت قادرة أن تعدل الدستور ذاته بفضل ماكانت تتمتع به من أغلبية كبيرة فى المجلسين ، وماكان الشعب يحسه من ضيق بالسراى ورجالها واتباعها وحاشيتها ، وماكان الجيش يضطرم به من تيارات كلها السخط والضيق والرغبة فى تغيير الحال ، وما كان قد انتاب القصر من ضعف وسمعة سيئة وما أصبح يواجهه من ورطات بسبب السلوك الذى أشرنا اليه من بعض أفراد العائلة المالكة .. ولكن الحكومة ـ لأمر ما ـ لم تفعل ؟ وكانت مستطيعة ، حتى فى هذا الوقت المتأخر ، ان تنقذ سمعتها وكيانها فى البلاد وبين الحزب الذى ينصرها ، وفى أروقة مجلس النواب والشيوخ التى أخذت تمتلأ بالساخطين الكارهين ؟ ..

لماذا لم تقدم على هذا العمل الحاسم ؟ بل لماذا فعلت العكس ؟ وجعلت تعالج للسراى متاعبها وتوقف الحملات عليها وتضفى المدائح وتقدم فروض الطاعة ، وتؤمر فتطيع ؟ .

ان تعليل هذا الموقف المتخاذل من جانبها غير واضح . ولكن لعل السبب فى هذا انها رأت أن تسير مع القصر الى آخر الشوط ،

ظنا منها أنه سيسندها ويؤثرها على من عداها ، ولعلها الشهامة الريفية هى التى أوحت اليها الاتتخلى عن القصر فى محنته ؟

وأيا كان السبب ، فانها بسلوكها هذا أحرقت مراكبها فى الشعب حينئذ ، وأحرقت فى الوقت نفسه مراكب القصر ، ووقف الى جانبها القصر ، أو وقف القصر وهى الى جانبه ، منعزلين تماما عن ضمير الجماهير ، وفى الصف الأول من هذه الجماهير الوفديون بعددهم الضخم الكبير .

وقد أشفق الشعب على هذه الحكومة التى كان يعلق عليها الآمال ، وضاق بها وان كان لم يبغضها البغض الأصيل العميق ، فقد كانت بالنسبة له أشبه بالأب الذى أخطأ فى حق أولاده ، يتمنون أن يعود عن خطاه ويفيء الى الرشاد .

ولكنها حسبت أن سياسة الملاينة يجب أن تستمر الى النهاية ، حتى لاتتيح الفرصة للمتربصين والطامعين فى الحكم ، وهم كثيرون ، ونسيت أن تدهور مقامها الشعبى سيساوى — من وجهة نظر القصر — بينها وبين من عداها من الوزارات ، وهو — أعنى القصر — أميل بطبعه الى هذا الصنف من الحكام الذى لم يعرفه الشعب يوما من الأيام .

ولا شك أن الرصيد الطويل من الخدمة والتضحية والجهاد الذى سجله الوفد فى ضمير الشعب صمد الى آخر لحظة ، ولم تتخل الفكرة الطيبة فيه عن الشعب ، بل ظل راجيا أن يرتد الى الطريق القويم ، ويعالج الاخطاء ويراجع الأمور بروية .

انعزال عن الشعب

وفى هذا الوقت ، كان القصر ورجاله وحاشيته يعيشون كأنهم بمعزل عن الشعب ، بل وكأنهم بمعزل عن الجو المضطرب الذى يعيشون فيه ، وكأنهم لايحسون بالزلزال الذى يهز الأرض التى يقفون عليها ، فالسهرات كما هى والكؤوس كما هى ، وموائد الشراب والحفلات الباذخة كما هى .

وتولت البلاد نزعة من الشك والخوف والقلق ، وحار كل انسان ماذا يصنع ، ولم يجد الا أن يترك الأمور تسير على ماتشاء

ويشاء الله لها . وفي مثل هذا الجو ، تزكو الشائعات وتمتلأ الأفواه والمجالس بالحكايات ، الصحيح منها والكاذب ، المعقول وغير المعقول ، الممكن وغير الممكن . ولكنها بصفة عامة ، زادت موجة الخوف والقلق والتوجس وأضحت البلاد تعيش في خوف من الماضي والحاضر والمستقبل ، الا أن حرية الصحافة التي تمتعت بها عصمتها من أخطار كثيرة وفي الوقت نفسه هزت الحاكمين هزا .

وتزوج الملك السابق في ٦ مايو سنة ١٩٥١ ، ولئن جاءت مظاهر هذا الزواج حسنة وقوية ، الا أنها لم تكن ذات دلالة على الاطلاق في نظر من يعرفون حقيقة التيارات التي كان الجو يضطرم بها اضطراما .

ومن سوء الحظ ان أحدا من رجال القصر أو من رجال الحكومة لم يجرأ أن يواجه الملك بحقيقة الوضع ، ولا أن يذكر له ماكان الناس يتقولون به ، وما أصاب سمعته من تدهور ، بل تسابق الجميع الى نفاقه وتلوين الحوادث باللون الذي يروق له . وكان هذا خطأ آخر ، اشترك فيه رجال السراي ورجال الحكومة ورجال السياسة .

نعم ان رجال المعارضة كانوا قد قدموا في أكتوبر سنة ١٩٥٠ عريضة الى الملك ، ضمنوها بعض ملاحظات لم تخل من الصراحة ، وأشاروا فيها الى تدخل غير المسئولين . ولكن العريضة ، على الرغم من تهافتها ، فقد اعتذر من توقيعها بعض من وقعوها ، وتهرب آخرون من التوقيع ، وجرى فيها تعديل كثير أضعف منها ومن مدلولها .

ودعك من العريضة وأنظر الى الاسماء التي وقعتها .. ان السراي تعرفهم أكثر مما يعرفون أنفسهم . وقد جربتهم واستخدمتهم وأذلتهم وخضعوا لتوجيهها وأمرها . وولى بعضهم الحكم وكان أطوع لها من غيره كيف يتوقع أحد أن يكون لهذه الصيحة ، التي جاءت متأخرة ، تأثير يذكر في رجال السراي أو في الملك . ثم أنهم لم يكونوا يمثلون أحدا في الرأي العام ، سوى عدد ضئيل لا يؤبه له . وكانوا هم أنفسهم اسناد الحكم الدكتاتوري في عهود سابقة .

وقد منعت الحكومة نشر العريضة ، فاخطات خطا لايمكن الدفاع عنه . ولكن هذا التصرف لم يكن غريبا منها ، بعد أن وضعت نفسها موضع المدافع عن السراى ، الحريص على ارضائها . ولو كانت حريصة حقا على أن ترد السراى عن اخطائها وتنفذ أحكام الدستور كاملة ، لسمحت بنشر العريضة وتركت لها تأثيرها فى القصر والرأى العام ، وأظهرت للملك أن الأمور ليست كما يجب ، وأنه لابد من سعى لاصلاحها .

ان الايمان بالمبادىء الدستورية شبيه بالعرض اذا ثلم مرة فهيهات أن يسلم بعد ذلك .

والواقع أن القصر ، وقد رأى هذا التهالك على الحكم من الجميع ، وهذا التردد والتلون فى الآراء والاختلاف بينها فى الحكم وخارج الحكم ، وبعدما لاحظ من أن حكومة الوفد التى كان يخشاها قد أضحت تطلب هى الأخرى رضاءه ، داخله شىء غير قليل من الاستهتار بالمقدسات والحقوق والحرمات ، وأخذ يسير سيرة التهاون وعدم الاكتراث ويكثر من التدخل بسبب أو بغير سبب .

وانتقل هذا الاتجاه من كبار رجال القصر الى صغارهم ، وأصبح الأمر أكثر مايكون انحلالا فى المسئولية وخوفا من كل شىء فى القصر ، سواء كان صغيرا أو كبيرا على حق أو لاحق فيه .

وانتقل الاضطراب من الدوائر العليا الى كل مرفق من مرافق الدولة ، والى كل مصلحة من مصالحها وضاعت المسئوليات فى هذا التيه الذى لانهاية له . وكان القرار يصدر من الوزير المختص ، فيلغى ، لأن القصر لايريده . وكان التعيين يتم طبقا للأوضاع المألوفة فيتغير ، لأن القصر لايريده ، أو لأن القصر رأيا آخر .

ومن هنا كانت المصالح وكان الوزراء وكان كبار الموظفين ، قبل أن يقدموا على الأعمال التى يتصورون أن يكون للقصر فيها توجيه خاص ، يلجأون اليه والى موظفيه حذر أن يبرموا مالايشاؤون من أمر أو يتلقوا منهم تعليماتهم وتكون هى وحدها الواجبة الطاعة .

وبينما كانت الأمور تسير على هذا النحو فى دوائر الوزارة والقصر والحكومة ، كان الشعب يضطرم بآراء جديدة ، وبأسباب لاحصر لها من السخط والجزع والاشفاق . كانت الحالة الاقتصادية تسوء ، والحالة النفسية تسوء . واللغط ينتشر انتشارا لامثيل له . والتيارات الفكرية فى البلاد ، وان كانت كثيرة وعنيفة ، الا أنها لم تكن مركزة ولا متجمعة ، كانت أشبه بالموجات الصاخبة ، كل منها تسير فى اتجاه ، وكل ماهى فى حاجة اليه هو الصيحة التى تربط بينها ، فاذا هى دوامة هائلة تقتلع الأوتاد .

وكان القصر غافيا والحكومة غافية ، وكل السلطات المسئولة شبه منومة ، أو ربما بلغ اليأس بها حد الخمود ، وكثيرا مايخلق اليأس حالة هى أقرب الى الاستهتار وعدم المبالاة منها الى الجهد الذى يبذل لعلاج الحال .

وعلى الرغم من الضربات المتتالية التى تعرض لها القصر ، سواء من جانب الشعب أو بسبب بعض التصرفات التى أقدم عليها أفراد العائلة المالكة وفتت فى عضد الرابطة بينهم ، وآذت سمعة الوطن والعرش ، فقد بدا كأن القصر فى أوج قوته . وكان هذا المظهر خادعا .

ولسنا نعرف ما اذا كان القصر وجد فى هذا المظهر من القوة ماحسب معه أنه قوى فعلا ، أم أنه كان مدركا للهاوية التى يقف على حافتها .

محمد صلاح الدين

أغلب الظن — كما قلنا — ان حالة من اليأس اشتملته ، فقلبت اليأس الى استهتار وعدم اكتراث وكلاهما يعطيان مظهر القوة . وقد قيل أن الملك السابق كان يصرح لبعض خلصائه أنه عارف

بأن عرشه موشك على الزوال ، وان الأمر لم يعد يهمه · واذا كان هذا صحيحا ، فانه يصلح تفسيرا لعدد كبير من التصرفات التى أقدم عليها القصر ولم تكن فى صالحه ، ولا مما يخدم ثباته واستقراره ·

وحتى اذا كان هذا صحيحا ، فقد كان واجب الحكومات والزعماء أن ينبهوه الى خطأه ، فاذا كان الملك لايهمه عرشه فان الشعب يهمه دستوره · واذا كانت أغلاط القصر تعود عليه بضرر معين ، فانها تعود على البلاد باعظم الأضرار · والشعب خالد أما العرش فطارىء · والنظام الملكى شأنه شأن سائر الأنظمة ، نوع من الحكم قد يقبله الشعب اليوم وقد يسعى الى تغييره غدا ·

ومهما يكن من أمر ، فقد استهتر القصر ، وانتقلت السلطات الى أيدى موظفيه ، ووقع الملك نفسه فريسة لنصيحة غير المسئولين ، بينما أصبح المسئولون — وهم الوزارة والبرلمان — وكأنهم يأتمرون فيطيعون مما عجل بالكارثة ، وجعل البلاد تتحمل تضحيات لاقبل لها بها ·

مستر بيفن

وقد كانت حرب فلسطين نفسها نزوة من النزوات · وقد تكررت هذه النزوات فيما بعد ، ولاح أن شؤون الوطن لاتجرى على نمط معين ، ولا طبقا لخطة سليمة لها أهداف معروفة ·

أما المسألة الوطنية ، فقد أضحت فى الصف الأخير . وشغل الناس بشؤون الحكم الداخلى والاضطراب الحاصل فيه . ولكن الحكومة لم تكن مستطيعة أن تترك أمر البلاد بغير جهد . وقد جرت المفاوضات فعلا بينها وبين الانجليز ، وتولاها محمد صلاح الدين مع مستر أرنست بيفن . وسارت المفاوضات حينا الى خير ، وحينا الى شر . وبدا أن موقف الانجليز لم يتغير ، ويظهر أنهم كانوا يعرفون الانحلال الداخلى فى الجبهة . ومن هنا كان تشددهم أو محاولتهم أن يكسبوا أعظم مايمكن ، ويضعفوا من المطالب الوطنية الى أقصى حد ممكن .

وطالت المفاوضات والمباحثات ، وبدا أن أمرها لايسير كما يجب ، وان ماعلق من أمل على وجود حكومة العمال فى الحكم انما كان أملا لامبرر له ، فان موقف مستر أرنست بيفن من قضية الجلاء لم يكن أفضل كثيرا من موقف حكومة المحافظين .

معركة القناة

وفي الوقت الذى كانت تسير فيه شئون الحكم الداخلى على ما أسلفنا من صورة قاتمة ، كانت المفاوضات تتعثر على صورة أشد قتاما · واضطرب الأمر على الحكومة الوفدية اضطرابا شديدا ، فلاهى تمكنت من ارضاء الشعب ولا ارضاء القصر ·

وقلنا انها لم تتمكن من ارضاء القصر ، وقد يبدو هذا الكلام غريبا بعدما قدمنا من خضوع الحكومة لرغبات القصر فى كثير من الأحوال ، ولكن الأمر التوى عليها أيضا من هذه الناحية ، فلم تمض سوى شهور على وجود حسين سرى فى منصب رئيس الديوان حتى استقال وترك المنصب شاغرا ، وترك القصر من غير موظف كبير مسئول ، وفى الوقت نفسه وقع الملك السابق تحت تأثير حاشية ضئيلة الكفاية ، قليلة الشعور بالمسئولية ، شديدة الحرص على ارضائه وتزيين الأمور له ، فأخذت تتدخل باسمه فى كثير من الشؤون ، وتفسد الأمر بينه وبين الحكومة لتحقيق أغراض معينة ، واتسع المجال للدس والسعاية ، ووجدت الحكومة نفسها على الرغم من تهاونها فى حقوقها الدستورية تزداد كل يوم تأثر وانسياقا نحو تصرفات وأعمال يجرى بعضها باقرارها ، وبعضها الآخر من غير علمها ، دون أن تبلغ ما أرادت من رضاء القصر وعطفه · وكانت اذا حصلت على هذا الرضاء وهذا العطف أثر حادث معين ، سرعات ما يعود الغضب وتزكو أعمال الدس والوقيعة ·

ليس غريبا اذن أن نقول بأنها لم توفق لافى ارضاء الشعب ولا فى ارضاء القصر ، بينما كانت المفاوضات تتعثر والشعب يزداد سخطا ، والأمور تتأزم . وكان أملها الوحيد مركزا فى الحصول على نصر فى المفاوضات ، ولكن حتى هذا الأمل الأخير بدا أنه يتبدد .

وأعلنت فى خطبة العرش سنة ١٩٥١ أنها ستلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم تؤد المفاوضات الى مايرجوه الشعب من اقرار مبدأى الجلاء والوحدة . وأخذ خصومها يؤكدون أنها لن تقدم على الغاء المعاهدة ، وأن وعدها بذلك ليس الا من قبيل التخدير للشعب وبث العبارات التى ليس لها مدلول عملى . ولكنها برت بوعدها ، فأعلن مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ وما ترتب عليهما ، وفى حماسة منقطعة النظير من الشيوخ والنواب ، تلا بيانا خطيرا أوضح فيه الأسباب التى حملت مصر على الغاء المعاهدة والتحلل من ارتباطاتها ، كما أعلن للسودان دستورا وقانونا للحكم الذاتى .

وكان لهذا لبيان دوى القنبلة فى الشعب ، فالتهبت حماسته ، وغطت فرحته بهذا الالغاء على الأخطاء التى ارتكبتها الوزارة فى شؤون الحكم .

معركة القناة

وما من شك فى أن الحكومة لم يكن أمامها سبيل آخر لاستعادة الأرض التى فقدتها وانقاذ سمعتها وسمعة الوفد . واحس الشعب بالروح الوطنية تدب فيه من جديد ، وتنادى أفراده وجماعاته وهيئاته وأحزابه بالجهاد . وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القنال واشعال المعركة الحاسمة بين الشعب وبين المحتلين . وتألفت كتائب من الفدائيين ، قوامها الشباب وطلاب الجامعات وأخذ الجنود البريطانيون فى منطقة القناة يحسون وطأة المقاومة الشعبية . ولم تجد الحكومة بدا من أن توسع لهذه الحماسة الشعبية وتنصرها وتنظمها . وكان موقفها حرجا غاية الحرج ،

فانها وقد أعلنت بداية المعركة ، لم تكن تستطيع التراجع ، ولكن كيف توفق بين تعهداتها كحكومة نظامية من واجبها حفظ الأمن وصيانة الأرواح ، وبين ما أخذ الفدائيون يقومون به من تدمير المنشآت البريطانية ، واطلاق النار على الجنود خارج المعسكرات والسطو عليها فى الليل .

ووقع الاحتكاك بينها وبين السلطات البريطانية التى عدتها مسئولة عن هذه الأعمال ، كما أعلنت أنها لاتزال متمسكة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وان الغاءها من طرف واحد لايغض من شرعيتها .

وانتهى الأمر بأن وضعت السلطات البريطانية يدها على منشآت السكة الحديد والمياه والكهرباء فى منطقة القناة ، وهدمت بعض القرى وأخلت أخرى من سكانها ، وتجاوزت حدود المنطقة المحددة لها طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ الى ماجاورها بحجة البحث عن الفدائيين وتعقبهم . وساءت حالة الأهلين فى المنطقة وما جاورها وتعطلت التجارة وانقطعت الارزاق أو كادت . ومع ذلك صمد الشعب وصمدت الحكومة ، وانتقلت أنباء هذا الصراع الى خارج مصر فى أروقة الأمم المتحدة والدوائر الصحفية والسياسية فى أنحاء العالم ، وعرف الجميع أن المصريين العزل من السلاح يقاومون جيشا محتلا مدججا بالسلاح .

وكان الجزء الاكبر من الجيش معسكرا فى العريش وغزة وشرق القناة ، فأغلق البريطانيون كوبرى الفردان الموصل بينه وبين وادى النيل ، ووضعوا أيديهم على البترول الصادر الى القاهرة وبقية المناطق . ولاح أن المعركة تتطور تطورا خطيرا .

وكانت الحكومة فى موقف لاتحسد عليه ، فان المعركة جاءت مفاجئة لها وللشعب ، والقصر وان كان قد وقع مراسيم الغاء المعاهدة الا أنه لم يكن مع المعركة بقلبه . والجيش ليس فى يد الحكومة ، فالقصر صاحب السلطان الأول عليه ، والتمثيل الخارجى نفسه كان يتجه الى القصر ويتلقى تعليماته منه أكثر مما يتجه الى الحكومة ويتلقى تعليماته منها .

وكان السفير المصرى فى لندن ، عبد الفتاح عمرو ، من رجال

القصر غير العاطفين أو المؤيدين لالغاء المعاهدة ، وكانت الاداة الحكومية نفسها مملوءة بموظفين فى البوليس وغيره من المصالح والوزارات ، ينتمون الى السراى ولا يخلصون للحكومة ، ولعلهم لم يكونوا يخلصون أيضا للمعركة الدائرة فى القناة . كما أن المعارضين للوزارة لم يتحمسوا للمعركة التحمس الواجب ، وبعد ان كانوا يغرون الحكومة بالغاء المعاهدة ، بدأوا يصفون العمل بأنه جنونى ولاجدوى منه .

وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين انجلترا ومصر ، واستدعت مصر سفيرها فى لندن عبد الفتاح عمرو . وفى هذا الوقت والمعركة مشتدة محتدة وأمرها ومصيرها بيد القدر ، صدر أمر ملكى بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى بغير علم الوزارة أو اقرارها . وكان قد أفضى بتصريحات قبل ذلك امتدح فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وقال ان مصر لابد لها من تأييد المعسكر الغربى . ورأى الشعب فى هذا التعيين تحديا لارادته ، فانطلقت المظاهرات الصاخبة فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن تهتف هتافات عدائية صريحة لأول مرة ضد القصر وضد حافظ عفيفى .

وزاد الحرج أمام الحكومة ، فان الطعن فى الملك جريمة يعاقب عليها ، ولكن موجة التحمس الوطنى لالغاء المعاهدة وما أحست به الحكومة من أن تعيين حافظ عفيفى على هذه الصورة وفى هذا الوقت بالذات عمل عدائى موجه اليها والى الشعب ، حال بينها وبين أن تقسو فى تفريق هذه المظاهرات أو ان تقبض على أحد ممن يهتفون بالهتافات العدائية .

حكومة القصر

وزاد القصر ، فعين عبد الفتاح عمرو مستشارا فى الشؤون السياسية ، والياس اندراوس مستشارا فى الشؤون الاقتصادية وبدا كأن القصر يؤلف له حكومة أخرى ، بينما انعزلت الحكومة أو كادت عن القصر ، وأصبح كل منهما فى طريق ، واشتعلت العداوة بينهما مرة أخرى ، أو قل عادت الى مجراها الطبيعى الذى اعترضته فترة تعسة من المصالحة لم تكن لها من نتيجة الا أنها زادت الهوة اتساعا .

وفى يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، طلبت السلطات البريطانية اخلاء محافظة الاسماعيلية مما بها من جند وسلاح ، ولم يكن فيها غير جنود البوليس العاديين ، فأمرتهم الحكومة بعدم الامتثال للأمر ، ودارت معركة فريدة فى تاريخ المعارك بين الجيش البريطانى المزود بالأسلحة الخفيفة والثقيلة ، وبين بضعة عشر جنديا من جنود البوليس ليس معهم غير بنادق قديمة من بنادق الحراسة ومطاردة اللصوص . وكانت معركة سجل فيها البوليس المصرى صفحة من صفحات البسالة الخالدة . وانتهت المعركة الى خاتمتها المحتومة ، ولكنها تركت فى الشعب أثرا حاسما من الحقد والكراهية .

وفى الصباح التالى قامت فى القاهرة مظاهرات من الشباب والطلبة والعمال ، تهتف لابطال الاسماعيلية وتدعو الى الثأر . وماكاد النهار ينتصف ، حتى بدأت الحرائق تشتعل فى بعض الأماكن العامة فى القاهرة . وما أوشك المساء ، حتى أضحت القاهرة شعلة من نار ، اذ أفلت الزمام من يد البوليس ، أو على الأصح رأى أن ينضم الى المتظاهرين أو يكف عن اعتراضهم .

حريق القاهرة

وقد قيل كلام كثير حول المسئولية عن حريق القاهرة . وذهب البعض الى أن الحرائق حدثت بتدبير من الشيوعيين . واتهم آخرون حزب مصر الاشتراكى ، وجرى التحقيق وقدم بعض المتهمين بعد ذلك الى القضاء ، وأدين بعضهم بتهم السرقة والحريق والخطف ، ولكن المسئولية العامة عن الحريق ظلت غير محددة ، وعندى أن العوامل التى أدت اليه متعددة متداخلة ، وأنه من الصعب القطع بأن أفرادا معينين قد أحدثوه أو أن جماعة بالذات قد أحدثته . وأغلب الظن أن غضب الجماهير من سوء الحال وتعدد التيارات الفكرية والمذهبية فى البلاد ، ووجود الفرصة للتعبير عن السخط ، وما هومعروف من أن الجماهير اذا اجتمعت أصبحت لها نفسية صاخبة مدمرة غير نفسية أفرادها منفصلين ، كل أولئك ساعد على وقوع حوادث الحريق .

ومما يؤكد هذا الرأى أن الحرائق وقعت على ممتلكات البريطانيين وأشخاصهم تعبيرا عن سخط الشعب على احتلال القناة وما كان من أعتداء البريطانيين على جنود البوليس فى معركة الاسماعيلية . ووقعت حرائق أخرى فى البارات والكابريهات ومحال اللهو اعلانا لسخط الشعب على من يستهترون ويلهون ، بينما الواجب عليهم أن ينهضوا لجهاد المحتلين فى القناة .

ولما ساءت الحالة فى المساء ، ورأت الحكومة أن قوات البوليس ليست كافية لحفظ الامن واقرار النظام ، طلبت الى الجيش النزول للمعاونة على رد الامور الى نصابها ، فلم يشأ قائده العام الفريق محمد حيدر أن يوافق على الامر قبل الرجوع الى الملك .

وطال الاخذ والرد فلم ينزل الجيش الا فى ساعة متأخرة من الليل . وفى منتصف الليل أو بعد منتصفه بقليل أذاع مصطفى النحاس رئيس الوزراء أن مرسوما ملكيا صدر باعلان الاحكام العرفية .

وفى اليوم التالى أقيلت الوزارة ، وعهد الملك السابق الى على ماهر بتأليف الوزارة الجديدة . وهكذا انتهز القصر الفرصة التى رآها مناسبة ، وتخلص من وزارة مصطفى النحاس ونسى له ولها كل ما قدمت لارضائه وكل ما بذلت لكى تثبت ولاءها

وازداد السخط على القصر الى حد لا مزيد عليه فقد أحس الشعب أن اقالة وزارة النحاس ، وما سبقها من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا للشئون السياسية والياس أندراوس مستشارا للشئون الاقتصادية ليس الا اكمالا لخطة ، قصد من ورائها افساد معركة القناة

وبذل على ماهر جهده لتهدئة الحالة . وتمكن كذلك من تهدئة معركة القناة ، ووقف تأييد السلطات الرسمية للفدائيين ، وبدأ من جهة أخرى الاتصال بالبريطانيين لاستئناف المفاوضات وحاول أن يدخلها مؤيدا من البرلمان والوفد . حتى اذا جاء اليوم المحدد لبدء المفاوضات ، اعتذر السفير البريطانى ، وكان هو من جانبه قد طلب مقابلة الملك السابق ، ولكن الامر لم يمهد له كما يريد ، فأحس انه غير حائز على الرضاء . فقدم استقالته ولما يمض على وزارته غير شهر واحد فى الحكم .

نجيب الهلالى

وعهد الى نجيب الهلالى بتأليف الوزارة الجديدة ، وكان أميل الى القصر أو كان القصر أميل اليه · ويظهر أن تعيين على ماهر كان مفاجئا وفى ظروف حرجة وقت احتراق القاهرة مما لم يجعل للقصر مجالا للاختيار والمفاضلة ، ولعله رؤى حينئذ أن الظرف بالغ مبلغا كبيرا من الحرج ، وان على ماهر قد يكون الرجل الوحيد القادر على أن يجتاز بالبلاد مرحلة عصيبة ·

والواقع أن الظرف لم يكن حرجا فحسب ، ولكنه أيضا كان خطيرا أو منذرا · وأغلب الظن أن القصر وان أحس بخطورته ، الا انه لم يرتفع الى مستواه · وظن بعد الشهر الذى قضاه على ماهر فى الحكم انه قادر أن يسير الامور بوزارة أكثر ملاينة وأقرب انصياعا ·

وان الانسان ليعجب من مفارقات القدر ، ويحس بشىء غير قليل من سخريته ، حينما يذكر سنة ١٩٣٦ وعلى ماهر رجل السراى الذى تعتمد عليه · وحين يذكر أواخر ١٩٣٧ وهو حينئذ رئيس للديوان يحاول أن يجمع لها من السلطات ما يستطيع وما لا يستطيع ، ما لها حق فيه ، وما ليس لها حق فيه · وحين يذكر سنة ١٩٣٩ وعلى ماهر رئيس للوزارة ، ومنصب رئيس الديوان شاغر ، وهو يرجو أن يجمع خيوط السلطة كلها فى يده اعتمادا على القصر ··· أن الانسان

ليشعر كيف يسخر القـــدر سخرية مرة ، وهو يستعيد كل هذه التواريخ ويقارن بينها وبين يناير سنة ١٩٥٢ حينما اضطر القصر لقبول عـلى ماهر ، وحينما لم يستطع احتماله أكثر من شهر مع شدة الحاجة اليه ٠

ولست أخلى على ماهر أيضا من خطأ وقع فيـه حينما ولى الوزارة بعد حريق القاهرة فقد كان من واجبه ان يفضى للقصر بخطورة الموقف ، وان اقصاء الوزارة ذات الاغلبية البرلمانية ليس علاجا للموقف ٠ وان المنطق والعقل والحق الدستورى كان يوجب تركها فى الحكم الى آخر الشوط ٠ فانها هى التى الغت المعاهدة وأقامت معركة القناة ، فكيف يستقيم أن تجىء الى الحكم وزارة أخرى ، وحتى يغض النظر عن الحق الدستورى ، قد لا تكون مؤمنة بصواب الغاء المعاهدة وبدء معركة القناة ٠

وهذا هو ما حدث تماما ٠ فان على ماهر حينما جاء الى الحكم لم يكن مؤمنا بصواب الغاء المعاهدة ولا بقيام معركة القناة ٠ ومن حقه أن نذكر له أنه لم يحاول الاصطدام بالبرلمان ، بل آثر أن يستميله اليه ويحتفظ بتأييده ، غير أننا نعتقد أن الحكم لو طال به لـكان من المؤكد الى أن يحل البرلمان وأما أن يغادر منصبه ٠

وانها لمأساة بالغة السخرية أن يساق الشباب وينساقون وراء التحمس للوطن والجلاء ، حيث يريقون دمهم ويبـدأون صراعا جبارا مع قوات تزيد أضعافا مضـاعفة ، ثم لا تمضى سوى شهور ، حتى يقف كل شىء وحتى يذهب هذا الدم الزكى هدرا وتدور الساقية ، فاذا نحن مرة أخرى فى تيه المفاوضات

ذهب على ماهر وجاء نجيب الهلالى ٠ ومن سياسته واتجاهه نستطيع ان نعرف لماذا ضاق القصر بعلى ماهر ، ولماذا لم تعجبه وسيلته فى معالجة الموقف ٠

على ماهر لم يحاول الاصطدام مع الاغلبية الوفدية ، ووصف النحاس بانه « سلفه العظيم » وبدا انه يهادن ويحاول أن يجمع

الصفوف ارتفاعا الى مستوى الموقف .

أما نجيب الهلالى فبدت سياسته من خطاب تشكيل الوزارة الذى حشى بالطعن فى النواب والشيوخ بعبارات جاوزت حد الاتزان ، بل جاوزت حد اللياقة .

على ماهر لم يحاول ان يلصق التهم بالوفديين ، ولم يحاول أن يسىء الى سمعتهم بين الشعب .

أما نجيب الهلالى فقد جعل همه أن يقذف فى وجوههم بالتهم الصحيحة وغير الصحيحة ، الثابتة وغير الثابتة .

ومهما يكن من أمر فان وزارة نجيب الهلالى كانت فاقعة اللون من حيث اتجاهها الى القصر واعتمادها عليه ، والاخذ بوسائله والخضوع لتوجيهاته . وان خطاب تشكيلها ، بما جاء فيه ، ليعد وثيقة لا مثيل لها فى عدم ادراك خطورة الموقف . وظهر أن الخطاب ليس الا نتاج انحرافات وتيارات شخصية ، وليس نتاج الادراك السليم للموقف الذى كانت البلاد تجتازه .

ولا ريب فى كفاية نجيب الهلالى وأمانته . فقد يكون فقيها من الطراز الاول . وقد يكون رجلا قانونيا لا يشق له غبار . وقد كسب فى الشعب سمعة لا بأس بها . وظن انه رجل معتز بكرامته يأبى الهوان ، لذلك دهش الذين يعرفونه والذين لا يعرفونه ، حينما رأوا أنه يحشو كتاب قبوله الوزارة بعبارات مسرفة فى الخضوع للقصر والتمجيد لفضائله ومزاياه ، والطعن فى الوقت نفسه فى الشيوخ والنواب والحزب الذى ، مهما تكن أخطاؤه شديدة قاسية ، فانه كان حينئذ أمام الشعب الحزب الذى الغى المعاهدة ودعا الشعب الى الجهاد ، ووقف فى آخر وزارته موقف العناد والتحدى للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، واطلق حرية الصحافة الى اقصى حد ممكن .

ومن هذا كان خطاب تشكيل الوزارة الهلالية بمثابة تحد لشعور الشعب ، فقد كان واضحا أن معركة القناة فشلت أو تحولت لاسباب منها موقف السراى ، وتعيينها حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو وسيطرتها على الجيش والتمثيل الخارجى وخوفها الواضح من تحول معركة القناة ، متى نجحت ، من الانجليز اليها .

ومع قيام هذه الحالة ، طبقت الاحكام العرفية بشدة لا مثيل لها . وقيدت حرية الصحافة على صورة مزعجة ، وفرض على أهل القاهرة أن يأووا الى بيوتهم فى وقت مبكر . وعلى الجملة تحولت مصر الى سجن كبير .

وكانت وزارة الهلالى قدوعدت فى خطاب قبولها الحكم بانشاء لجان للتطهير والبحث فى التصرفات التى نسبت الى الوزراء والشيوخ والنواب وغيرهم . وأعلنت بالفعل تشكيل هذه اللجان ، وأخذت فى مباشرة أعمالها .

وقد بدت الوزارة وهى محتمية وراء الأحكام العرفية والحكومة البوليسية ، كأنها قوية مهيبة ، ولكنها فى الواقع كانت بالغة من الضعف حدا محزنا ، ففضلا عن أنها بتشكيلها والاشخاص الذين تألفت منهم لم تكن ذات لون معروف ولا متجانس ، كانت خليطا ، لايعرف أحد ماذا جمع بينهم ، فليس لهم حزب ولا جماعة ولا أنصار ، ليس بينهم انسجام فى الثقافة والتفكير والرأى .... ولسنا نعرف ماذا كان هدفهم ولا ماذا كانت سياستهم ؟ .

أغلب الظن أن الجمع بينهم تم باقتراح أشخاص من أصدقاء رئيس الوزارة الى أشخاص رأى القصر أن يكافأهم على خصومتهم للوفد وضيقهم به أو على خدمات أدوها للقصر .

وان الانسان ليتولاه العجب الشديد من ان يقدم رجل مثل نجيب الهلالى لاشك فى ذكائه ولماحيته وأمانته على تولى الحكم فى مثل هذه الظروف ، وعلى مخاصمة الكتلة الشعبية والائتمار بأمر السراى ، كيف كان يتصور أنه سينجح ، وسينجح فى ماذا؟ هل عرف على التحديد مهمته ؟ .

يلوح أنه فهمها على أنه سوط عذاب تمسك به السراى لتشريد الوفديين والتحقيق معهم وتلويث سمعتهم فالقصة القديمة تعاد .

القصة القديمة نفسها التى نسجت خيوطها لاول مرة فى سنة ١٩٢٤ . ثم عادت فى سنة ١٩٢٨ وتكورت للمرة الثالثة فى سنة ١٩٣٠ ، وللمرة الرابعة فى أوائل سنة ١٩٣٨ ....

وللمرة الخامسة فى سنة ١٩٤٤،وهاهى تتكرر للمرة السادسة فى أعقاب معركة القناة وحريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
الالفاظ واحدة والاساليب واحدة وعقلية الحاكمين واحدة.

***

ومما تجدر ملاحظته أن الالفاظ والعبارات التى وردت فى خطاب الهلالى بقبول تشكيل الوزارة بزت كل عبارات سابقة من حيث تمجيدها للقصر وخضوعها له ... فكاننا نتاخر بدلا من أن نتقدم ، وكاننا نزداد بعدا عن روح الدستور ،بدل أن نزداد قربا من هذه الروح . وكان الوقت الذى يمر يعلمنا أن نذل بدل أن يعلمنا أن نرتفع بكرامتنا وحقوقنا .

ولم يكن متوقعا أن يجىء هذا الموقف من الهلالى ، وهو الذى رفض أن يكون وزيرا فى وزارة النحاس سنة ١٩٥٠ ورفض أن يذهب الى القصر فى مناسبات متعددة ارتفاعا بكرامته وعزته عن الهوان .

أما الشعب فقد نظر الى الامر كانه ملهاة زدات حيرته وزادت شكوكه ، وأحس أنه ينتقل من ظلام ليدخل فى ظلام أشد . وبعد أن تنفس سخطه على القصر فى مظاهرات سنة ١٩٥١ ، كتم هذا السخط تحت ضغط الحكم العرفى واليد الحديدية الخزفية التى رفعها الهلالى فى وجهه . ولاح ان الامور التى كانت تنزلق الى الهاوية علنا فى سنة ١٩٥١ وعند حريق القاهرة ، لا بد أن تنزلق اليها سرا ومن وراء ستار .

نهاية الملهاة..

ولم يطل الوقت بحكومة الهلالى ، فبعد ثلاثة أشهر ، قدمت استقالتها دون ان تفعل شيئا ، سوى انها أظهرت الشعب والبرلمان والحكم البرلمانى فى وثيقة رسمية بانه مجموعة من اللصوص والمرتشين والكاذبين والمزورين ! ..

وتولى الحكم حسين سرى . فأحس الناس أن شيئا من التعقل ربما عاد الى أصحاب السلطة العليا ، وان الامور ربما تتحسن ولكن يظهر أن وزارة حسين سرى كانت شبيهة بوزارة على ماهر فرضتها الظروف على القصر فرضا ، ولذلك لم يطل مقامها أكثر من خمسة عشر يوما ، فتخلت عن مقاعدها لوزارة نجيب الهلالى مرة أخرى .

وبلغت الملهاة غايتها . فاذا كانت وزارة سرى لم تزد على نصف شهر ، فان وزارة الهلالى الثانية لم تزد على ١٨ ساعة ففى صباح يوم الاربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بدأت ثورة الجيش ، فأطاحت بالنظام كله : العرش والاحزاب والساسة فشربوا كأس أخطائهم التى ظلت ترسب فى القاع منذ أول اعتداء دستورى ارتكب فى أواخر سنة ١٩٢٤ .

DT
107.82
.A6

APR 28 1971

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU52879488
DT107.82 .A6 Mihnat al-dustur, 19